محاضرات فى
تنمية المجتمع وتخطيطه

استاذ المقرر

د. هند محمد المأمون

2023-2022

بيـــانـــات أساسية

الكلية: التربية

الفرقة: الرابعة

التخصص : عام

القسم التابع له المقرر: قسم الفلسفة والاجتماع

عدد الصفحات : 211

اسم الكتاب : محاضرات فى تنمية المجتمع وتخطيطه

القائم بتدريس المقرر: د. هند محمد المأمون

الرموز المستخدمة

نص للقراءة والدراسة

أسئلة للتفكير والتقييم الذاتي.

المحتوى

الموضوعات	الصفحة
المقدمة ----------	8-6
الفصل الأول التنمية تحليل سوسيولوجى	123-10
تمهيد----------	12-11
أولاً : المقصود بالتنمية----------	17-12
ثانياً : المفاهيم المرتبطة بالتنمية----------	30-17
ثالثاً : أنماط التنمية----------	39-31
رابعاً : أهمية التكامل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية----------	42-39
خامساً : أهداف التنمية ----------	47-43
سادساً : نظريات التنمية----------	84 -47
سابعاً : معوقات التنمية----------	107 -84
ثامنًا : مؤشرات التقدم والتخلف----------	119 -108
أسئلة للتفكير والتقييم الذاتي----------	123 -120

الفصل الثانى	
التخطيط للتنمية	183-124
تمهيد----------	125
أولاً : المقصود بالتخطيط ----------	130-125
ثانياً : الخصائص العامة للتخطيط----------	133-130
ثالثاً : أهداف التخطيط----------	134-133
رابعاً: أهمية التخطيط----------	136-135
خامسًا: مستويات التخطيط----------	139-137
سادسًا: أنواع التخطيط----------	144-139
سابعًا:مبادئ التخطيط----------	152-145
ثامناً: مراحل التخطيط----------	160-152
تاسعاً: الاطار التاريخي للتخطيط----------	161 177-161
عاشراً: اسباب ودوافع الاخذ باسلوب التخطيط للتنمية----------	179 -178
الحادى عشر: المعوقات التي تواجه الدول النامية للتخطيط للتنمية----------	180-179

الثاني عشر: معوقات التخطيط للتنمية-----	180-180
أسئلة للتفكير والتقييم الذاتي ----------	184-181
الفصل الثالث التخطيط للتنمية بالمشاركة	203-185
أولاً: المقصود بالتخطيط----------	-188-187
ثانياً:تصنيف التخطيط بالمشاركة----------	189-188
ثالثاً: مبادئ المشاركة----------	190-189
رابعاً:دوافع المشاركة الشعبية----------	193-190
خامساً: صور المشاركة----------	196-193
سادساً:أهمية المشاركة في عملية التنمية----	201-196
أسئلة للتفكير والتقييم الذاتي----------	211-204
المراجع----------	211-204

مقدمة:

ان التنمية من العناصر الاساسية التي من خلالها يمكن تحقيق التقدم في مجالات الحياة الإنسانية، مما ينعكس على تحقيق الاستقرار المعيشي والرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع، وتلبيه احتياجات ومتطلبات الإنسان في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية. فتحقيق التنمية ينعكس بشكل ايجابي على المجتمع بصفة عامة. وظهر مفهوم التنمية مع نهاية الحرب العالمية الثانية وارتبط ببرامج إعادة البناء في أوروبا خلال هذه الفترة وكان يغلب عليه في البداية الشكل السياسى والاقتصادي. ونظرا لما احدثته التنمية من تغيير هيكلي ووظيفى في البناء الاجتماعي للدول الأوروبية بدأ أهمية الاخذ بعمليات التنمية وخططها على مستوى العالم وخاصة في الدول النامية، ووضع علماء الدول الغربية العديد من النظريات التى تفسر كيفية تحقيق التنمية داخل الدول النامية دون النظر إلى الظروف المجتمعية لهذه الدول لذا كان من الضرورى دراسة الواقع المجتمعي عند اجراء العمليات التنموية داخل الدول النامية. وترتبط التنمية بالتخطيط والتي تؤدي إلى تقدم حقيقي في الدول سواء المتقدمة او النامية. ويصف بعض المفكرين عصرنا منذ عقدين سابقين بأنه "عصر التخطيط". فالتخطيط أمر بالغ الأهمية بالنسبة للدول

النامية بصفة خاصة لما تعانية من مشكلات اقتصادية واجتماعية لا يمكن مواجهتها إلا بالتخطيط .

وفي اطار ذلك جاء الفصل الاول ليتناول مفهوم التنمية والمفاهيم الأساسية التي ترتبط بمفهوم التنمية مثل: النمو والتطوروالتقدم والتغير والتحديث، ثم عرض أنماط التنمية، وأهمية التكامل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، ثم مناقشة لأهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما تم مناقشة الاتجاهات الكلاسيكية والحديثة في تفسير عملية التنمية والتخلف مثل : الاتجاة البنائي الوظيفي والاتجاه المادي التاريخى، أما أهم الاتجاهات الحديثة في تفسير التنمية والتخلف تمثل في اتجاه النماذج او المؤشرات، الاتجاة الانتشاري، الاتجاة التطوري والاتجاة السيكولوجى،.مع عرض أهم المعوقات التي تعوق عملية التنمية مثل العوامل الاجتماعية والثقافية، ثم عرض سمات التقدم والتخلف. ثم يناقش الفصل الثاني عملية التخطيط للتنمية بعنوان: التخطيط للتنمية وعرض المقصود بالتخطيط، وخصائص التخطيط، وأنواع ومستويات التخطيط، وأهمية التخطيط للتنمية وأسباب الأخذ بإسلوب التخطيط، مع عرض المبادئ الاساسية التي يقوم عليها التخطيط لتحقيق التنمية، ثم توضيح خطوات عملية التخطيط للتنمية، وأخيرًا المعوقات التي تواجه الدول

النامية للتخطيط للتنمية بصفة عامة وللتنمية الاجتماعية بصفة خاصة.

الفصل الأول : التنمية تحليل سوسيولوجى

أولا المقصود بالتنمية

ثانياً : المفاهيم المرتبطة بالتنمية :-

1- النمو Growth .

2- التقدم Progress.

3- التطور Evolution.

4- التغير Change.

5- التحديث Modernization

ثالثاً :أنماط التنمية.

رابعاً :أهمية التكامل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.
خامساً: أهداف التنمية .

سادساً : نظريات التنمية.

سابعاً : معوقات التنمية.
ثامنًا : مؤشرات التنمية والتخلف

تمهيد

أن الإنسان منذ أن خلق وهو فى صراع مستمر مع الطبيعة التي تحاول أن تقهره وتخضعه لإرادتها وفى نفس الوقت يحاول الإنسان أن يخضعها لمشيئته وهذا ما يعتبر فى نفس الوقت بداية نشأة ظاهرة التنمية وأساس ازدهارها وانتشارها فى المجتمع. وبالرغم من هذه البداية للتنمية إلا أن الحديث عن التنمية والتفكير فيها كظاهرة متميزة وكحقل معرفي وتخصصي متميز، قد جاء متأخراً جداً، ولم يزدهر إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص. فلقد احتل موضوع التنمية أولويات السياسات الحكومية والدراسات العلمية فعلى المستوى الحكومي أصبحت التنمية أيديولوجية في حد ذاتها، فأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام 1961 أن عقد الستينات بمثابة عقد التنمية، أما على المستوى الأكاديمي فلقد تعددت الدراسات والأبحاث المتعلقة بالتنمية وجوانبها المختلفة ومشاكلها حتى تنبأ البعض بأنه ربما لا يبقى من القرن العشرين للتاريخ سوى أنه قرن التنمية.

وسنتناول مقرر التنمية من خلال العناصر التالية :-

مفهوم التنمية والمفاهيم المرتبطة بها مثل النمو والتغير والتطور والتقدم والتحديث، أهداف التنمية، وكذلك بعض الاتجاهات النظرية في دراسة التنمية على سبيل المثال الاتجاه الماركسي ،

الاتجاه البنائي الوظيفي ومن رواده كارل ماركس وماكس فيبر، والاتجاهات الحديثة مثل الاتجاه الانتشاري والتطوري، والنماذج أو المؤشرات وأخيراً الاتجاه السيكولوجي، ثم نتناول المعوقات التى تواجه التنمية.

أولاً : مفهوم التنمية :- Development

لقد تزايد الاهتمام بموضوعات التنمية بين العلوم الاجتماعية كما أصبح من الموضوعات الهامة بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث والتي أصبحت تعتمد على التنمية كأساس لدفع مجتمعاتها مع الأخذ بأساليب التقدم والتحديث. وهناك العديد من التعريفات للتنمية سواء أكانت متعلقة بالجانب الاجتماعية أم الاقتصادي أم السياسي .

وفيما يلى عرض لبعض تعريفات التنمية :-

1. تعرف التنمية بأنها " نشاط خدمي يتم التخطيط له بهدف زيادته ورفعه إلى مستوى أعلى من مستواه السابق من أجل خدمة الإنسان وتحقيق أهداف مرجوة تتمثل بالحداثة والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارة التي تدفع بالمجتمع نحو التجديد".
2. تشير التنمية إلى أنها " عملية تغيير مقصود ، تسعى إلى تحريك التغير التلقائي نحو أهداف متفق عليها تحقق المصالح العليا للمجتمع ويساندها فهم على المستوى النظري يشكل

جزءا من عملية الفهم الكلية للمجتمع ، ومن ثم يكون التغيير إرادة وهدف في نفس الوقت".

3. تعرف التنمية بأنها النمو المدروس على أسس علمية والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء كان تنمية شاملة ومتكاملة أو تنمية في أحد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية أو التنمية الزراعية وغيرها.

4. كما تشير التنمية إلى أنها " تنطوي على توظيف الكل من أجل صالح الكل، خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم".

5. كما تعرف بأنها " التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها، إلى حالة مرغوب الوصول إليها " وهذا يعني أن عملية التنمية تستهدف تغيراً أساسياً في البناء الاجتماعي، بما يتضمنه من تنظيمات مختلفة الأهداف وتعديلاً في الأدوار والمراكز ، وتحريك الإمكانيات الاقتصادية بعد تحديدها وموازنتها إلى جانب العمل على تغيير الموجهات الفكرية والقيمية وبناء القوة تلك التي تعيق التجديدات والاهتمامات الجديدة.

6. ويمكن أن تعرف التنمية بأنها " ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان في مجتمع ما، من خلال عمل تغيير مقصود وموجه يهدف إلى إشباع حاجاته".

7. ويعرف أحد المفكرين - سيريل بلشو Balshow – التنمية بأنها " عملية اجتماعية في أساسها ، ولكنها تستهدف في آخر الأمر تحقيق زيادة تراكمية في معدلات الاستهلاك بين أفراد المجتمع الذي تنفذ فيه أحد مشروعات التنمية".

8. وهناك تعريف آخر لشوداك يرى أن التنمية هي " عملية تغيير جذري في المجتمع من نواح مختلفة، سواء اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو غيرها".

9. ويمكن تحديد مفهوم التنمية بأنها " الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير الثقافي أو الحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته. أي أن التنمية ما هي إلا عمليه تغيير مقصود وموجه له مواصفات معينة بهدف إشباع حاجات الإنسان".

10. كما يشير مصطلح التنمية بأنها ليست عملية نمو تلقائي، وإنما عملية تغير مقصود بها سياسات محددة وتشرف على تنفيذها هيئات توجيه مسئولة، تعاونها هيئات على المستوى

المحلي تستهدف إدخال نظم جديدة أو خلق قوى اجتماعية جديدة مكان القوى الاجتماعية الموجودة بالفعل ، أو إعادة تنشيطها بطريقة جديدة وتهيئة الظروف المختلفة لهذا الجانب من التغير الاجتماعي الذي يطلق عليه التنمية".

11. وأخيراً تعرف الأمم المتحدة التنمية بأنها " عبارة عن العمليات التي عن طريقها تتوحد جهود المواطنين مع جهود السلطات الحكومية لتحسين أحوال المجتمعات المحلية الاقتصادية واجتماعية والثقافية، ولإدماج هذه المجتمعات في حياة الأمة وليسير إسهامها في التقدم القومي بأقصى قدر مستطاع " وتتضمن هذه العمليات عنصرين هامين:-

الأول :- أن يشترك أعضاء المجتمع أنفسهم (ذكوراً كانوا أو إناثاً) في الجهود التي تبذل لتحسين مستوى المعيشة في محيطهم على أن تكون المبادأة نحو تحقيق هذا الهدف منهم بقدر الإمكان .

الثاني :- أن يزود هؤلاء الأعضاء بالخدمات الفنية وغيرها بحيث تشجع المبادأة عندهم وتيسر مساعدتهم لكي يساعدوا أنفسهم فضلاً عن التعاون بينهم لتكون هذه الخدمات أكثر فاعلية.

الأركان الأساسية للتنمية :-

يبين تعريف الأمم المتحدة أن هناك ثلاثة أركان أساسية يجب توافرها قدر المستطاع حتى يعتبر المشروع الذى ينفذ داخل المجتمعات مشروعاً تنموياً وهي:-

المبدأ الأول: أن مشروعات التنمية يجب أن تكون جزءاً من سياسة الدولة، والتى تتمثل في خطة قومية شاملة للإصلاح والارتقاء بالمجتمع القومي ككل فأحد أهداف التنمية ربط المجتمع المحلي بالمجتمع القومي والاندماج في حياة الأمة ككل.

المبدأ الثاني: أن التنمية عملية تغير مستمر وشاملة أي أنها عملية مجتمعية وليس مجرد عملية اقتصادية مما يعني ضرورة الربط بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

المبدأ الثالث: هو ضرورة تعاون المواطنين والحكومة في تنفيذ مشروع التنمية والعنصر المهم هنا هو موقف الأهالي الإيجابي من المشروع ومدى اقتناعهم بأهميته وتقديرهم لنتائجه .

ومن مجمل التعريفات السابقة يتضح أن جميع العلماء اتفقوا على أن التنمية عملية مقصودة ومحددة الأهداف والمعالم ويشترك فيها أفراد المجتمع بهدف الوصول إلى مستوى أفضل في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية أي أنها عملية الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها، ووفق خطط مرسومة.

ويرى البعض إن ظروف المجتمعات النامية تقتضى ان يكون لمفهوم التنمية شقان:-

- الشـق الأول:- علمـي بتعلـق بالتحـديث العلمـي والحضـاري للمجتمع وذلك باستيعاب وتطبيق الأساليب الحديثة فى الإنتاج و الصحة ...الخ.
- الشق الثاني :- اجتماعي سياسي يتعلق بإعادة صياغة البناء الطبقي داخل المجتمع فى اتجاه يقرب الفوارق بين الطبقات، ويعيد بناء معايير التقييم الاجتماعي لتقوم على أساس العلم والعمل والإسهام فى نمو المجتمع لأعلى مستوى، كما يتعلق بمعايير توزيع الدخل وعائد التنمية فى المجتمع، ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين.

ثانياً : المفاهيم المرتبطة بالتنمية :-

هناك بعض المفاهيم التي ترتبط بعملية التنمية وتتداخل معها ومنها :-

1- النمو Growth :-

ان كلمة النمو في الاستعمال العادي تعني تفتحاً تدريجياً ، ولقد شبه او ماثل بعض العلماء مثل هربرت سبنسر وابن خلدون بين نمو كل من الكائن الحي والمجتمع البشري، حيث اشار سبنسر إلى أن المجتمع ينمو ويزداد في التعقيد والبناء حتى يصل إلى حالة التباين والتمايز في الأعضاء ويقوم كل عضو بوظيفة محددة مع ارتباطه بوظائف أخرى، كما يرى ابن خلدون أن

المجتمع البشري يمزج تطوره بمراحل تماثل المراحل التي يمر بها الكائن الحي.

إلا ان هناك فروق واختلافات قائمة بين اصطلاحي النمو والتنمية فمصطلح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة والمستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فعبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن، فالتنمية تحتاج إلى دفعة قوية (Big Push) ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.

وينظر إلي النمو على أنه عملية تلقائية تحدث دون تدخل من جانب الإنسان فهو يحدث وفقاً لطبيعة الأشياء. أما اللفظ العربي للتنمية يشير إلى النمو المتعمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة.

فالفارق بين النمو التنمية يتمثل في مدى تدخل الإنسان في إحداث التنمية، بينما النمو يعني ترك التقدم الاجتماعي والاقتصادي لعفوية الظروف دون اتخاذ تدابير معتمدة بصورة أو بأخرى.

ونستخلص من ذلك أن مفهوم النمو يشير إلى التحول التدريجي البطيء المستقر في جميع جوانب الحياة سواء الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية ويتم هذا التحول تلقائياً دون تدخل من جانب الإنسان لإحداثه.

2- التقدم Progress :-

أن موضوع التقدم من الموضوعات التي تناولها المفكرون الاجتماعيون بالدراسة منذ وقت بعيد، فوجد هذا المفهوم في كتابات بعض الفلاسفة في أواخر عصر النهضة ومن بينهم فرنسيس بيكون (1561 – 1626م) ، ورينيه ديكارت (1596 – 1650م) ولقد اشار بيكون أن من أهم أهداف المعرفة تحسين حالة الإنسان وزيادة فرص سعادته ، وتقليل آلامه.

لقد كان مفهوم التقدم Progress مدخلاً أساسياً لكثير من العلماء في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر ، فقد اعتقدوا أن التقدم هو القاعدة الأساسية للحياة الاجتماعية وتبدو هذه الأفكار بجلاء عند سان بيرو Sain Pierre ، وترجو Turgot،وكوندرسيه Condercet، وبعد ذلك سان سيمون وأوجست كومت وغيرهم.

يعتبر مفهوم التقدم من المفاهيم المرتبطة مع التنمية، ومن أبرز العلماء الذين تناولوا فكرة التقدم في نظرياته هو كوندرسيه Condercet فهو من أبرز الذين عبروا عن مضمون فكرة تقدم المجتمعات، فهو يذهب إلى أن التقدم أمر حتمي للحياة الإنسانية في جميع جوانبها، وأن أساس تقدم الإنسانية هو تقدم العقل البشري، فمن خلاله تتقدم الجوانب الإنسانية المادية

والاجتماعية وهذا أيضاً أوضحه سان سيمون الذي يرى أن التقدم أمر حتمي.

- كما عرف "هيوم" التقدم بأنه " التحسن الذي يطرأ على المجتمع الإنساني في انتقاله من حالته الفطرية الأولى إلى حالة أعظم كمالاً.

- ويرى "هوبهاوس" التقدم بصورة عامة بأنه تغير الشيء إلى الأحسن.

- ويرى داسكوف Daskoff أن مفهوم التنمية الاجتماعية ومفهوم النمو الاجتماعي وكذلك التقدم الاجتماعي غالباً ما يتضمن تفسيراً واحداً وهو التغير الاجتماعي، وأن هذه المفاهيم الثلاثة تعتبر مصدراً مباشراً لتغيرات متتابعة وحتمية وضرورية.

- كما يؤكد سيمون Saints Simon في كتاباته فكرة أن التقدم أو النمو الاجتماعي ما هو إلا عملية تدريجية مستمرة ذات طبيعة تراكمية.

<u>معايير التقدم :-</u>

وللتقدم الاجتماعي عدة معايير حددها أندرسون يمكن أن توجه المخططين الاجتماعيين فى إحداث نظام اجتماعي أفضل من أهمها:-

أ-التعقيد والقوة والاستخدام:-

إن التقدم هو الانتقال من البسيط إلى المعقد فى المجالات التى تحقق سعادة الإنسان. ويؤدى التقدم إلى زيادة القوة التى تساعد الإنسان فى استغلال الطبيعة، بالإضافة إلى إن التنوع فى استخدام ما يخترعه الإنسان يعتبر معيارا للتقدم.

ب- إشباع الاحتياجات وتحقيق الرضا المادى:-

كالحاجة إلى الصحة التعليم و المعرفة والأمان الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، فكلما احدث أفراد المجتمع مزيد من التقدم فى المجتمع كلما زادت قدرتنا على إشباع احتياجاتنا المستمرة المتزايدة وزاد الرضا المادي للأفراد.

ج- طول العمر المتوقع للإنسان:-

يزيد التقدم من متوسط عمر الإنسان كنتيجة لتوفر الرعاية الطبية والصحية، فمتوسط عدد السنين التى يحياها الإنسان يبين حالة الرفاهية والتقدم فى المجتمع.

د- تحقيق التقدم فى المجالات المختلفة :-

يحدث التقدم فى المجتمع إذا حدث تحركت كافة مظاهر الحياة الاجتماعية بشكل متوازن، اى حدوث تكامل فى جميع المجالات الصحية والمادية والمعرفية و الثقافية والأخلاقية حتى يحدث التقدم الشمولى.

ونستخلص من ذلك أن مفهوم التقدم يشير إلى الانتقال من حالة سيئة إلى حالة أفضل ، فهو انتقال أو تغير إلى الأمام .

3-التطور Evolution :-

- يقصد بالتطور ذلك التغيير التدريجي الهادي، كما يدل التطور على الطريقة التي بها تتغير الأشياء من حال إلى أخرى ببطيء ويأخذ في ذلك فترات طويلة. فيشتمل التقدم على عدة مراحل تكون كل مرحلة من مراحله أكثر ازدهار أو أرقى من المراحل السابقة عليها.

- أن التطور عموماً يعبر عن الانتقال من البسيط المتجانس إلى المركب اللامتجانس. وتشير الكلمة إلى انتقال المجتمع البشرى إلى مستوى أعلى من حيث الثقافة والقدرة الإنتاجية و السيطرة على الطبيعة.

وتعتبر النظرية البيولوجية الداروينية الأساس المحوري للفكر التطوري الذي كان مسيطراً على المناخ الفكري لأوروبا في القرن التاسع عشر فلقد ساد بعد صدور مؤلف دارون أصل الأنواع عام 1859 الاعتقاد بأن تغير المجتمعات يستمر حسب قوانين أحادية المسار أو الاتجاه التطوري الأحادي الامتداد بمعنى أن هناك مراحل تطورية متعاقبة وبصورة متوالية، وان عملية التطور (وهي المستعارة من النظرة الدارونية البيولوجية) يقصد بها في علم الاجتماع انبثاق أشكال جديدة من الأشكال

الأصلية من خلال عناصر التشابه والاختلاف وبطريقة تلقائية تدريجية.

إذن فمفهوم التطور يعتمد أساساً على التطور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة ثابتة ، في مسلك يتدرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها ، بالإضافة إلى ذلك فإنه يمتد ليشمل عملية "التغير التدريجي Gradual Change" التي تقع في كل المجتمعات ، وذلك مثل التطور الذي يصيب منظمات التغيير في المجتمع ، أو أدوار الأفراد التي يعاد تحديدها.

وأخيراً يمكن القول أن مفهوم التطور يختلف عن مفهوم التنمية في أنه يشبه التغير من حيث أنه مفهوم محايد لا ينطوي بالضرورة على عنصر التقدمية ، أو التفاؤل بالمستقبل .

ونستخلص مما سبق أن مفهوم التطور يشير إلى الانتقال من حالة بسيطة إلى حالة معقدة عبر فترة طويلة من الزمن ويتم هذا التطور إما للإنسان أو للمجتمعات وقد يكون هذا التحول إلى الأفضل أو إلى الأسوأ فهو غير مخطط له.

4- التغير Change :-

أن تتبع الأصول التي تشكل مفهوم التغير يؤدي إلى ضرورة العودة إلى الفلسفة اليونانية خاصة مع هرقليطس (540 – 475 قبل الميلاد) الذي دافع عن تغير الكائنات والموجودات ونفى ثباتها فلا شئ يبقى على الحال نفسها ، ونحن " لا يمكننا أن

نستحم في ماء النهر مرتين "، لأن الماء يتغير، أي أن فلسفة هرقليطس كانت تدافع عن التغير في العالم.

ويتضح من ذلك أن التغير ظاهرة صحية تحدث في المجتمعات الإنسانية وذلك من أجل الانتقال إلى الأفضل ... فالتغير حقيقة واقعة في كل المجتمعات على اختلاف درجات الاجتماع الإنساني ، وذلك لأن المجتمع كمجموعة معقدة من العلاقات الاجتماعية لا يبقى دائماً على ما هو عليه في حالة استاتيكية جامدة بل هو دائماً في حالة من الحركة الديناميكية التي تكشف عنها تلك التعديلات المتتالية في طبيعة ومضمون وبناء الجماعات والنظم والعلاقات الاجتماعية ، كما أن البناء الاجتماعي لأي مجتمع لا يمكن النظر إليه باعتباره شيئاً ثابتاً بل يجب النظر إليه كما هو في حالة من التوازن والثبات الذي لا يلبث أن يختل ويضطرب لتدخل عامل أو آخر.

ولقد حظي مفهوم التغير الاجتماعي باهتمام كبير في تاريخ علم الاجتماع. كما استخدم عدد من الدارسين مفهوم التنمية والتغير الاجتماعي وكأنهما يشيران إلى موضوع واحد مثل دراسة توينيبي في دراسته عن كيفية ظهور الحضارات وتطورها، سوروكن في دراسته عن الأنساق الثقافية المتعددة التي تزدهر ثم تندثر، ماركس في دراسته عن الانهيار الجدلي للأنساق الاقتصادية وظهور أنساق أخرى جديدة وكل هذه

الدراسات كانت تضع أحد المفهومين محل الآخر . ويمكن القول أن هـؤلاء المـؤلفين كـانوا دارسـين للتغيـر الاجتمـاعي ولـيس للتنمية.

- ويعـرف التغيـر علـى أنــه التحـول الـذي يقـع فـي التنظـيم الاجتمـاعي. كمـا يشـير مصـطلح التغيـر الاجتمـاعي إلـى أوضـاع جديـدة تطـرأ علـى البنـاء الاجتمـاعي والـنظم والعـادات وأدوات المجتمع نتيجـة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك أو كنتـاج لتغيـر إمـا فـي بنـاء فرعـي معين أو جانـب مـن جوانـب الوجـود الاجتماعي أو البيئة الطبيعية أو الاجتماعية.

- كما يعرف فيرتشليد التغير بأنه تغير يعتري العمليات الاجتماعية أو التنظيم الاجتماعية أو التكوينات الاجتماعية ، وقد يكون تقدماً أو تأخيرا ثابتاً أو مؤقتاً مخططاً أو غير مخطط ، موجهاً أو غير موجه مفيداً أو ضاراً.

- ويشير مفهوم التغير إلى حدوث تغيرات في الظواهر والأشياء دون أن يكـون لهـذا التغيـر اتجـاه واضـح يميـزه عمـا كـان ومـا سيكون، فالتغير قد يكون ارتقاء وتقدماً وقد يكون نكوصاً وتخلفاً وذلك لأن المجتمعات تشهد التحسن والارتقاء في بعض مظاهر حياتها، والتأخر والتخلف في البعض الآخر، فليس هناك تقدم مطرد، أو تحسن مطلق، ولكن هناك تغيراً.

- كما ينطوي مفهوم التغير الاجتماعي على أنه يهتم أو ينصب على الأوضاع الراهنة، وما هو كائن بالفعل، بمعنى أنه ينصب على الوجود الحقيقي.

- وحدد ولبرت مور Moore أهم سمات التغير فيما يلى:-

1. يحدث التغير فى أى مجتمع أو ثقافة بشكل فيه تلاحق وتتابع ولذا يأخذ شكل الاستمرارية والدوام.
2. يحدث التغير فى كل مكان وعادة ما يكون نتائجه لها تأثير بالغ فى كل مكان.
3. يكون التغير إما مخططا له ومقصود أو غير مخطط له كنتيجة للآثار التى ترتبت على الابتكارات و المستحدثات الجديدة .
4. تحدث المستحدثات الجديدة كلما كان هناك قنوات اتصال بين حضارة وأخرى.
5. عادة ما تكون سلسلة التغيرات التكنولوجية المادية والجوانب الاجتماعية المخططة منتشرة على نطاق واسع بالرغم من الميل السريع لبعض الطرق التقليدية .

ونستخلص من ذلك أن التغير ظاهرة اجتماعية تشير إلى التغيرات التي تحدث في الظواهر والأنساق التي يتفاعل الفرد بها وتحدث هذه التغيرات تلقائياً دون تدخل أو تخطيط من قبل الأفراد، وقد يترتب عن هذه التغيرات الارتقاء في أحد جوانب الأنساق والمجتمعات أو تأخر في بعض الجوانب الأخرى .

ويتضح من العرض السابق أن هناك ارتباط وتداخل بين مفاهيم التنمية والتغير والتطور والنمو. حيث يذهب نوردسكوج Norskong إلى أن التغير والتطور مفهومان مهمان في تعريف التقدم حيث يعطي الصفة لما يظهر خلال التغير أو التطور من أمور تتجه حول الأفضل ، فالتقدم يستخدم كمفهوم تقويمي وذاتي، وطبيعته كحكم قيمي يعتمد على الملاحظات في حين أن التطور قد يظهر في بعض الأحيان كتقدم ، وفي أحيان أخرى كتأخر.

أي أن التقدم ينتج عنه تحسن من حالة إلى حالة أفضل. أي أن التقدم هو إحداث تغيرات في جميع جوانب الحياة وذلك للانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة أفضل، أما التنمية فهي إحداث تغيرات في جميع جوانب الحياة من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى وضع أفضل. إذن فالهدف واحد ومشترك بين التقدم والتنمية وهو الانتقال من حالة تخلف إلى حالة ازدهار إذن فالتنمية هي تقدم .

كما أن هناك علاقة بين التنمية والنمو والتغير . فإذا كان النمو يحدث عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي فإن التنمية تحتاج إلى دفعة قوية لينتقل المجتمع من الركود والتخلف إلى التقدم والنمو ، فالظواهر والأشياء حينما تنمو لابد وأن تتغير خلال عملية النمو غير أن القدر المتحصل من التغير عن طريق

النمو ليس إلا قدرا ضئيلاً لا يعتد به ، وهو أقرب ما يكون إلى التغير الكمي منه إلى التغير الكيفي ، أما التغير الذي يسبق التنمية أو يتحصل عنها فهو تغير كبير يتناول الجوانب البنائية كما يتناول الجوانب الوظيفية، وهو أقرب ما يكون إلى التغير الكيفي منه إلى التغير الكمي، والتغير الكمي من سماته العمق والجذرية والسرعة والفجائية ومن نتائجه تحول الظواهر والأشياء وانتقالها من حالة إلى حالة أخرى.

ولذا فتقارير خبراء التنمية تؤكد على أن مشكلة المجتمعات النامية ليست في حاجتها إلى مجرد النمو وإنما في حاجتها إلى التنمية لأن التنمية تشتمل بدورها على النمو والتغير، والتغير بدوره اجتماعي وثقافي كما هو اقتصادي وهو تغير كيفي كما هو كمي.

كما أن اصطلاح النمو والتنمية يتفقان معاً من حيث الاتجاه الإيجابي نحو التحسن والارتقاء، وهما يختلفان عن اصطلاح التغير، فمفهوم التغير يشير إلى حدوث تغيرات في الظواهر والأشياء دون أن يكون لهذا التغير اتجاه واضح يميزه، فالتغير قد يكون تقدماً وارتقاء أو تخلفاً وتأخراً، أما مفهوم النمو أو التنمية فإنه يفترض أن التغير يسير في خط مستقيم من حسن إلى أحسن في اتجاه لإيجابي صاعد إلى الأمام.

إذن فالفارق بين التنمية والنمو هو مدى تدخل الإنسان في إحداث عمليه التنمية، أما النمو فهو يعني ترك أي تقدم سواء اجتماعي أو اقتصادي لعفوية الظروف دون اتخاذ تدابير متعمدة بصورة أو بأخرى.

أي يتضح من ذلك أن النمو هو تغير كمي في حين أن التنمية هي تغير كيفي، إن كلاً من النمو والتنمية يسيران في خط مستقيم وفي اتجاه إيجابي إلى الأفضل أما التغير فهو تغير كمي وكيفي ولا يوجد اتجاه فقد يكون تقدمياً أو يكون تخلفاً .

أما عن الارتباط بين مفهوم التغير والتنمية فالتغير يحدث تلقائياً في كل اتجاه وسواء أردنا أم لم نرد، بينما التنمية هي التغير الموجه الذي تلعب فيه الإرادة دوراً جوهرياً أي هي تغير إرادي تساهم فيه المشيئة بدور فعال.

إذن فالتنمية تغير إرادي وتسير في خط إيجابي في حين أن التغير هو تغير لا إرادي ويسير تارة في خط إيجابي وتارة في خط سلبي.

5 - التحديث:-

رغم إن مفهوم التحديث حظي باهتمام واضح من قبل علماء الاجتماع و التنمية وتوافر تراث نظري وامبريقى إلا انه لا يزال مفهوماً غامضاً، ولذا نجد إن اغلب علماء الاجتماع الغرب يتحدثون عن هذا المصطلح مع مصطلحين آخرين بمعنى واحد

وهما التنمية والتغريب أو الصياغة الغربية للمجتمعات النامية؛ ولكن يمكن ان نميز بين ما تتضمنه هذه المصطلحات من معان دقيقة، فالتغريب يعنى محاولة إحلال النظم الاجتماعية الغربية – الاقتصادية والسياسية والفكرية.....الخ – محل النظم المتخلفة القائمة فى المجتمعات التقليدية وهذا يعنى إرساء النظام الرأسمالي و اقتصاديات السوق فى مجال الاقتصاد والنظام الحزبى المتعدد والديمقراطية الغربية فى المجال السياسي وهكذا، أما مصطلح التحديث يتضمن إحداث تحول فى بناء نظم المجتمع التقليدي الذى لم يصل بعد إلى مرحلة المجتمع الحديث، ويستهدف هذا التحول إحلال نموذج التكنولوجيا ونموذج التنظيم الاجتماعي المميز للمجتمعات الغربية بدلاً من النماذج المتخلفة القائمة داخل المجتمع المتخلف.

بينما يمكن توضيح مفهوم التحديث من خلال ثلاثة اتجاهات أساسية لتوضيح ملامح هذه العملية نكتفي بعرض اتجاهين فقط:-

<u>أولهما:</u>- يفهم التحديث باعتباره التحول الشامل للأنساق التقليدية و المختلفة بحيث يصبح ما حدث بالنسبة للمجتمعات التى أصبحت متقدمه الآن.

<u>ثانيهما :</u>- يقصد بالتحديث على انه تكامل وتناسق بين العناصر التقليدية والحديثة فى سياق من التواصل الاجتماعي والثقافة السياسية.

ثالثاً : أنماط التنمية :-

إذا كانت التنمية تعني كل ما يطرأ على المجتمع من تغير مقصود ومرغوب ووفقاً لخطط مرسومة وموضوعه من قبل مخططين وبمشاركة أفراد المجتمع دون تحيز لجنس أو لون ولذلك فالتنمية كلمة شاملة تحتاج إلى تحديد حيث تشتمل على أنماط متعددة ... وسوف نشرح نوعين من أنماط التنمية هما-

1- التنمية الاقتصادية.

2- التنمية الاجتماعية.

[1] التنمية الاجتماعية :- Social Development

- تشير التنمية الاجتماعية إلى " تلك العمليات التي من خلالها يتم توفير المناخ المناسب للمواطن من حرية وعدالة وطمأنينة ورعاية ورفاهية ومشاركة واستقرار وذلك لكي ينمو إلى أقصى ما تسمح به إمكانياته وقدراته أيضاً لكي يتكيف مع المجتمع لإحداث المتغيرات المطلوبة " .

- كما يرى ريتشارد وارد R.Ward إلى أن التنمية الاجتماعية هي " منهج علمي وواقعي لدراسة ، وتوجيه نمو المجتمع من النواحي المختلفة، مع التركيز على الجانب الإنساني منه ، وذلك بهدف إحداث التكامل والترابط بين مكونات المجتمع".

- وفي نفس هذا المعنى يعرف وفيق أشرف حسونة التنمية الاجتماعية بأنها " عملية إحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع في بيئته ، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة للمجتمع أو إلى أقصى حد ممكن وبطريقة تحقق له أهدافه".

ولقد اختلف تعريف التنمية الاجتماعية باختلاف الاتجاهات المتعددة فالتنمية الاجتماعية من وجهة نظر المفكرون الرأسماليون تختلف عنها لدى المفكرون الاشتراكيون ... وسوف نعرض هذه الآراء كما يلي:-

(1) المفكرون الرأسماليون : يسلم المفكرون الرأسماليون صراحة بأن الدول النامية توجد حالياً في مرحلة من مراحل النمو متخلفة عن تلك التي بلغتها الدول الصناعية المتقدمة ، ويسلمون بفكرة النمو التدريجي المستمر ، ولذا يعرفون التنمية الاجتماعية بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والأهلية .

(2) النظرة الاشتراكية : لا ترى النظرة الاشتراكية في التنمية الاجتماعية مجرد برامج للرعاية الاجتماعية يتحقق عن طريق التشريعات الحكومية وإنما تنظر إليها على أنها عملية تغير اجتماعي موجه تهدف إلى القضاء على مكونات البناء الاجتماعي

في البلاد المتخلفة حيث أنها لا تصلح لمواجهة الأبعاد المتغيرة لعلاقات المجتمع الجديد الذي يراد الوصول إليه، وترى أن ذلك التغير لن يتم إلا عن طريق ثورة حتمية تقضي على البناء الاجتماعي القديم وتقييم بناءاً جديداً تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثه ، كما يرى الفكر الماركسي أن التخلف نتاج طبيعي لعملية الاستعمار والاستغلال الرأسمالي والتبعية الأجنبية ، وأن تحقيق التقدم والتنمية رهن بتغيير البناء الاجتماعي القديم ولإقامة مجتمع جديد يحظى فيه كل فرد بحد أدنى لمستوى المعيشة، لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقاً لكل مواطن تلتزم به الدولة قبل الأفراد .

وإذا كان تعريف التنمية الاجتماعية يختلف باختلاف الاتجاهات المختلفة فهو أيضاً يختلف باختلاف أراء المفكرون الاجتماعيون كلاً وفق تخصصه، وهي كما يلي:-

تعرف التنمية الاجتماعية لدى المشتغلين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية بأنها تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، بما يعنيه هذا التوافق في إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي .

أما لدى المعنيين بالعلوم السياسية والاقتصادية فهي الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقاً لكل مواطن تلتزم به الدولة، وتعززه الجهود الأهلية لتحقيق كفاءة استخدام الإمكانيات المتاحة

وبالحلول الذاتية لسد الثغرات التي تبدو على مستوى هذا الحد مما لا تسعفها موارد الدولة .

ولدى المصلحين الاجتماعيين تعني توفير التعليم والصحة والسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان، والدخل الذي يوفر له احتياجاته وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص، والانتفاع بالخدمات الاجتماعية مع الاحتفاظ لكل مواطن بالإدلاء برأيه في كل ما ذكر، وفيما ينبغي أن يكون عليه مستوى أدائه .

وعند رجال الدين تعني الحفاظ على كرامة الإنسان وأن ذلك يستوعب تحقيق العدالة الجامعة بين العدالة القانونية والاجتماعية والاقتصادية والتعاون على كافة المستويات والتأكيد على المشاركة في كل ما يتصل بحياة الإنسان ومستقبله.

ويمكن إيجاز التعريفات المختلفة لمضمون التنمية الاجتماعية في ثلاث إتجاهات أساسية كمايلي:-

1- <u>الاتجاه الأول :-</u> يعتبر أنصاره التنمية الاجتماعية مرادفه لاصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية، والرعاية الاجتماعية في مفهومها الضيق لا تمثل إلا جانبًا واحدًا من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة للمواطنين.

2- <u>الاتجاه الثاني :-</u> يقصد أنصارهذا الاتجاة بالتنمية الاجتماعية مجموعة من الخدمات الاجتماعية التي تقدم في

مجـالات التعلـيم والصـحة والإسـكان والتـدريب المهنـي وتنميـة المجتمعات المحلية. وهوأكثر مفاهيم التنمية الاجتماعية استخدامًا وشيوعًا.

3- الاتجاه الثالث :- يرى أنصاره أن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد. وهذا التعريف يشتمل على عنصرين أساسيين:-

أحدهما : تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد تساير روح العصر .

والآخر : إقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثه، ويسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات. ويمكن تحديد هذه الحاجات الاجتماعية التي تقوم التنمية الاجتماعية بإشباعها من خلال النظم الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع فكل نظام اجتماعي يقوم بإشباع حاجة أو عدد من الحاجات الأساسية للإنسان وهي على النحو التالي :-

1- النظام الاقتصادي : وهو يشبع حاجات الإنسان إلى العمل والتملك والإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

2- النظام الأسري : وهو يشبع حاجات الإنسان إلى المحافظة على النوع واستمرار العلاقات بين الأفراد .

3- النظام الديني : وهو يشبع حاجات الإنسان إلى الاعتقاد بوجود قوة عليا منظمة للكون تمنحه الطمأنينة .

4- النظام السياسي : وهو يشبع حاجات الإنسان إلى الأمن والحماية وحماية الحقوق الأساسية كحق الملكية والعمل والتعبير عن رأيه.

5- النظام التعليمي : وهو يشبع حاجات الإنسان إلى التعليم .

6- النظام الترويحي : وهو يشبع حاجات الإنسان إلى الاستمتاع بوقت فراغه وتجديد طاقته والتنفيس عن الضغوط.

7- النظام الأخلاقي : وهو يشبع حاجات الإنسان إلى الامتثال للمعايير المرغوب فيها في ظل إطار حتمي يرتضيه المجتمع.

8- نظام الرعاية الاجتماعية : يشبع حاجة الإنسان إلى العيش متكافئاً مع غيره من الأفراد ورغبته في أن يكون له دور إيجابي في الجماعات التي ينتمي إليها والمجتمعات التي يعيش في إطارها .

وأخيراً فإن التنمية الاجتماعية وفقاً لتقرير قدمته وزارة الشئون الاجتماعية بالقاهرة في المؤتمر الثاني عشر للتنمية والعمل، تحت إشراف جامعة الدول العربية عام 1968 هو مفهوم حديث للتعبير عن التغير الحضاري المقصود والمخطط ، والذي يتناول كل جوانب الحياة المادية والبشرية في إطار المجتمع القومي ، وكذا ما يتصل بالعادات والتقاليد وأنماط السلوك التي تحكم

اتجاهات الأفراد وبما يحقق استيعاب أكثر الطاقات وحشدها في سيل رفع المستوى الاجتماعي واطراد نموه لمقابلة الاحتياجات المتطورة والمتزايدة للجماعات والأفراد وفي ظل أيديولوجية تترجم آمال الأمة وتحاول أن تصور ما يجب أن يكون عليه مستقبلها في كافة الميادين .

[2] التنمية الاقتصادية : -: Economic Development

من أكثر أنواع التنمية شيوعاً هي التنمية الاقتصادية والتي تركز على الجوانب المادية والاقتصادية والإنتاجية في المجتمع. حيث تهتم التنمية الاقتصادية بزيادة دخل الفرد وتنظيم استهلاكه حتى يتمكن من إشباع احتياجاته في المجتمع أي أن التنمية الاقتصادية يهتم بكل ماله قيمه مادية ببيئة الإنسان كالزراعة والصناعة والتجارة وغيرها[1].

وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها عبارة عن عملية اقتصادية اجتماعية تستهدف زيادة الناتج من السلع والخدمات عن طريق تضافر عوامل الإنتاج من موارد ورأس مال لكل فرد في المجتمع وتتضمن التنمية الاقتصادية شطرين مكملان لبعضهما هما التنمية الزراعية والتنمية الصناعية.

كما تشير التنمية الاقتصادية إلى تلك الإجراءات والسياسات والتدابير المتعمدة المخططة والتي تتمثل في تغيير بيان هيكل

([1]) عبد الهادي الجوهري : أصول علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص241 .

الاقتصاد القومي، وتهدف إلى تحقيق زيادة منها سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد خلال فترة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.

كما تعرف التنمية الإقتصادية بأنها " العمليات التي تستخدمها الدول غير المكتملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه ".

ويعرفها الاقتصادي كيندل برجير Kindle Berger بأنها" الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها".

ويشير مصطلح التنمية الاقتصادية إلى (توظيف مختلف العوامل والإمكانيات الاقتصادية بهدف زيادة الدخل القومي من خلال زيادة الإنتاج) ، كما تفترض التنمية الاقتصادية من خلال النموذج الذي قدمه روستو Rostw وجود حجم معقول من المدخرات، واستثمار رأس المال في المجالات الإنتاجية ، وتوافر الهياكل الاجتماعية ووجود نظم مصرفية ومؤسسات تمويل ذات كفاءة عالية، إلى جانب شبكة جيدة للطرق والمواصلات والاتصالات وأجهزة تؤدي كافة الخدمات العامة، ونظم للتأمينات الاجتماعية ذات الصلة بالمجال الاقتصادي وبالتالي فالتنمية

الاقتصادية هي الهدف الذي تسعى إليه السياسة الاقتصادية داخل الدول النامية.

ويتضح من العرض السابق حول التنمية الاجتماعية والاقتصادية أن كلاً منهما يركز على العنصر الإنساني ، فالتنمية الاجتماعية تركز على رفع المستوى الاجتماعي وتوفير احتياجات الفرد وتحسين وتوفير كافة الخدمات له ، أما التنمية الاقتصادية فهي تهتم برفع المستوى المعيشي للفرد من خلال زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي .

رابعاً :أهمية التكامل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية:-

اختلف العلماء حول أهمية كلاً من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وتحديد العلاقة بينهما وأيهما أسبق في الأهمية عن الآخر. فالبعض يذهب إلى أن التنمية عملية اقتصادية بالدرجة الأولى. وأن المجال الاجتماعي يدخل ضمن هذه العملية. ومن هؤلاء " البرت ماير Albret Mayer وهو خبير أمريكي في تخطيط المدن حيث يقول " أن التنمية الاقتصادية هي حجر الزاوية في التنمية وبدونها يصبح البرنامج التنموي Development Programs عقيماً لا جدوى منه، لأن عملية تنمية المجتمع إذا لم تعتمد أساساً وبصفة جوهرية على

تحسين الأحوال الاقتصادية ، فإننا نعجز عن تقديم الخدمات الصحية والتعليمية اللازمة لرفع مستوى المعيشة للمواطنين.

ويذهب آخرون إلى أن التنمية عملية ذات هدف اجتماعي شامل يدخل في طياته الجوانب المجتمعية الأخرى ومن ضمنها الجوانب الاقتصادية، ومن هؤلاء ف براين F.Brayne حيث ذهب إلى أن الهدف من تنمية المجتمع هدف اجتماعي أولاً وقبل كل شيء ، وأن التنمية الاقتصادية هي في الحقيقة نتاج التقدم الاجتماعي لأن المجتمع الجاهل المريض يجب أن يخرج أولاً من ظلام الجهل إلى نور المعرفة ، وأن يرتفع وعي الجماهير إلى مستوى يجعلهم قادرين على المساهمة البناءة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بينما ذهب فريق ثالث إلى الجمع بين الرأيين السابقين ... ومن هؤلاء شادويك Chadwick وهو خبير بريطاني في التنمية، حيث يرى أن هناك مدرستين للفكر في هذا الموضوع ، المدرسة الأولى ترى أن تحسين الظروف المادية لمستوى المعيشة لشعوب العالم ستؤدي بالضرورة إلى تحسين المستوى الاجتماعي والصحي والتعليمي في هذه المجتمعات، وأن تنمية المجتمع يجب أن ترتكز على التنمية الاقتصادية ليتولد منها تنمية اجتماعية وثقافية وسياسية ، في حين أن المدرسة الأخرى ترى أن تنمية القدرات البشرية وتحسين الأحوال الاجتماعية سيدفع

النـاس بالضـرورة إلـى تحسـين مسـتواهم المـادي والاقتصـادي والارتفاع بمستوى معيشتهم، ويترتب على ذلك أن هذه المدرسة تنـادي بـأن ترتكز برامج تنمية المجتمع على التنمية الاجتماعية في ميادين التعليم والثقافة والسياسة حتى تصل في النهاية إلى رفع مستوى معيشتها عن طريق التنمية الاقتصادية.

وإذا كـان البـاحثون فـي الماضـي يفصـلون بـين التنميـة الاجتماعيـة والتنميـة الاقتصـادية إلا أنهمـا فـي الواقـع شـقين متكاملين للتنمية ولم يعد النقاش يدور حول أي الطريقين أفضل لتحقيق نمو المجتمع بأقصى درجة ممكنة في زمن معين وإنما أصبح السؤال ما هو الطريق الأمثل الذي يتكامل فيه شقا التنمية، ويحقق للمجتمع البقاء وأقصى درجات النمو الممكنة في زمن معين.

كمـا أن التنميـة الشـاملة هـي التـي تشـتمل علـى جـانبين همـا: اجتمـاعي واقتصـادي ولا يمكن فصل كلاهما عن الآخر ... فهما وجهان لعملة واحدة إذا جاز التعبير فهما يحققان هدفاً واحداً كما أن كلاً منهما يعتمد على الآخر ويؤثر فيه ، فالتنمية الاجتماعية ضرورية للتنمية الاقتصادية حيث تدفع عجلتها وتضمن نجاحها واستمرارها ، وفي الوقت نفسه تعتمد عمليات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة على المهارات الإنسانية أكثر من اعتمادها على رأس المال.

ولذا فيراعى عند التخطيط للتنمية في الدول النامية وحتى المتقدمة الموازنة بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، وإذا كانت التنمية الاقتصادية تؤدي في المدى البعيد للوظائف الاجتماعية التي تستهدف رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته، فإن التنمية الاجتماعية تؤدي إضافة إلى وظيفتها الأساسية وظيفة اقتصادية حيث تستهدف أقصى استثمار ممكن للطاقات والإمكانيات البشرية في المجتمع، ولكن هناك بعض إجراءات التنمية تطبع بطبيعة اقتصادية بحتة دون الاهتمام بتحقيق أهداف اجتماعية فزيادة الإنتاج مثلاً هدف اقتصادي حيث لا تتحقق بمقتضاه زيادة الرفاهية الاجتماعية من عدالة توزيع الدخل بين المواطنين بعد زيادته بطريقة تضمن لكل إنسان مستوى إنسانياً ملائماً من المعيشة، ولذلك كانت عملية التنمية عملية معقدة لأنه من الخطأ التركيز على العوامل الاقتصادية والمجردة في التنمية الاقتصادية دون أخذ الجوانب الاجتماعية في الاعتبار، حيث أن معظم مشروعات التنمية التي لم تأخذ في اعتبارها نوع التنظيم الاجتماعي السائد وسياقه الاجتماعي والثقافي قد واجهت كثيراً من المقاومة والمعارضة.

ومن هنا تتضح أهمية التكامل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

خامساً : أهداف التنمية :-

إن التنمية عملية تغيير جذري يعيد بها الإنسان بناء المجتمع على ضوء أهداف محددة تختلف من مجتمع لآخر باختلاف الأيديولوجية التي يأخذ بها، كما تتنوع أهداف التنمية بصفة عامة أو أنماطها الاجتماعية أو الاقتصادية ، ولذا سوف نعرض أهداف التنمية على النحو التالي :

يقسم "شارل بتلهيم" أهداف التنمية إلى نوعين من الأهداف هي:-

أ- أهداف نهائية .

ب- أهداف وسيطة .

أ-أهداف نهائية :-

تتضمن هذه الأهداف التحسين الجوهري في مستوى معيشة السكان جميعاً، وبناء اقتصاد قادر على إشباع حاجات الناس المتزايدة أقصى إشباع ممكن وإقامة هيكل اقتصادي يوفر لكل مواطن ازدهار شخصيته وتفتح قدرته، ولا يمكن بلوغ هذا إلا بفضل الارتفاع بمستوى الاستهلاك إلى حد معقول، وتوفير مستوى مرتفع من التعليم، والقضاء النهائي على الأمراض المتوطنة، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف لابد من تحقيق أهداف وسيطة.

ب- أهداف وسيطة :-

تعتبر الأهداف الوسيطة شرط تحقيق الأهداف النهائية ، وأول هذه الأهداف الوسيطة هو التصنيع، إذ يتعذر إحداث تجديد شامل وجذري في شكل الإنتاج إذا كان الجزء الأكبر من أدوات الإنتاج يستورد من الخارج، ومن ثم فإن التصنيع سيظل دائماً شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية، وسيبقى أول الأهداف الوسيطة على أن يقترن تحقيقه بتطوير الزراعة وتنويع الإنتاج والتجديد في أساليب الإنتاج وإحلالها محل الأساليب الإنتاجية البدائية التي لا يتاح غيرها للعاملين في البلد النامي، هذا فضلاً عن الارتفاع بمستوى إنتاجية العمل في مختلف ميادين النشاط الاقتصادي.

وعن أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية فهى كما يلى :-

أ- أهداف التنمية الاجتماعية :-

وحددها مؤتمر وزراء الشئون الاجتماعية في أفريقيا والذي عقد في القاهرة في أبريل 1967 على النحو التالي:-

1- محو الأمية وتعميم وتحسين التعليم والتدريب المهني والعام على جميع المستويات وتوفير التسهيلات التعليمية والثقافية لجميع قطاعات السكان .

2- ضمان حق كل فرد في العمل والقضاء على البطالة ورفع مستويات العمالة في كل المناطق الريفية والحضرية مع توفير الظروف العادلة والملائمة للعمل .

3- النهوض بمستويات الصحة ، وتوسيع نطاق الخدمات الصحية الملائمة لتلبية حاجات السكان بأكملها .

4- القضاء على الجوع ورفع مستويات التغذية .

5- النهوض بالظروف السكنية وخدمات المجتمع وخاصة بين الفئات ذات الدخل المنخفض .

6- توفير خدمات الرعاية الاجتماعية والبرامج الشاملة للضمان الاجتماعي للمحافظة على مستوى معيشة جميع السكان والنهوض به .

7- القضاء على الظروف التي تؤدي إلى الجريمة وانحراف الأحداث.

8- تشجيع التوسع السريع في ميدان التصنيع مع اتخاذ التدابير اللازمة لها لما يترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية والقضاء على العقبات التي تعوق التنمية الاجتماعية .

9- مساعدة الأفراد والجماعات على مواجهة حاجاتهم ومطامعهم المتغيرة حتى يتمكنوا من تأدية دورهم الضرورى من أجل التنمية.

10- تجديد المجتمع على أساس التكنولوجيا الحديثة والتفكير العلمي، مع خلق المناخ الثقافي الإيجابي الذي يساعد على مواجهة هذه التحديات.

- ويمكن القول ان من أهداف التنمية الاجتماعية:-

-أهداف مادية:- تتمثل في كل الإنجازات المادية المرتبطة بها مثل إقامة المدارس والمستشفيات وتوفير الخدمات الاجتماعية بما يساهم في تحقيق العائد المادي لعملية التنمية.

- أهداف معنوية:- متمثلة في التغيرات السلوكية والتراكم المعرفي والمهاري لأفراد المجتمع من خلال أنشطة التنمية الاجتماعية مثل برامج تدريب العمال.

أما عن أهداف التنمية الاقتصادية فهى تحقق عدة أمور من أهمها:-

1- تخليص المجتمع من التبعية الاقتصادية لدول أخرى (وهو شكل من أشكال الاستعمار الحديث) .
2- القضاء على ملامح التخلف الاقتصادي وزيادة الإنتاج .
3- رفع متوسط الدخل الفردي ليستمتع الناس بمستوى أحسن من السلع والخدمات .

ويتبين من هذه الأهداف سواء للتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أن هناك تداخل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق الأهداف ، فالهدف الذي تصبو إليه في النهاية هو الفرد من خلال

زيادة مستوى الدخل الفردي والذي يترتب عليه تحسين المستوى الاجتماعي له وتحسين الخدمات الاجتماعية له ، وتوفير مستوى مرتفع للخدمات التعليمية والصحية وغيرها ، أي باختصار أن التنمية تهدف في المجتمعات النامية إلى حل الكثير من المشكلات التي يعاني منها السكان ومنها ضآلة نصيب الفرد من الدخل القومي، وانخفاض مستوى الادخار والاستثمار، والحاجة الملحة إلى تحسين طرق المواصلات ووسائل النقل، وارتفاع نسبة القوى العاملة في الزراعة مما أدى إلى ضغط السكان على الأراضي الزراعية ونقص مستوى التغذية بصفة عامة، وعدم كفاية الخدمات الاجتماعية لمواجهة حاجات السكان الأساسية.

سادساً : نظريات التنمية :-

لقد شغلت قضية التنمية والتخلف اهتمام الكثير من العلماء، وقد ذهبوا مذاهب مختلفة في تفسيرها وفهم آلياتها ومعالجتها ثم ما لبثوا أن قدموا النظريات المختلفة والمفسرة لها.

ولا يختلف علم الاجتماع الغربي عن غيره من العلوم الاجتماعية الأخرى (الاقتصاد والسياسة والأنثربولوجيا وعلم النفس) في نظرياته عن التنمية، فهذه النظريات هي نتاج لخبرة الغرب التاريخية وهياكله الاقتصادية ، وهي تعكس الواقع الدولي بما يسوده من علاقات التبعية والتسلط والاستغلال.

وسوف نتناول التنمية من خلال الاتجاهات التالية :-

أولاً : الاتجاهات الكلاسيكية :-

(1) الاتجاه المادي التاريخي (كارل ماركس)

(2) الاتجاه البنائي الوظيفي (ماكس فيبر)

ثانياً : الاتجاهات الحديثة في دراسة التنمية :-

(1) اتجاه النماذج أو المؤشرات.

(2) الاتجاه التطوري المحدث.

(3) الاتجاه الانتشاري.

(4) الاتجاه السيكولوجي أو السلوكي.

وفيما يلي عرض لكل اتجاه بشيء من التفصيل :-

<u>أولاً : الاتجاهات الكلاسيكية :-</u>

لقد استطاع كارل ماركس وماكس فيبر بتبنيهما لوجهة نظر بنائية تاريخية تحليل التغيرات الأساسية التي أدت إلى ظهور النظام الرأسمالي بوصفه أسلوب التنمية الأساسي الذي حققه المجتمع الغربي بالرغم من أنهما قدما نظريتين متعارضتين في أسباب ظهور النظام الرأسمالي. فلقد عالج فيبر ظهور النظام الرأسمالي فى دراسته للعلاقة بين الدين و الاقتصاد سنه 1904 فى مؤلفه " الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية " أما ماكس فيبر فعالج هذه القضية فى تحليله للدور الذي تمارسه العوامل المادية فى

تشكيل الوجود الاجتماعي. إذا فقد انطلقا من وجهتي نظر متعارضتين فى تفسير نشأة النظام الرأسمالي.

وسوف نتناول بالتفصيل وجهه نظر كارل ماركس و ماكس فيبر فى تفسيرهما لظهور الرأسمالية.

1- الاتجاه الماركسى:-

يعتبر كارل هنري ماركس من أبرز مفكري القرن التاسع عشر، والذى اهتم بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في غرب أوروبا وفي بقاع أخرى من العالم مستخلصاً في النهاية نموذجاً عاماً يفسر من خلاله تطور المجتمعات الإنسانية.

ولقد تبنى ماركس في دراساته اتجاهاً مادياً تاريخياً نظر من خلاله إلى التاريخ على أنه صراع بين طبقتين أساسيتين : طبقة مالكة مستغلة وطبقة معدمة طامعة ، كما يذهب ماركس إلى أن داخل المجتمع بنائين هما: البناء التحتي والبناء الفوقي، فالبناء التحتي يتألف من نظام الإنتاج الذي يشتمل على عنصرين هما : قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج المترتبة عليها ، وتتكون قوى الإنتاج بدورها من تفاعل عاملين هما : وسائل الإنتاج (وهي عبارة عن ما يلزم الإنتاج من أدوات وآلات ومبان ... الخ فضلاً عن الأفراد الذين يباشرون العمل الإنتاجي)، أما علاقات الإنتاج فهي عبارة عن العلاقات التي تنشأ بين المشتغلين بمختلف فروع الإنتاج بالإضافة إلى العلاقات الخاصة بملكية الأموال ووسائل

الإنتاج، أما البناء الفوقي فيضم كافة الأفكار والنظريات السائدة في المجتمع فضلاً عن النظم المقابلة لهما مثل الدولة والقانون والأحزاب السياسية والمعتقدات الدينية والخلقية.

وهناك حقيقة هامة مؤداها أن البناء الأساسي أو التحتي هو العامل الرئيسي في تشكيل البناء الفوقي، وأن أي تغير يطرأ على البناء الأساسي يؤدي بالضرورة إلى حدوث تغيرات أخرى في البناء الفوقي، أي تغيرات جذرية في مجال الدولة والقانون والعلاقات السياسية والأخلاق والأيديولوجية، كما يمارس البناء الفوقي بدوره تأثيراً على علاقات الإنتاج، فيمكنه أن يؤخر أو يسرع باستبدال هذه العلاقات فمثلاً تلعب النظم السياسية والبورجوازية الحديثة وقانونها وإيديولوجيتها دوراً هاما في الحفاظ على الملكية الرأسمالية، كما أنها تؤخر استبدالها بالملكية الاشتراكية العامة، وفي البناء الفوقي لأي مجتمع طبقي تكون أفكار الطبقة الحاكمة هي السائدة، ولكن إلى جانب ذلك يحوي البناء الفوقي أيضاً الأفكار والتنظيمات الخاصة بالطبقات المظلومة التي تساعد هذه الطبقات في أن تحارب من أجل مصالحها.

واستناداً إلى تحديد ماركس للدور الذي تلعبه علاقات الإنتاج في تاريخ البشرية فقد حدد خمس مراحل مرت بهم المجتمعات

تعكس التغيرات فى النظام الاجتماعي للإنسان وبالتالي اختلفت فيها حياته التفافية والسياسية والفكرية وهى:

المرحلة الأولى : مرحلة الإنتاج البدائى :-

كانت ملكية الإنتاج جماعية؛ أدوات الإنتاج هى الحجارة المصقولة، ثم القوس والسهم ، كان الإنتاج يعتمد على جمع الثمار وصيد البر والبحر وهو عمل مشترك بين أفراد المجتمع.

المرحلة الثانية : مرحلة العبودية والرق :-

بدأ الأغنياء يبسطون نفوذهم على الفقراء بحيث تحول الآخرون إلى رقيق ملزمين بفلاحة الأرض، وبدأ الأغنياء فى هذه المرحلة بملكية وسائل الإنتاج وأدواته التي أخذت تصنع من المعادن .

المرحلة الثالثة: مرحلة الإقطاع :-

ويمتلك الإقطاعي وسائل الإنتاج وخاصة الأرض، أما الأقنان (عبيد الأرض) فيعملون في الأرض مقابل المال، ويضع الإقطاعيون النظم والأجهزة التي تكفل لهم حماية مصالحهم، ولكن التقدم العلمي والصناعي أدى إلى ظهور المصانع في المدن وقد جذبت الفلاحين إليها مما مهد لظهور المرحلة الرابعة.

المرحلة الرابعة :- المتمثلة فى الرأسمالية الصناعية:-

وفى هذه المرحلة حلت البرجوازية محل الإقطاع وتظهر طبقتان متصارعتان أساسيتان هما: الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة أو

الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا وفى هذه المرحلة يعتبر البرجوازي هو من يملك وسائل الإنتاج الأساسية في المجتمع، ويعتقد ماركس أن الرأسمالية كنظام اقتصادي تعتمد على مبادئ أساسية(*):- كتراكم رأس المال، وتركيز الثروات فى أيدي الرأسماليين وانتشار الفقر بين المأجورين، وهى فى نفس الوقت تؤدي إلى إضعاف الرأسمالية وخاصة وأن تؤدي من داخلها إلى نمو الوعي السياسي والنقابي بين العمال مما يدفعها في النهاية إلى القيام بثورة عالمية تطيح بالنظام الرأسمالي وقيام مجتمع اشتراكي جديد وهي المرحلة الخامسة والأخيرة من تطور المجتمعات عند ماركس .

المرحلة الخامسة : المرحلة الاشتراكية :-

يصبح المجتمع ككل مالكا لوسائل الإنتاج، وتختفي فيه الطبقات بين أفراد المجتمع .

ويتضح من المرحلة الثالثة لتطور المجتمعات وهي المجتمع الإقطاعي الزراعي أن هذا المجتمع يمثل عند ماركس النموذج العام للمجتمع التقليدي في شكله السابق على التحديث وبذلك فعملية التنمية أو التحديث عند ماركس هي التحول الاجتماعي الذي تعمق بنشأة وانتشار النموذج الرأسمالي في الإنتاج فضلاً

(*) وهما قوانين ثلاثة تؤدى إلى تدهور النظام الرأسمالي وفقاً لكارل ماركس: قانون فائض القيمة ، قانون تراكم رأس المال ، قانون الإفقار المطلق.

عن ذلك فإن عملية التنمية هذه لم تكن عند ماركس اقتصادية فقط في أساسها ، فلقد اكتسبت قوتها الدافعة من سعي الرأسماليين الدائب نحو تحديث وتطوير العمليات التكنولوجية الإنتاجية بوصفها الوسيلة الأساسية لتراكم رؤوس أموالهم، وبذلك تتم التنمية الرأسمالية من الفلاحون والعمال فهم ضحايا لهذه الطبقة ومن ثم تصبح الطبقة الرأسمالية هي الطبقة الفائزة أو المنتصرة.

<u>ولقد وجهت عدة انتقادات لنظرية ماركس يمكن حصرها فيما يلى:</u>

1- بالغ في إبراز الصراع الطبقي بدرجتين لا ثالث لهما ، بينما الواقع أن المجتمعات الصناعية تنشئ بالضرورة طبقة ثالثة متوسطة بين الطبقتين الدنيا والعليا .

2- ركز ماركس على العامل الاقتصادي وإغفال العوامل السياسية والدينية والقانونية والفلسفية ، على الرغم مما لها من أهمية في تطوير المجتمعات. حيث أن بعض العلماء والمفكرين يعتبرون فلسفة ماركس نظرية أحادية Mono – Causa Theary تفسر الواقع الاجتماعي والظواهر والأشياء وتطورها من خلال متغير واحد هو المتغير الاقتصادي .

3- تنبأ ماركس بانهيار النظام الرأسمالي وبظهور مرحلة خامسة وهي المجتمع الاشتراكي أو الشيوعي بسبب التناقضات التى تنشا

داخله، غير أن القرن العشرين لا يؤيد تنبؤات ماركس فلم يحدث أن انهار النظام الرأسمالي بل استطاع الصمود .

4- لقد اعتبر ماركس أن الدول الرأسمالية المتقدمة بالنسبة للمجتمعات الأقل تقدماً صورة المستقبل ، حيث ذكر ماركس في مقدمة " رأس المال " أن البلد الأكثر تقدماً من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدماً " ، ولكن ما قاله ماركس لم ينطبق على ارض الواقع إلا على عدد قليل من البلاد الأقل تقدماً هي البلاد التي أفلتت من الخضوع لسيطرة البلاد الأكثر تقدماً.

وبالرغم من الانتقادات التي لاقتها نظرية ماركس إلا أنها في المقابل قد حظيت باهتمام العلماء .

1- أن ماركس أوضح أن هناك علاقة تبادلية بين البناء الفوقي والبناء التحتي وأن البناء الفوقي هو انعكاس للبناء التحتي... فلقد تضمنت المعالجة الماركسية للتنمية إشارات عديدة إلى التأثيرات التبادلية بين التنمية الاقتصادية والقيم ، حيث ذهبت إلى أن البناء الفوقي ما هو إلا انعكاس للبناء الاقتصادي الأساسي ، وان أي تغير يطرأ على البناء التحتي يصاحبه تغير في البناء الفوقي، أي أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى تغير النسق القيمي وتشكله كما ذهب أيضاً إلى البناء الفوقي قد يؤثر في عملية التطور أو يعجل بها، وهذا يعني أن القيم باعتبارها مكوناً من

مكونـات البنـاء الفوقي يكون لهـا تـأثير سلبي فـي التنميـة ، حيث أنـها قد تعوق أو تأخر عملية التنمية والتطور هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن للقيم تـأثير إيجابي أيضاً فـي التنميـة يتمثل فـي أنـهـا أي القيم قد تعجل بعمليـة التطـور والتنميـة والتحديث، هذا بالإضافة إلى أن الماركسية قد أشادت بضرورة توافق القيم مع أسلوب ألانتـاج وهذا أمر هام لأنـه يوضح أن النسق القيمـي يعد مكونـاً ذات تـأثير بـالغ علـى مكونـات البنـاء الاجتمـاعي وعمليـات التنميـة، ولذا ينبغي عدم تجاهل النسق القيمـي عند وضع الخطط والبرامج الإنمائية.

2- من الإسهامات الجادة التي قدمها ماركس فهمـه للتنميـة أو التحديث على أنـها عملية ثورية، أي أنـها تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونيـة فضلاً عن أساليب الحياة والقيم الثقافيـة، كذلك كان مـاركس واعيـاً كل الوعي بـأن التحول إلـى التحديث والعصرية شـأنه شـأن أي تغير شامل في نمط الحياة الإنسانية – يتضمن عادة صراعاً جاداً بين القوى الاجتماعية التي يكون التغير لصالحها وتلك التي يكون هذا التغير ضد صالحها. وبذلك كان ماركس صاحب نظرية التحديث التي تؤكد على دور العوامل الاقتصادية والتكنولوجية. وهنا تبدو أحد مميزات الحتمية الاقتصادية كوسيلة للتغير.

2- الاتجاه البنائى الوظيفى :-

يعتبر ماكس فيبر من أحد علماء الاجتماع الكلاسيكيين. ويؤكدون على تأثير القيم والمعايير في نظم المجتمع المختلفة ومنها النسق الاقتصادي، ويؤكد فيبر على أن الانتقال من العلاقات الاقتصادية المحدودة للمجتمع القديم إلى ابتكار واقتصاد معقد ومركب يعتمد على التغير في القيم والاتجاهات والمعايير لدى الأفراد.

ويوصف ماكس فيبر بأنه ماركس البورجوازي فقد اهتم بمعالجة الظاهرة نفسها التي اهتم ماركس بمعالجتها وهي نشأة النظام الرأسمالي الغربي فضلاً عن أن الاتجاه الذي تبناه الرجلان كان اتجاهاً تاريخياً بنائياً، فأوضح فيبر أن هناك تأثيراً متبادلاً بين الظواهر البروتستانتية والظواهر الاقتصادية، وقام بنشر كتاباً عنوانه الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية؛ حيث درس العلاقة بين الدين والاقتصاد وطبيعة التأثير المتبادل بينهما. كما ووجدت هذه النظرية رواجاً لدى الطبقات الوسطى في عصر الإصلاح فانهمكت بتطوير المشاريع الاقتصادية وانصرفت إلى ذلك تمام الانصراف الأمر الذي أدى إلى تطوير كبير في هذا المجال.

اي ان دراسة ماكس فيبر تنهض على قضية أساسية مؤداها: أن القيم والأخلاقيات الدينية والاقتصادية هي الدعامة الرئيسية

للتنمية الاقتصادية وأن تغيير القيم والاتجاهات يعد من المتطلبات الرئيسية لخلق مجتمع حديث. وقدم فيبر دراسته عن الدين والرأسمالية والتي اشتملت على كم هائل من التحليل التاريخي الثقافي المقارن.

ورفض ماكس فيبر ـــ فكرة ماركس الذاهبة إلى أن الدين يخضع للاقتصاد ومن خلال سيطرة الطبيعة البرجوازية على المعتقدات الدينية للطبقة العاملة، ويجب أن نقرر هنا أن فيبر ذهب إلى أن هناك تأثيراً متبادلاً بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية، وأن أي تفسير يتحيز لأحدهما إنما هو تفسير خاطئ من أساسه واستناداً إلى ذلك تصبح نظرية التفسير المادي للتاريخ خاطئة، كما أن النظرية العكسية خاطئة هي الأخرى، وهي النظرية التي تفسر الظواهر الاقتصادية في ضوء تبعيتها للعوامل الدينية، ولكي يدعم فيبر وجهات نظرة درس المبادئ الاقتصادية لستة ديانات هي : الكونفوشية والهندوكية والبوذية واليهودية والمسيحية والإسلام، ولكي يفسر فيبر نشأة النظام الرأسمالي الغربي – كما فعل ماركس وكما أوضحنا سابقاً – تناول العلاقة بين البروتستانتية (عقيدة دينية) والرأسمالية الحديثة (نظام اقتصادي)- حلل فيبر العناصر التي تقوم عليها الرأسمالية الحديثة توصل إلى عده عناصر لخصها في أربعة مبادئ هي :

العمل الشاق ، والاقتصاد في الإنفاق ، وتجميع رؤوس الأموال، والإبداع والاحتكام إلى العقل عند الحكم على الأشياء وهي المبادئ الأساسية للرأسمالية الحديثة كما حددها فيبر.

ويذهب فيبر إلى أن الرأسمالية الحديثة تتطلب وجود أفراد يتميزون بخصائص سيكولوجية معينة وسلوك معين وظروف اجتماعية معينة وذلك لأن التنظيم الرأسمالي لا يتحقق في مجتمع يتسم أفراده بالكسل ويتمسكون بمعتقدات خرافية، ويتميزون بعدم الكفاءة، ولذا حاول فيبر تفسير التحولات التي طرأت على الخصائص السلوكية أو السيكولوجية لشعوب الدول الرأسمالية الغربية، فذهب إلى أن الرأسمالية الحديثة قد نشأت من خلال العقيدة البروتستانتية بما تتضمنه من سلوك وأخلاقيات عملية ولقد توصل فيبر من خلال تعاليم مارتن لوثر Luther وكالفن Calvin إلى أن روح البروتستانتية تطابق في الواقع روح الرأسمالية الحديثة[1] حيث تهتم العقيدة البروتستانتية اهتماماً كبيراً بتنشئة الفرد تنشئة عقلية، كما أنها تمنح المهنة قيمة أخلاقية كبيرة، كما أنها تعتبر جمع المال بطريقة شريفة نشاطاً ذكياً، وعندما حدد فيبر مبادئ العقيدة البروتستانتية وجد أنها تتشابه إلى حد كبير مع مبادئ النظام الرأسمالي، ولتدعيم استنتاجاته هذه لجأ فيبر لتحليل تاريخي لبعض الدول

(1) السيد الحسيني : التنمية والتخلف ، مرجع سابق ، ص 43 .

البروتستانتية، وتوصل فيبر إلى أن الدول والمناطق التي تزدادا فيها نسبة البروتستانت تتميز بمعدلات نمو اقتصادي عالية، بينما تقل هذه المعدلات في الدول والمناطق التي تزداد فيها نسبة الكاثوليك الذين هم في نظر فيبر أقل نشاطاً وحيوية في المجال الاقتصادي، كذلك أوضح أنه منذ عصر الاصلاح الدينى كانت الدول الرائدة اقتصادياً هي تلك التي تسودها العقيدة البروتستانتية مثل هولندا وإنجلترا وأمريكا، بينما ظلت الدول الكاثوليكية أو غير البروتستانتية متخلفة نسبياً، وأن حركة التصنيع المواكبة للرأسمالية انتشرت بشكل ملحوظ في المناطق الشمالية من ألمانيا وفرنسا وإنجلترا منها في المناطق الجنوبية بسبب زيادة نسبة البروتستانت في الشمال ولقد فسر فيبر ذلك بأن روح العقيدة البروتستانتية في تلك الدول كانت بمثابة تدعيم للمشروعات الرأسمالية.

<u>ولكن واجهت نظرية فيبر الكثير من التناقضات منها :-</u>

1- ربط فيبر بين نشأة الرأسمالية وانتشار البروتستانتية على الرغم من أن هناك دولاً كاليابان حققت تنمية رأسمالية دون أن تكون البروتستانتية عقيدتها الدينية .
2- الرأسمالية ذاتها أقدم بكثير من البروتستانتية فلقد ظهرت الأخيرة من خلال القرن الخامس عشر أما الرأسمالية بدأت الظهور في المدن الإيطالية منذ القرن الحادي عشر .

3- هنـاك دولاً اشـتراكية اسـتطاعت أن تحـرز تقـدماً اقتصـادياً واجتماعياً وسياسياً دون أن تتبنى نزعة دينية معينة.

4- أن تأكيد فيبر لدور الدين قد جعله يغفل عوامل عديدة مثل الاستعمار والامبريالية والتجارة ، ونشأة المدن الساحلية ، والثورة التكنولوجية وهي أمور يجب وضعها في الاعتبار عند إقامة تفسير شامل لظهور الرأسمالية بوصفها نمط التنمية في المجتمع الغربي.

ثانياً : الاتجاهات الحديثة فى دراسة التنمية :-

1- اتجاه النماذج أو المؤشرات Indicators

يستند هذا الاتجاه إلى مجموعة من المؤشرات Indicatorsالكمية والكيفية في التفرقة بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة ، والمؤشر من الناحية العلمية يعكس بشكل مباشر أو غير مباشر المقادير غير القابلة للقياس المباشر أو الملاحظة المباشرة ، ومن المؤشرات ما يعكس الواقع القائم ومنها ما يعبر عن اتجاهات عامة .

ويقوم هذا الاتجاه على استخلاص علماء الاجتماع الغربيون السمات والخصائص الأساسية لمجتمعاتهم الغربية – بصفتها الأكثر تقدماً – ثم استخلاص السمات والخصائص الأساسية المقابلة لها في المجتمعات المتخلفة وتصنيفها وترتيبها منطقياً

ليصبح لدينا نموذجان يحتوي كل منهما على عدد من المؤشرات الكمية والكيفية : نموذج للتقدم وآخر للتخلف .

ويمضي هذا الاتجاه في رصد وسرد مختلف الخصائص المتناقضة لكل من النمطين المتقدم والمتأخر ، وتصبح ايديولوجية التنمية محكومة بتلك الخطط والجهود والمشاريع التي تنطوي تحت عملية تحويل مؤشرات أي مجتمع من نمط التخلف إلى نمط التقدم.

وحينما ينجح المجتمع مثلاً في تقليص سمات الخصوصية في مؤسساته وعلاقاته الاجتماعية (مثل تلك المستندة إلى القرابة أو التبعية أو المحسوبية) وتوسيع رقعة العمومية أي (تلك المستندة إلى حكم القانون والقواعد واللوائح والأسس الموضوعية) فإنه يكون على الطريق التنموي الصحيح ، وحينما ينجح المجتمع في تغيير بنائه الطبقي بتقليص حجم الطبقات الوسطى فإن ذلك يعتبر مؤشراً تنموياً واضحاً.

ويتضح من ذلك أن التنمية تحدث عندما يتحول المجتمع من النموذج المتخلف إلى النموذج المتقدم. ويعتبر هذا الاتجاه من أكثر الاتجاهات النظرية شيوعاً في الدول النامية، ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه سيمور ليبست Lipset ، وهوسيلزنر Hoselit وجالونج Galtung وبارسونز Parsons وماريون ليفي Levy .

كما لخص كيندل بيرجر Kindle Berger الإجراءات التي يتبعها هذا الاتجاه بقوله" يمكننا عزل السمات النموذجية المثالية المعبرة عن التخلف عن تلك المعبرة عن التقدم ، بحيث تتبقى لنا السمات التي هي بحاجة إلى تنمية والتي من أجلها يجب أن تخطط المشروعات".

كما يتخذ هذا الاتجاه مؤشرين أو شكلين هما كمي والثاني كيفي،

ويعتبران بمثابة محكمات يتم من خلالها التعرف على الدول المتقدمة والبلدان النامية، فعلى سبيل المثال للمؤشرات الكمية ما أشار إليه رو Raw حيث وضع مجموعة من المؤشرات الكمية للتمييز بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة نذكر منها.

1- المؤشرات الديموجرافية مثل معدل المواليد والوفيات .
2- الصحة والتغذية وتشمل على معدل وفيات الرضع ونسبة المواليد الأموات وانتشار المرض .
3- مؤشرات الإسكان والبيئة : وتتمثل في النسبة المئوية للأسر المحرومة من السكن .
4- مؤشرات الدخل والاستهلاك والثروة : كمتوسط دخل الأسرة، ونفقات الاستهلاك للفرد .

5- مؤشرات العمالة وظروف العمل والضمان الاجتماعي : وتتمثل في النسبة المئوية للمستخدمين من السكان الذين في سن العمل وساعات العمل والأجور والكسب والإجازات وغيرها .

6- مؤشرات التعليم والثقافة : وتتمثل في نسب القيد الإجمالي في المدارس على اختلاف مستوياتها ، وحملة الدرجات الجامعية .

7- الدفاع الاجتماعي والرفاهية الاجتماعية : وتتمثل في معدلات الجريمة وانحراف الأحداث .

وتعد الدراسة التي قام بها أديلمان وموريس عن المجتمع والسياسة والتنمية الاقتصادية مدخل كواحد من أكمل وأشمل الدراسات التي تناولت محكمات ومؤشرات التمييز بين المجتمعات المتخلفة والمتقدمة، وهي بالإضافة إلى شمولها تصنف عنصر تقسيم البناء المجتمعي إلى جوانب اقتصادية وسياسية واجتماعية كما يلي :-

1- مؤشرات اقتصادية Economic Indicators

وتشمل على عدة مؤشرات منها دخل الفرد من الإنتاج القومي العام – نسبة نمو دخل الفرد من إجمالي الإنتاج القومي – وفرة الموارد الطبيعية – النسبة الإجمالية للاستثمار القومي – مستوى تقدم الصناعة – درجة التغير التي طرأت على الصناعة

في فترات زمنية محددة – مستوى التقدم التكنولوجي في الزراعة – درجة التحسين التي طرأت على الإنتاج الزراعي في فترة زمنية محددة .

2- مؤشرات سياسية Political Indicators :

منها درجة التكامل الوطني والإحساس بالوحدة الوطنية – مدى تركز القوى السياسية – قوة المؤسسات الديمقراطية – درجة حرارة المعارضة السياسية و الصحفية – درجة تنافس الأحزاب السياسية – الأسس والفلسفة التي تقوم عليها الأحزاب السياسية ، قوة العسكريين وتأثيرهم السياسي – مدى تقبل القادة السياسيين للتنمية الاقتصادية – مدى الاستعمار السياسي .

3- المؤشرات الاجتماعية Social Indicators

ويشمل على حجم القطاع الريفي التقليدي، مدى انتشار الحراك الاجتماعي ، مدى انتشار الثنائية الاجتماعية، مدى انتشار التعليم ووسائل، مدى انتشار التحضر، مدى الانسجام العنصرى الثقافى ،مدى التنظيم الاجتماعى الأساسي، درجة التحضر والتمدين، والتوتر الاجتماعى.

- ومن العلماء الذين أشاروا للمؤشرات الكيفية نيل سميلسر Smelser فلقد قدم محاولة لدراسة المجتمعات النامية في تحولها ، حيث ذهب إلى أن التحديث (أو التنمية) تتضمن تحولاً

في بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا ، والسكان والزراعة والأسرة والدين، ويعبر عن رأيه في التنمية بقوله :

"عندما نستخدم مصطلح التنمية يكون في ذهننا على الأقل أربع عمليات متميزة ومرتبطة ببعضها البعض :

1- في عالم التكنولوجيا يمر المجتمع النامي بعملية التغير في الأساليب التقليدية، ويتجه نحو تطبيق المعرفة العلمية .

2- وفي الزراعة ينتقل المجتمع النامي من زراعة ما يحتاج إليه بشكل ضروري إلى الإنتاج التجاري للسلع الزراعية .

3- وفي الصناعة يمر المجتمع النامي بعملية تحول من استخدام الطاقة الإنسانية والحيوانية إلى التصنيع ذاته .

4- وفي مجال البيئة ينتقل المجتمع من المزرعة والقرية إلى التركيز في المدن".

ويؤخذ على هذا الاتجاه مايلى :-

1- إغفال النسبية الثقافية، ووضع مجموعة من المؤشرات والنماذج التنموية معتقد أنها ملائمة لكل المجتمعات والأزمنة ، وهذا خطأ . فليس هناك مجتمع واحد بل يوجد مجتمعات متباينة وحتى المجتمع الواحد تختلف ظروفه وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية باختلاف المراحل الزمنية التي يمر بها ، إلى جانب ذلك أنه من الخطأ استخدام مؤشر معين وتطبيقه على سائر المجتمعات بلا تمييز.

2- تصنيف المجتمعات إلى نوعين الأول تقليدي "متخلف" والثاني حديث "متقدم"، وهذه النظرة خاطئة، حيث يوجد هناك بلا شك تداخل بين التقدم والتخلف ، ومن ثم لا يمكن الجزم بوجود مجتمع حديث 100% ومجتمع متخلف 100% ، فالخصائص الاجتماعية والثقافية تتواجد في كافة المجتمعات وإنما تختلف الدرجة وتتفاوت النسبة ، ومن ثم يقيم بعض الباحثين مراحل التحول في البناء الاجتماعي نحو التقدم بمراحل مختلفة يمكن أن تطلق عليه "متصل التخلف - التقدم " Under Development – Progress Continuum .

3- يفتقر هذا الاتجاه إلى الصدق الامبريقي ويتم التدليل على ذلك بأن العالم الحديث لا يعرف دولة متخلفة حققت انطلاقها الاقتصادي الاجتماعي طبقاً للمتغيرات التي يطرحها هذا الاتجاه.

2- الاتجاه التطوري :-

لقد ظهر في القرن التاسع عشر العديد من النظريات التطورية الكلاسيكية التي استعارت مفهوم التطور من العلوم البيولوجية وطبقته على التحولات المستمرة التي يمر بها المجتمع الإنساني ، وتنهض هذه النظريات على فكرة أساسية مؤداها أن المجتمعات الإنسانية تماثل الكائنات العضوية في أنها تمر بسلسلة من المراحل المرتبة والحتمية في نموها ، بحيث تترتب كل مرحلة على المراحل التي سبقتها، كما تهيئ كل مرحلة قائمة للمراحل

التي تتلوها في سلم التطور ، وتتمثل هذه النظريات التطورية في أعمال لويس مروجان، وسبنسر وكونت وغيرهم ، ولقد أفاد بعض المفكرين الاجتماعيين المعاصرين إحياء فكرة المراحل التقليدية التي تمر بها المجتمعات محاولين الإفادة منها في دراسة التنمية والبلدان النامية وصاغوا نظريات تطورية حديثة تتمثل في أعمال كل من والت ويتمان روستو w.w.Rosto ، وولاس.

كما يستبعد هذا الاتجاه فكرة حدوث الانتقال المفاجئ من مرحلة لأخرى أي يعارض حدوث الثورات كوسيلة للتحول الجذري في المجتمع . ويسلم بحدوث تغيرات اجتماعية بطيئة وتدريجية بحيث يمكن استيعابها على مدى زمني بعيد ، ولذا فهذا الاتجاه يحاول تقديم نظرية بديلة عن النظرية الماركسية، فالعلماء التطوريين يؤكدون فكرة التغير التدريجي ، بينما الماركسيون يدافعون عن فكرة التغير الثوري الذي يجب أن يشمل كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ومن رواد هذا الاتجاه روستو ووالاس .

1-روستو W.W.Rostoe :-

قدم روستو نظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصفها بالشمول والواقعية والوضوح ، وتشكل هذه النظرية كما

يقول رستو بديلاً عن نظرية ماركس في تطور المجتمعات ، و يرى روستو أن المجتمعات تمر بخمس بمراحل هي:

1- المرحلة الأولى وتمثل المجتمع التقليدي .
2- المرحلة الثانية وهي مرحلة التهيؤ والانطلاق ولابد من توفر ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية .
3- الانطلاق : ويتم فيها القضاء على القوى والعقبات التي تعترض طريق النمو المطرد .
4- الاتجاه نحو النضج : وهو المرحلة التي يؤكد فيها المجتمع قدرته على الحركة خارج نطاق الصناعات الأصلية التي دفعته إلى الانطلاق .
5- مرحلة الاستهلاك الوفير : وتنتقل في هذه المرحلة القيادات إلى القطاعات المشتغلة بالخدمات وإنتاج السلع المعمرة مثل السيارات وتشهد هذه المرحلة ارتفاعاً في متوسط الدخل وزيادة في الكتلة الحضرية .

وسوف نعرض المراحل التي تمر بها المجتمعات وفقاً لهذه النظرية بالتفصيل في النقاط التالية :-

(1) المجتمع التقليدي : The Traditional Society :-

وهو مجتمع يستند على وظائف إنتاجية محددة ويعمل أغلب سكانه في الزراعة والحرف الأولية ويصل متوسط الدخل الفردي إلى درجة تقترب من الكفاف ويتعذر الادخار ، ويسود المجتمع

التقليدي الأمية ، ويلعب نظام القبيلة والعائلة دوراً هاماً في التنظيم الاجتماعي ، وهذا لا يعني أن نظام المجتمع التقليدي ، كما أشار روستو إلى أن المجتمع التقليدي يشمل من الزاوية التاريخية جميع بلدان العالم السابق عن نيوتن ، بالإضافة إلى جميع المجتمعات اللاحقة لنيوتن والتي لم تتأثر بمقدرة الإنسان الجديدة على استغلال محيطة استغلالاً منتظماً في سبيل نفعه الاقتصادي.

(2) مرحلة التهيؤ للانطلاق Preconditions Take Off:-

وفيها يتجه المجتمع إلى دخول مرحلة انتقالية متجاوزاً حالته التقليدية، ويذهب "رستو" إلى أن المجتمع في هذه المرحلة يشهد عدة أمور منها انتشار التعليم ولو بين طبقات محدودة في المجتمع، وظهور أفراد يتصفون بروح الإقدام، ويعملون على تعبئة المدخرات وإقامة المشروعات ، وما تلبث أن تظهر البنوك والمؤسسات ويزداد الاستثمار ثم يتسع نطاق حجم التجارة الخارجية والداخلية، وتظهر مشروعات صناعية في أماكن متفرقة ويزداد الاستثمار، وتحدث زيادة سريعة في مجال الإنتاج الزراعي والصناعات الاستخراجية وأن تظهر طبقة واعية أو قيادة جديدة تؤمن بالتجديد، كما تنمو معايير جديدة في تقييم الأفراد من أهمها تقييم الأفراد طبقاً لأعمالهم وإنجازاتهم ، وليس طبقاً لانتماءاتهم الطبقية، ويشير روستو إلى أن ظروف الانطلاق

وعوامله ليس من الضروري أن تنبعث من داخل الدولة كما حدث في بريطانيا العظمى ، بل قد يحدث العكس تماماً بمعنى أن ظروف الانطلاق قد لا تنبعث من داخل المجتمع وإنما إليه من الخارج عن طريق المجتمعات التي قطعت شوطاً من التقدم.

ويشير روستو إلى أن هذه الظروف والملامح قد توافرت في أوروبا الغربية في أواخر القرن الثامن عشر ، حيث كانت بريطانيا العظمى أول دولة في أوروبا الغربية مرت بهذه المرحلة ويرجع ذلك إلى المزايا الجغرافية ومواردها الطبيعية وإمكانياتها التجارية والاستقرار النسبي الذي تمتعت به في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية .

(3) الانطلاق : Thw Take – Off :-

يعتبر روستو هذه المرحلة من أهم مراحل التطور الاقتصادي ، وهي قصيرة نسبياً ، ويتم القضاء على كل المعوقات التي تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي ويذهب روستو إلى أن التكنولوجيا كانت القوة الدافعة للانطلاق في بريطانيا والولايات المتحدة وكندا ، والعامل الرئيسي للنمو الاقتصادي، وتحدث هذه المرحلة نتيجة لدافع قوي يأخذ شكل الثورة السياسية فيؤثر في البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي القائم ، كما حدث في ألمانيا 1848 والهند بعد الاستقلال واليابان 1867 والصين بعد الثورة.

(4) الاتجاه نحو النضج : The Drivete maturity :-

بعد استكمال مرحلة الانطلاق تأتي مرحلة جديدة هي مرحلة الاتجاه نحو التصحيح ، ويعرف رستو هذه المرحلة بأنها " المرحلة التي يظهر الاقتصاد فيها مقدرته على تجاوز الصناعات الأصلية التي حركت مرحلته الانطلاقية " ، ويرى روستو أن فترة تقدر بستين عاماً تلزم لنقل المجتمع من بداية الانطلاق إلى النضوج ، وينمو في هذه المرحلة الإنتاج بصورة أسرع من زيادة السكان ، كما يحتل اقتصاد البلد مكاناً جديداً في الاقتصاد العالمي، ويتجه المجتمع نحو التصدير إلى الخارج ، ويصاحب التحولات الاقتصادية تحولات اجتماعية وثقافية ، وتنخفض نسبة العاملين في الزراعة ، وتنتقل القيادة إلى أيدي المديرين.

(5)مرحلة الاستهلاك الوفير: The Age of High Mass:-

تعتبر هذه المرحلة هي آخر مرحلة لتطور المجتمعات . وفيها تنتقل القيادة إلى القطاعات المشتغلة بالخدمات وإنتاج السلع المعمرة مثل السيارات والغسالات الكهربائية وغيرها ، ولقد شهدت المجتمعات التي وصلت هذه المرحلة أمرين :

الأول : هو ارتفاع متوسط الدخل الفردي وزيادة نسبة سكان المدن .

أما الأمر الثاني : فهو توفير اعتمادات طائلة للرفاهية الاجتماعية، ويذهب روستو إلى أن الولايات المتحدة قد دخلت

هذه المرحلة خلال الثلاثينات من القرن العشرين وأن أوروبا الغربية دخلتها هذه المرحلة خلال الثلاثينات من الاتحاد السوفيتي مهيأ الآن لدخولها.

وتتميز هذه المرحلة بثلاثة أمور هامة : اتساع القوة الخارجية للدولة ، وتخصيص اعتمادات عسكرية هائلة ، تحقيق أهداف إنسانية بفرض ضرائب تصاعدية لتذويب الفوارق بين الطبقات ، وأخيراً التوسع في مستويات الاستهلاك.

2- ولاس Wallace :-

يركز ولاس على مراحل التغير الثقافي على أساس الانتشار الثقافي عامل أساسي من عوامل التغير والتنمية ، ويشير ولاس إلى وجود دورة للتغير تمر في خمسة مراحل هي:-

1- مرحلة الثبات أو الاستقرار .
2- مرحلة تزايد الاحتياجات الفردية .
3- مرحلة الحريف الثقافي .
4- مرحلة الإحياء .
5- مرحلة الثبات أو الاستقرار الجديد.

وفيما يلى شرح كل عنصر بالتفصيل:-

(1) مرحلة الثبات والاستقرار :-

وهي التي تكون قائمة قبل حدوث التغير وتتسم بوجود حالة من التكامل والتوازن بين عناصر الثقافة السائدة ، وفي هذه

المرحلة يجيز المجتمع جميع الأنماط الثقافية القائمة ، مادامت قادرة على إشباع احتياجات الأفراد والجماعات .

(2) مرحلة تزايد الاحتياجات الفردية :-

وفي هذه المرحلة تأخذ احتياجات الأفراد في التزايد وتعجز الأنماط الثقافية القائمة عن ملاحقة التزايد المستمر في الاحتياجات الفردية ويتطلب هذا حدوث تغيرات في الأنماط الثقافية لتكون أكثر قدرة على إشباع الاحتياجات المتزايدة.

(3) مرحلة التحريف الثقافى :- Cultural Distortion :-

حينما تعجز الأنماط الثقافية القائمة عن ملاحقة احتياجات الأفراد، يتجه المجتمع إلى استيراد أنماط ثقافية من مجتمعات أخرى يتصور أنها كفيلة بتحقيق التنمية ، غير أنه يفاجأ بحدوث تعارض بين الأنماط الثقافية الجديدة والأنماط القديمة مما يترتب عليه صعوبة امتصاص وهضم العناصر الجديدة وحدوث عملية تحريف لعناصر الثقافة الأصلية ويكون ذلك تحدياً أساسياً للمجتمع.

(4) مرحلة الإحياء Revitalizations:-

يحاول المجتمع أن يعيد توازنه عن طريق إحياء عناصر ثقافته القديمة ، مع الاستفادة بالعناصر الثقافية الجدية التي أثبتت فعالية ونجاحاً ، وعلى الرغم من كثرة التحديات التي تواجه المجتمع في هذه المرحلة فإنه يستطيع أن يجابهها بنجاح عن

طريق القضاء على الروتين الذي هو من ألد أعداء التنظيم ، والاهتمام بوسائل الاتصال ، وتقبل العناصر والسمات الثقافية المفيدة ، وبذلك تتم عملية التحول الثقافي .

(5) مرحلة الثبات أو الاستقرار الجديدة :-

حينما ينجح المجتمع في إعادة التوازن بين عناصر ثقافته ، يعود إلى حالته الطبيعية ، وتشمله حالة من الثبات والاستقرار ، وتختلف عن الحالة التي كان عليها من قبل حيث أنه يكون قد قطع شوطاً كبيراً في الطريق إلى التنمية .

وهناك عدة انتقادات تعرض لها الاتجاه التطوري :-

1- يعاني هذا الاتجاه من قصور في فهم مشكلات التخلف والتنمية في بلدان العالم الثالث حيث تجاهل الإطار البنائي والتاريخي للبلدان النامية، وانغمس في الواقع الأوربي والغربي الذي يختلف في طبيعته وتاريخه عن واقع وتاريخ الدول النامية.

2- يصور أصحاب هذا الاتجاه التنمية على أنها تدريجية هادفة ، فضلاً عن أنه لا يكشف طبيعة التوترات التي يعاني منها النسيج الاجتماعي خلال عملية التنمية.

3- لم يوضح أفكار نظرية تعتمد على فهم المعوقات والتحديات التي تواجه التنمية .

أما عن أهم الانتقادات التي وجهت لروستو فهي :-

1-لقد بين نيسبت Nisbet أن نظرية روستو قد حاولت وضع قانون عام للنمو الاقتصادي ينطبق على كل دولة بالرغم من الاختلافات في الظروف التاريخية والمجتمعية.

2- أخطا روستو عندما حاول تطبيق هذه النظرية على كافة المجتمعات الجزئية .

3-على الرغم من أن نظرية روستو قد حددت مراحل واضحة للتنمية إلا أنها لم تهتم كثيراً بكيفية الانتقال من مرحلة إلى أخرى.

3-الاتجاه الانتشاري :-

ينهض هذا الاتجاه على قضية أساسية مؤداها أن التنمية يمكن تحقيقها من خلال انتقال العناصر المادية والتكنولوجية والثقافية السائدة في الدول المتقدمة إلى الدول النامية ، ويبين هذا الاتجاه ان حدوث التنمية يتطلب أن تنتقل العناصر الثقافية أولاً من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول النامية ، ثم تنتشر بعد ذلك في عواصمها الإقليمية إلى أن تسود في النهاية كل مناطق أو أقاليم هذه الدول ، والجديد الذي يميز هذا الاتجاه هو اهتمامه بالعلاقات الاقتصادية والسياسية (التاريخية والمعاصرة) بين البلدان الغربية وبقية أجزاء العالم ، كذلك ظهور أفكار وتصورات مختلفة تؤكد أهمية هذه العلاقات ، ومن ذلك مثلاً ما يذهب إليه البعض من أن التأثير الذي تمارسه الدول الغربية

على المجتمعات غير الغربية سوف يؤدي الأخيرة إلى أن تصبح بشكل أو بآخر مماثلة للأولى.

كما يميل بعض أصحاب هذا الاتجاه إلى إبراز المعوقات التي تضعف من قدرة الدول النامية على تمثيل التجديدات والاستحداثات الوافدة من الغرب وغالباً ما تتخذ هذه المعوقات إما شكلاً بنائياً أو ثقافياً أي أنها إما تتعلق بالبناء الاجتماعي – السياسي للمجتمع أو بقيمه السائدة ، إذن فالفائدة الحقيقية التي ينطوي عليها هذا الاتجاه تتمثل أساسياً في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا والقيم والنظم من دول العالم الغربي إلى دول العالم الثالث ، وأنه إذا ما أرادت الدول الأخيرة أن تحقق تنميتها "فما عليها إلا أن تخلق صورا أسيوية أو أفريقية أو أمريكا لاتينية من الحضارة الغربية".

إذن فهذا الاتجاه ينهض على أساس (ثنائية معممة) تقسم العالم وفقاً لها إلى قطب تقليدي يشير إلى العالم الثالث ، وآخر حديث يشير بالطبع إلى العالم الصناعي الليبرالي ، وأن البلدان الأولى مشدودة بحتمية (التحديث) نحو الثانية ، ومن ثم فإن عملية التحول إنما تجري في اتجاه واحد من (التقليد) إلى التحديث.

لما كان هذا الاتجاه يفترض أن حدوث تنمية للمجتمعات النامية يتطلب انتشار العناصر الثقافية الغربية إلى البلاد النامية ،

فإن من أخطر جوانب القصور في النظريات التي تذهب إلى أن الانتشار (من الغرب) يحدث التنمية (في الدول غير الغربية) يمكن في تصورها لعملية الانتشار ذاتها ، فالانتشار طبقاً لهذه النظريات - يبدو كأنه عملية اقتصادية - سياسية حيادية ، ذلك أن الانتشار يعني – هنا- سيطرة واستغلال الدول المرسلة (المتقدمة) للدول المستقبلة (المتخلفة).

ويعتبر "الماركسيون المحدثين " New Marxists من علماء اجتماع الدول النامية، وذهبوا إلى ضرورة إزاحة كل أشكال السيطرة تلك إذا ما أرادت هذه الدول تحقيق تنمية حقيقية، ومن ثم فإن العملية التي يمكن بواسطتها الانتشار تؤدي إلى خلق مجتمعات تابعة Dependent Societies ، ويشير مفهوم –السيطرة- التبعية هنا إلى موقف تفرض فيه الوحدات الأكثر نمواً شروطها على الوحدات الأقل نمواً ، ولا تقتصر التبعية على النواحي الثقافية فقط ولكن تمتد لتشمل النواحي الاجتماعية والاقتصادية بل والسياسية.

<u>أهم الملاحظات والإنتقادات التى وجهت لهذا الاتجاه مايلى :-</u>

1- معظم الآراء والأفكار التي ظهرت في إطار هذا الاتجاه كانت تتفق في طابع عام وهو الإبقاء على الدول المتخلفة تابعة ثقافياً ، واجتماعياً للدول المتقدمة فمثلاً أن التكنولوجيا التي يتم نقلها عن الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة هي

تكنولوجيا من النوع غير المتطور ، وفي نفس الوقت يتم ذلك مقابل أثمان باهظة ، الأمر الذي يطيل انتظار العائد من نقل هذه العناصر ، بل قد يؤدي إلى زيادة الضرر والتضخم والمعوقات الاقتصادية.

2- عارض انذر فرانك E.Frank عملية انتشار رأس المال الأجنبي في الدول المتخلفة لأن هذا الانتشار لا يكون لصالحها بقدر ما يكون لصالح الدول المتقدمة.

3- يرى فرانك أن الاتجاه الانتشاري إن الخطأ الأساسي لهذا الاتجاه هو الاعتماد على فكرة ثنائية المجتمعات وعدم الأخذ بالفكرة الشمولية التي لها أهمية كبرى في دراسات التخلف والتنمية فاتصال الدول المتقدمة بالدول المتخلفة على مر العصور لم يؤد إلى انتشار التنمية في الدول المتخلفة ، وإنما ينحصر الانتشار في عمليات شكلية مثل رصف الطرق وأساليب المواصلات ، ووسائل الإعلام ، وإنشاء المطارات والفنادق وبهذا يمكن القول بأن الانتشار لم يرفع من مستوى التنمية الاقتصادية هذا علاوة على أن استثمارات الدول المتقدمة في القطاعات الإنتاجية الأساسية في الدول المتخلفة لم تؤد بالفعل إلى إحداث تقدم اقتصادي وتحول اجتماعي حقيقي في الدول المتخلفة بل خلقت لها مشاكل عديدة في مختلف المستويات.

4- بين فرانز فانون Franz Fanon أن الاتجاه الانتشاري في التنمية يرى ضرورة تغيير البناء الاجتماعي والثقافي للدول النامية، ومن ثم قد تفقد تلك الدول النامية هويتها بمرور الوقت لتصبح شكلاً كاريكاتوريا للدول الغربية.

4- الاتجاه السيكولوجى أو السلوكى :-

أن عملية التغيير الموجه في المجتمع تتوقف إلى حد كبير على طبيعة أفراد المجتمع أنفسهم، من حيث استعدادهم واستجاباتهم لقبول أو رفض التغيير ، وهذا يرتبط إلى حد كبير بخصائص الشخصية والاتجاهات والمعتقدات السائدة وأسلوب التنشئة ودرجة الوعي ..، ومن هذا المنطلق تؤكد بعض النظريات الغربية على دور الأبعاد السيكولوجية في عملية التنمية وارتباطها إلى حد كبير بتغيير أفراد المجتمع ، وتوفير العدد الكافي ممن يتصفون بالطموح والرغبة في الإنجاز.

أي أن هذا الاتجاه يهتم بدراسة التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي في ضوء الخصائص السيكولوجية للأفراد، فالقضية الأساسية التي ينهض عليها هذا الاتجاه هي أن درجة الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز هي الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية ، وأن تغيير الاتجاهات والقيم والسلوكيات يعد شرطاً أساسياً لخلق مجتمع حديث ، ومن انصار هذا على سبيل المثال دانيل ليرنر Daniel Lerer ودافيد ماكيلاند David

C.Macclelland. وايفرت هيجي Everett Hagen وشومبر Shumpter واليكس إنكلز وفانير وشوداك.

وسوف نقوم بعرض آراء بعض هؤلاء المفكرين وهم :

1- ماكيلاند :-

لقد قدم ماكيلاند دراسته في "مجتمع الإنجاز" والذي تناول فيها قضية التنمية الاقتصادية مع التركيز بصفة أساسية على البعد السيكولوجي ، ولقد حاول في هذه الدراسة أيضاً الربط بين الدوافع النفسية ، لا سيما الدافع إلى الإنجاز والتنمية الاقتصادية ، موضحاً أن الدافع إلى الإنجاز يؤدي إلى النمو الاقتصادي ، كما أن تحقيق التنمية الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات البشرية يعتمد بصفة أساسية على وجود مجموعة من المنظمين ذوي بناء نفسي خاص يشجعهم ويدفعهم إلى الاجتهاد والابتكار والإنجاز من أجل تحقيق أهداف اجتماعية تتمثل في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي ، كما تربط هذه الدراسة أيضاً بين القيم والتنمية الاقتصادية ، حيث ذهب إلى أن المجتمع المتخلف إذا أراد البدء في تنمية نفسه اقتصادياً ، فلابد من دعم الشعور بالحاجة إلى الإنجاز لدى الأفراد من خلال التربية والتنشئة الاجتماعية في المدرسة والأسرة والمجتمع ، بالإضافة إلى تغيير القيم والمعايير التقليدية التي يكون بعضها مرتبطة واستبدالها بقيم مستحدثة وإيجابية تدفع بشدة عجلة التحديث

الاقتصـــادي ، وكشـفت الدراســة أن القـيم الدينيــة مـن المصـادر العديدة التي يتشكل من خلالها الدافع إلى الإنجاز.

ويؤخـذ علـى هـذا الـرأي لمكيلانـد أنـه قـد تجاهـل قـوى الإنجـاز والدافعيـة الموجـودة فعـلاً فـي الـبلاد الناميـة، واتهامـه لسـكانها بالكسـل والفشـل فـي تحقيـق التقـدم ، كمـا تجاهـل عناصـر القـوى التاريخية والمعاصرة بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة.

2- إفرت هيجن :-

حاول هيجن في كتابه عن التغير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية – التعرف على أهم العوامل التي تمكن المجتمع التقليدي من أن يحقق النمو الاقتصادي ويتحول إلى مجتمع حديث ، ومستنداً في ذلك إلى تحليل عنصر نماذج التغير الاجتماعي التي حدثت في بعـض المجتمعـات كمحاولــة لفهـم عمليــة النمــو الاقتصــادي ، وتنهض نظرية هيجن على قضية أساسية مؤداها أن المستوى العالمي من الإبداع والخلق هو الدعامة الرئيسية لإحداث التنمية الاقتصادية ، أي أن الشخصية الإبداعية تمثل ضرورة أساسية في التنميــة الاقتصـادية وأن التقـدم التكنولـوجي يتطلـب خلـق تنظـيم اجتمـاعي وسياسـي واقتصـادي جديـد ، وشـبكة علاقـات اجتماعيـة جديـدة، أي لابـد مـن تغييـر البنـاء الاجتمـاعي التقليـدي وتغييـر الاتجاهات بالشكل الذي يتفق وأهداف التنمية حتى يتحقق النمو الاقتصادي.

كما ذهب هيجن إلى أن الشخصية النمطية التي توجد في المجتمعات التقليدية هي شخصية غير خلاقة وتسلطية ، وبناء على نظريته فإن متطلبات التحول إلى التنمية الاقتصادية تتمثل في خلق الإبداع ونشره ، ثم تدعيم اتجاهات معينة نحو العمل الفني اليدوي بحيث تصب الطاقات الإبداعية بعد ذلك فيما أطلق عليه هيجن التجديد أو الاستحداث Innovation في مجال تكنولوجيا الإنتاج.

ويتضح من نظرية ماكيلاند وهيجن أن كلاً منهما قد اتفقا على أن الشخصية الإبداعية تتميز بتوافر الحاجة الشديدة إلى الإنجاز والقوة والاستغلال والنظام والانتظام.

3- دانيل ليرنر :-

يعتبر ليرنر عالماً من علماء الاجتماع المعاصرين الذين تناولوا قضية التنمية والتحديث من منظور سلوكي ، ويذهب ليرنر إلى أن التحديث يعني تحول أساليب حياة الأفراد بقوة من الحياة الشخصية إلى حياة مشاركة ذات طابع غير شخصي ، أي أن التحديث اتجاه علماني ذو جانب واحد في اتجاهه يتمثل في التحول من التقليدية إلى أساليب الحياة المشاركة ، وينظر إلى النموذج الغربي في التحديث على أنه النموذج الذي يجب أن تحذو حذوه البلاد الأخرى ، ويرى أن التنمية أو التحديث تعتمد على مجموعة من المتغيرات الأساسية التي يمكن اعتبارها مؤشرات

للتحديث والحداثة ، وتتمثل هذه المتغيرات الرئيسية في التحضر Urbanization والتعليم Literacy والمشاركة في وسائل الاتصال Media Partion والمشاركة السياسية Political Participation.

كما بين ليرنر أن المجتمع الحديث هو المجتمع الذي يحقق درجة عالية من هذه الخصائص أما المجتمع التقليدي فهو ذلك الذي لا يحقق سوى درجة ضعيفة على هذا السلم ، غير أن ليرنر قد حدد بعد ذلك خاصية هامة تميز المجتمع الحديث هي التعاطف مع الآخرين Empathy ، ويذهب ليرنر إلى أن اكتساب المجتمع التقليدي لهذه الخاصية يعينه على تحقيق التنمية.

وأخيراً يمكن القول بأن نظرية ليرنر توضح أن تنمية المجتمعات المتخلفة يتطلب اكتساب بعض الخصائص أو المؤشرات وأن المجتمع المتخلف هو الذي يفتقد لهذه الخصائص أما المجتمع المتقدم فهو الذي يكتسب هذه الخصائص .

ويؤخذ على هذا الاتجاه مايلى :-

1- بالرغم من أهمية هذا الاتجاه فى تركيز على أهمية القيم والسلوكيات في إحداث تنميته إلا أن النظريات السلوكية تنطلق من مجموعة من المتغيرات النفسية دون وضع اعتبار للأبعاد التاريخية التي يمكن رد هذه المتغيرات إليها.

2- إن التنمية هي محصلة مجموعة متشابكة من عمليات التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقيمى ، لذلك فإن التحليل السيكولوجي يمثل بعداً أساسياً من أبعاد فهم عملية التغيير ولكن لا يمكن الاعتماد عليه كنقطة انطلاق في فهم قضايا التخلف والتنمية.

سابعاً : معوقات التنمية :-

تشكل معوقات التنمية تحديات أمام محاولات التقدم للمجتمعات التي تعاني منها ، وإذا كانت نظريات التنمية قد تطورت على غموض ملحوظ فيما يتعلق بتصوراتها عن وسائل تحقيق التقدم للدول النامية ، فإنها تنطوي في الوقت نفسه على خلط واضح فيما يتعلق بتحديدها لمعوقات التنمية.

ولقد تعددت معوقات التنمية تبعاً لتعدد الاتجاهات النظرية في تفسير التنمية .

فالاتجاه البنائي الوظيفي ومن أنصاره ماكس فيبر قد درس العلاقة بين الدين والاقتصاد ، مركزاً على أن القيم الدينية المتمثلة في المذهب البروتستانتي هي سبب التقدم وأن عدم وجودها يؤدي إلى التخلف . أما الاتجاه المادي التاريخي فيفسر معوقات التنمية في أي مجتمع في ضوء أساليب الإنتاج (بما يتضمنه من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج) وأن السبيل الوحيد أمام التنمية هو تغيير علاقات الإنتاج السائدة ، أما اتجاه النماذج

والمؤشرات فيذهب إلى أن معوقات التنمية تتمثل في شيوع مجموعة من السمات والخصائص يتسم بها المجتمع المتخلف ، وأن جميع على المجتمع المتخلف أن يستبدل هذه الخصائص بسمات وخصائص المجتمع المتقدم لتحقيق التنمية ، أما الاتجاه التطوري فيرجع معوقات التنمية إلى عدم قدرة المجتمع على تخطي المراحل التي تمر بها عملية التنمية ، فيرى روستو أن معوقات التنمية في أي مجتمع تكمن في العقبات الكامنة في البناء الاجتماعي والمتمثلة في القيم التقليدية والقوى المعارضة التي ترتبط بالمجتمع التقليدي وتحول دون الانتقال من المرحلة التقليدية إلى مرحلة الانطلاق ، بينما يرجع أنصار الاتجاه الانتشاري معوقات التنمية إلى ضعف عملية الانتشار ونقل القيم والأفكار والتكنولوجيا اللازمة للتنمية ، وأخيراً فإن أنصار الاتجاه السيكولوجي يرجع معوقات التنمية في أي مجتمع إلى الافتقار إلى الحاجة إلى الإنجاز والطموح المنظمين للمشروعات.

ولما كانت التنمية عملية معقدة متشابكة متعددة الجوانب والأنماط وأن هدفها الأساسي هو تحسين مستوى الإنسان في جميع جوانب الحياة . إذن فإن الإنسان هو غاية أي برنامج للتنمية وهو في حد ذاته وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها ، فهو إذن عامل قوة وضعف في نفس الوقت لكثير من مشروعات

وبرامج التنمية ، فهو عامل ضعف لأنه يكون أحياناً مصدر لكثير من الصعوبات والمعوقات .

بالإضافة إلى ذلك فليست معوقات التنمية على درجة واحدة من الأهمية والتأثير في عملية التنمية ، حيث قد يتدرج تأثير المعوقات من تأثير ايجابي واضح ملموس وفعال إلى تأثير هامشي ومحدود ، فقد يصل تأثير بعض المعوقات إلى حد الإعاقة الكاملة لعملية التنمية ، وقد يكون لبعض المعوقات مجرد دور المساهمة مع غيرها في هذه الإعاقة وبدرجة طفيفة.

ويمكن تقسيم معوقات التنمية من خلال عده عوامل إلى ما يلى:

1- النظم الاجتماعية　　2- عوامل ثقافية

3- عوامل إدارية　　4 - عوامل أخرى

1- النظم الاجتماعية Social Institutions :-

ينشأ من اجتماع الأفراد وتبادل أفكارهم واتحاد مصالحهم بصفة تلقائية لتحقيق دوافعهم الاجتماعية وحاجاتهم الضرورية وأهدافهم المشتركة ، وسرعان ما ترسب هذه القواعد في بنية المجتمع وتركيبه ويكتب لها الاستقرار النسبي ، وتنفعل بها مشاعر الأفراد ، وهذه القواعد والأوضاع والقوالب العامة هي ما يطلق عليها النظم الاجتماعية ، وهي في ضوء هذه الاعتبارات دستور المجتمع الذي ينظم مجموعة القيم والأحكام التي ارتضاها

عقل الجماعة والتي تنظم حياة الأفراد وتحقق الأغراض من الحياة الاجتماعية وهذه النظم سابقة في وجود الأفراد بوصفهم أفراداً ، حيث ينشأ هؤلاء في الحياة الاجتماعية ليجدوا أنفسهم أما دستور المجتمع.

ويرى هاملتون Hamilton " في دائرة معارف العلوم الاجتماعية " أن النظم هي "مجموعة من الإجراءات الجمعية تواجه انحرافات الأعضاء بدرجات مختلفة من القوة والصرامة ، كما أنها أكثر تعقيداً من العادات الشعبية والأعراف كاقتصاد المال والديمقراطية ".

ومن أهم هذه النظم الاجتماعية :-

أ- نظام الملكية ب- نظام القرابة

جـ - النظام السياسي د- النظام التعليمى.

أ- نظام الملكية :-

وهي نظام الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، فنظراً لتشابك حقوق الملكية واختلاف الأسس التي يقوم عليها، واختلاف أشكالها حيث يسود الاتجاه نحو الملكية الجماعية في المجتمعات التقليدية، وقد تكون الملكية التقليدية هذه عقبة أما استغلال هذه الملكية الاستغلال الأمثل، وذلك لعدم قدرة الفرد على التصرف في هذه الملكية بما يحقق نفعاً أكثر بدون موافقة الجماعة الذين يشاركونه

حق الملكية ، وغالباً ما تعرض الجماعة أي رأي أو فكرة تحاول تغيير النظام السائد لديهم، وبذلك تكون هذه الملكية الجماعية التقليدية من العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية .

أي أن نظام الملكية السائدة في مجتمع معين قد يعوق برامج ومشروعات التنمية نظراً لتشابك حقوق الملكية وتعقدها واختلاف الأسس التي تقوم عليها ، حيث تسود الاتجاهات نحو الملكية الفردية مع سيادة أنماط التغيير والتحضر والتصنيع ومع استخدام النقود كوسيلة للتبادل .

ب- نظام القرابة :-

تعتبر القرابة ذات أهمية مطلقة بالنسبة للفرد في المجتمع التقليدي الذى لديه التقاليد الشعبية المشتركة بين جميع افراده، لأنه من خلال علاقاتهم يحصل الفرد على عدد كبير من حاجاته الشخصية والاقتصادية ، فضلاً على أنها تعتبر المصدر الرئيسي للإحساس بالاطمئنان والأمن ، وتتميز الواجبات القرابيه على هذا النحو بأنها ملزمة وهذا هو الذي جعل روابط الأسرة وثيقة.

وهذه الالتزامات المتبادلة تجاه الأقارب يعتبر معوقاً من معوقات التنمية خاصة في المجتمعات التي تمثل فيها هذه الالتزامات أهمية كبيرة، فقد يرجع رفض أفراد المجتمع للمساعدات الفنية والنقدية التي تزيد من قدراتهم الإنتاجية لتنمية مجتمعهم إلى

الالتزامات التي سوف تقع عليهم تجاه أقاربهم ، إذ يعني زيادة الإنتاج زيادة المسئوليات نحو الأقارب.

جـ - النظام السياسي :-

قد يعتبر النظام السياسي للمجتمع معوق من معوقات التنمية، فمثلاً تمركز القوة السياسية في المجتمعات في أيدي جماعات معينة ، ومن ثم لا تتوزع السلطة توزيعاً عادلاً بين الجماعات السياسية ، فالسلطة تحتكر من قبل جماعة واحدة ، كما تؤدي الظروف اللاديمقراطية وضعف بل وانعدام المشاركة السياسية إلى أن تتميز النظم السياسية للدول النامية بانخفاض الشرعية السياسية فلا يشارك أبنائها في اتخاذ القرار السياسي وتنفرد جماعة الصفوة بالحكم دون أي قدر من المنافسة من قبل جماعات اجتماعية أخرى فهي نظم مفروضة وليست نابعة من ظروف المنافسة السياسية بين الجماعات الاجتماعية المختلفة، بالإضافة إلى ذلك سيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على النظم السياسية وعلى عملية اتخاذ القرارات السياسية.

ويعتبر النظام السياسي القائم في المجتمع معوق من المعوقات بدرجات متفاوتة ويتوقف ذلك على مدى تقبل أفراد المجتمع للمشروعات فقد تبين أن هناك علاقة بين السلطة التقليدية المحلية ودرجة عزلة المجتمع المحلي ووسائل الضبط الاجتماعي وعملية التنمية ، وذلك لأن عملية التنمية ليست عملية

لإدماج المجتمع المحلي في المجتمع القومي اقتصادياً فحسب ، وإنما إدماجه سياسياً أيضاً، فتحقيق التنمية يتطلب ضرورة تدخل السلطة الإدارية لتنفيذ برامج ومشروعات التنمية، وهذا يعني زيادة سلطة الإدارة والهيئات الحكومية مما يؤدي إلى ضعف السلطة التقليدية المحلية التي تكون في الغالب ممثلة لرؤساء الجماعات القرابية، ويترتب على ذلك أن تعمل السلطة التقليدية على المحافظة على مكانتها ونفوذها إما بإقامة المشروعات والبرامج أو بالوقوف مع السلطة الإدارية الجديدة ويؤدي الصراع على السلطة إلى ظهور نزاع وصراع يمتص اهتمام وجهد أفراد المجتمع جميعاً ويبعدهم عن الهدف الرئيسي وهو الاهتمام بتنمية مجتمعهم ولن يتآلف هذا الاهتمام إلا إذا تضافرت الجهود للمشاركة الإيجابية في تحقيق خطط التنمية.

د- النظام التعليمى :-

أن التعليم هدف أساسي للتنمية ، لذا تحرص الدول المتقدمة على الاهتمام بالتعليم بمستوياته المختلفة ابتداء من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي، وكلما زادت نسبة الأفراد الذين يتلقون تعليماً وبخاصة في المراحل العليا كلما كان ذلك دليلاً على ارتفاع مستويات الدخل في المجتمع ودليل على العدالة في التوزيع وعلى ارتفاع مستوى الخدمات العامة. ودليلاً على زيادة الوعي والمشاركة في التنمية .

ويتصف النظام التعليمي في البلدان النامية بعدة خصائص منها:

1- تفاوت كبير في التعليم بين الذكور والإناث في الدول النامية، مما يؤدي إلى تأخر المرأة ومساهمتها الفعلية في تنمية المجتمع.

2- وجود تفاوت كبير بين المدن والمناطق الريفية في الدول النامية من حيث انتشار التعليم ، حيث تصل نسبة الأميين في المناطق الريفية إلى ضعف ما هي عليه في المدن أحياناً وهو ما يدعم تخلف القرية ويزيد من الفجوة الحضارية بينها وبين المدينة ويؤثر بالتالي على التنمية الشاملة في المجتمع الأكبر.

3- يعزف الأفراد في البلدان النامية عن الالتحاق بالتعليم الفني بأنواعه المختلفة (صناعي ، زراعي ، تجاري) حيث ينظر الناس شذراً للتعليم الفني والتدريب المهني باعتبارهما تعلماً من المرتبة الثانية ، بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لرفع مستوى مثل هذا التعليم، ويعتبر أي تدريب تنتهي دورته دون حصول المتلقين على شهادة معترف بها تدريباً سيئاً، ينظر إليه كنوع من التدريب أو التعليم من الدرجة الثالثة، ويفسر هذا إلى حد ما تفضيل الشباب حتى الوقت الحاضر نيل شهادة جامعية حتى لو كانوا سيحصلون على مرتب أقل مما يحصل علية الحرفي.

4- ارتفاع معدلات الأمية ، تعتبر الأمية من أخطر المشكلات التي تهدد خطط التنمية وتعوق انطلاقها ، حيث أن وجود نسبة كبيرة من الأميين يصاحبه انخفاض في الإنتاج وبالتالي انخفاض في

الدخل القومي. وتعتبر مشكلة الأمية في مصر من المشكلات المعقدة، فهي ليست وليدة الأمس القريب ولكنها محصلة التاريخ السياسي والاقتصادي الطويل الذي عاشه الإنسان المصري في القطاعات المتخلفة من الريف والحضر، وانعكاس للتناقضات التي سادت ولا زالت تسود المجتمع بأسره فترة طويلة من الزمن، فقد كان التعليم قاصراً على فئة معينة من السكان هي التي تملك الإنفاق على بنيها وتستطيع أن تتحمل أعباء التعليم وتكاليفه.

وتعبر الأمية وضعف المستوى التعليمي في المجتمع إحدى معوقات التنمية وذلك للأسباب التالية:-

1- أن الشخص الأمي يفشل في إدراك أهمية التنمية في مجتمع ومتطلباتها المختلفة وبالتالي دورها في مقاومة التخلف .
2- أن عدم الإقبال على التعليم الفني المهني يعني نقص طاقات المتخصصين في المجال التصنيعي وهو أحد الأعمدة الأساسية في تنمية المجتمع .
3- يرتبط التعليم بالمستوى الصحي ، فكلما ارتفعت نسبة الأميين في المجتمع كلما انخفض المستوى الصحي ، ومما لا شك فيه أن الفرد لا يعي المبادئ الصحية مما يسهل انتشار الأمراض، ومن ثم ارتفاع معدل الوفيات ، وهو ما يجعل الدولة توجه جزءاً من ميزانيتها للقضاء على الأوبئة والأمراض وعلاج

المـواطنين ، وهـذه المـوارد كـان مـن الممكـن تخصيصـها لاستثمارات منتجة تدفع التنمية قدماً للأمام .

3- دور المرأة :-

يربط فردريك الكن بين الدور ومجموعة من الحقوق والواجبات التي تفرضها المكانة التي يشغلها الفرد، حيث يرى أن الدور هو السلوك المتوقع من الشخص الذي يحتل مكانة معينة.

كما يحدد الدور بدرجة كبيرة كيف يسلك الناس في مواقف معينة أو بحكم وضع معين ، كما أن الأدوار تتركب بطرق محددة تعين المسئوليات (وجزاءات الثواب والعقاب على أداء أو عدم أداء تلك المسئوليات) كما تبين المرغوب فيه من الاتجاهات والاعتقادات.

كما يشير الدور إلى نمط متكرر من الأفعال المكتسبة التي يؤديها شخص معين في موقف تفاعل ، كما أن الدور يركز حول بعض الحقوق والواجبات ويرتبط بوضع محدد للمكانة داخل جماعة أو موقف اجتماعي معين ويتحدد دور الشخص في أي موقف عن طريق مجموعة توقعات يعتنقها الآخرون كما يعتنقها الشخص نفسه.

ولما كانت المرأة هي نصف المجتمع تقريباً ، والمنتجة للنصف الآخر إذن فدور المرأة داخل المجتمع لا يقل أهمية عن

دور الرجل إلا أن الملاحظ أن المجتمع الريفي لا يسمح إلا بدور تقليدي للمرأة يتمثل في الزواج والإنجاب دون القيام بأدوار أخرى في المجتمع .

ويترتب على ذلك القصور الشديد لدور المرأة في تنمية المجتمع، وحصره في الإنجاب ، وبالتالي فإن من المعوقات الاجتماعية التي تعيق التنمية في المجتمع هي قصور دور المرأة.

ويحدد آلان جيدليكا في كتابة التنمية الريفية المعوقات التي تعرقل دور المرأة في التنمية وتحول دون استغلاله والاستعانة به في جهود التنمية في عدة عوامل ثقافية ودينية وسياسية وتعليمية :-

1- العوامل الثقافية :- إن كثير من مجتمعات العالم الثالث تتميز بثقافات تقصر دور المرأة فيها على المهام المنزلية وإنجاب وتربية الأطفال ، وبالتالي فإن مشاركة المرأة خارج هذا النطاق مرفوض ومعارض للقيم السائدة التي ارتضاها المجتمع وتوارثت من جيل إلى آخر .
2- العوامل الدينية :- هناك بعض المعتقدات الدينية في كثير من المجتمعات النامية تحول دون مشاركة المرأة للرجل في جوانب الحياة سواء العملية أو الاجتماعية ، وتحدد دورها داخل جدران المنزل ، ولذلك حتى لو اتيحت فرصة المشاركة في جهود التنمية ، فإن العملية تصبح مستحيلة بسبب عد

تـوفر فـرص التعلـيم والتـدريب للنسـاء وذلـك لكـي يـؤهلن لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة والمهارات اللازمة للمشاركة في جهود التنمية .

3- العوامل السياسية :- يرى آلان أن كثير من المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في جهود التنمية ، يرجع إلى القيود التي تفرضها الحكومات نفسها على عدم مشاركة المرأة ، وسبب ذلك في رأيه الى الخوف من منافسة المرأة للرجل إذا توافرت لها المعرفة والمهارة اللازمة مع قلة فرص العمل المتوفرة، كما أن هناك سبب آخر هو تخوف بعض الحكومات من نتائج إتاحة الفرص المتكاملة للمشاركة النسائية في جهود التنمية حيث يتطلب هذا إمداد المرأة بكافة الإمكانيات التي تمنح للرجل من تدريب وتعليم ، قد لا يتوافر لدى تلك الحكومات الموارد اللازمة لذلك .

ثانياً : العوامل الثقافية :-

تعتبر العوامل الثقافية معوق من معوقات التنمية نظراً لما تتركه من أثر بالغ على أفراد المجتمع.ومن أهم هذه العوامل الثقافية ما يلي:-

1- القيم لاجتماعية السائدة 2- العادات والتقاليد الراسخة

3- المعتقدات 4- الأمثال الشعبية

وفيما يلى شرح كل عنصر بالتفصيل .

1- القيم الاجتماعية السائدة :-

تلعب القيم دوراً هاماً في تكوين البناء الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي للمجتمعات، ولذلك فهي تعرف بأنها " الإطار المرجعي للسلوك الفردي وهي القوى الدافعة للسلوك الجمعي ".

كما تنظم القيم علاقات الأفراد بالواقع والمؤسسات والآخرين وأنفسهم والمكان والزمان، وتسوغ مواقعهم، وتحدد هويتهم ومعنى وجودهم، وباختصار فهي تتصل بتوعية السلوك المفضل وبمعنى الوجود وغاياته.

كما يمكن القول بأن القيم عناصر ثقافية تعبر عن اتجاهات الأفراد واعتقادهم ومثلهم ورغبتهم وأحكامهم تحددها في ذلك كله مجموعة من المبادئ والمعايير التي يضعها المجتمع والتي تحدد المرغوب فيه وغير المرغوب من السلوك.

وإذا كانت التنمية هي عملية إحداث تغييرات اجتماعية تهدف إلى نقل المجتمع من حالة غير مرغوب فيها وغير مرضية لأفراد المجتمع إلى حالة أفضل . وإذا كان كل مجتمع يتميز بأنماط سلوكية وقيم معينة تشكل أطراً موجهة لأفراد هذا المجتمع وتحدد استجابتهم نحو التغير بعامة وبرامج التنمية بخاصة كما أنها

تشكل نظرتهم لما يجب أن تكون عليه صورة المجتمع الاقتصادي والاجتماعي.

إذن فالقيم تعتبر متغيراً في عملية التنمية ، فما تتضمنه القيم من مبادئ وأحكام يؤثر على عملية التنمية سواء بالإيجاب أو السلب ، فهناك قيم تعضد وتشجع على التنمية والتقدم وهي القيم التي يجب أن ترسخ في المجتمع وأن يعتمد عليها المخططون في التنمية ، وهناك قيم تعتبر حجر عثراً أمام خطط ومشروعات التنمية ، وهي التي يجب وضعها في الاعتبار والمحاولة في تغيرها وتطويرها بما يتمشى مع خطط التنمية ، والعمل على زيادة وعي الأفراد بما لهذه القيم من أضرار على الأفراد وعلى المجتمع بل وعلى خطط التنمية عامة .

وسوف نعرض كيف تؤثر القيم على نواحي متعددة في المجتمع أبرزها ما يلي:-

1- يخضع نظام القيم السائدة لمؤثرات متعددة منها الدين والمعتقدات الأخرى السائدة التي ارتبطت به والتي أصبح لها قداستها بالنسبة للفرد وتؤثر في سلوكه واتجاهاته ، فالتنظيم الديني السائد مسئول لحد كبير عن نظام القيم الذي يحدد الغايات العليا للحياة ويرسم شكل السعادة وكيفية إشباعها .

2- تختلف الحاجات الاجتماعية والحاجات البيولوجية باختلاف القيم وكل هذا يؤثر على عادات الاستهلاك والادخار وتنوع الثروة .

3- تؤثر القيم في أنماط الاستهلاك والاستثمار السائد ، مثال ذلك الإنفاق الاستهلاكي على الطقوس الدينية والأفراح والمآتم والأعياد، كما تؤثر القيم على سيادة الاستهلاك التفاخري للاعتقاد بأن ذلك سوف يرفع من المكانة الاجتماعية ، كما تؤثر في شكل الاحتفاظ بالمدخرات في شكل حلي وذهب أو استثمارها في أوجه غير منتجة.

4- تؤثر القيم السائدة على دافع العمل في المجتمعات التقليدية ، وعلى تقييم العمل كمجهود إنساني ، كما تتدخل القيم السائدة في كيفية النظر في تقييم الفرد لمباشرة النشاط الاقتصادي .

5- تؤثر القيم السائدة في بعض البلدان النامية إلى شيوع القدرية والتسليم بالواقع المادي المحيط بالإنسان كقدر محتوم لا يستطيع الإنسان التغيير فيه ومن ثم ينشأ ضعف الحافز في تغيير هذا الواقع.

6- تؤدي سيادة بعض القيم المرتبطة بالنمط الحضاري الذي يعيش فيه الفرد إلى خلق نوع من التقديس للإطار المادي الذي يعيش فيه ومن ثم عد استعداده لقبول التغيير وبالتالي

تنخفض رغبة الفرد في التغيير واستعداده لقبول فنون إنتاجية جديدة أو طرق جديدة للعمل.

وتتصف كثير من القيم في المجتمعات النامية بشيء من الجمود ، وكثراً ما تقف عقبة أمام برامج التنمية عند التنفيذ ، ومن أمثلة هذه القيم والمعايير التي تعوق عمليات التنمية ما يلي:-

أ- الانعزالية والتوكل على الغير .

ب- عدم الإيمان بالجديد والتخويف من المستحدثات .

ج- عدم الإيمان بالعمل اليدوي واحترامه .

د- عدم تقديس العمل كقيمة .

ه- عدم الاعتراف بأهمية المرأة ودورها في المجتمع . مما ينتج عنه تعطيل لنصف طاقات المجتمع تقريباً ومن المعروف أن هذه المكانة الدونية للمرأة لها انعكاساتها السلبية على مشروعات برامج التنمية .

و- عدم تقدير الوقت.

وتعتبر قيم المجتمع الراكدة – الجامدة أو البالية – معوقة لنمو المجتمع مهما تم الاتفاق على مشاريع التنمية، ولذا فإن تطوير هذه القيم لتتماشى مع روح العصر الجديد يجعل من أفراد المجتمع قوى ضاغطة تطالب بالتنمية وبالتالي فعمليات التنمية

تحتاج إلى أنماط سلوكية جديدة، وبالتالي تحتاج إلى قيم جديدة تدفع إلى أهداف التنمية وتقود إلى الطريق الصحيح.

ولقد أثبتت الدراسات الإمبريقية في كثير من بلدان العالم أهمية نسق القيم ودوره الفعال في تعضيد مشروعات التنمية أو رفضها، أي أن هناك تأثيرات تبادلية بين النسق القيمي وبرامج ومشروعات التنمية، وتتحدد هذه التأثيرات في أن برامج ومشروعات التنمية تؤدي إلى تغيير النسق القيمي ، كما أن بعض القيم قد تمارس تأثراً إيجابياً في التنمية ، تتمثل في أنها قد تعضد البرنامج الإنمائي وتشجع أفراد المجتمع على تبني الأساليب الحديثة، ومن هذا يكون من الضروري أن يدرس المخطط الوضعية الاجتماعية للقيم المجتمعية السائدة، التي ينطوي عليها بناء المجتمع محاولاً تطويع القيم الإيجابية لخدمة مشروعات التنمية والتعرف على القيم والاتجاهات السلبية التي تناهض التنمية وتحد من فاعليتها، كما يجب عليه أن يدرك حقيقة هامة مؤداها أن سلبية القيم ومناهضتها للتنمية لا يعني بأي حال من الأحوال تخلف النسق القيمي التقليدي بصفة عامة.

2- العادات والتقاليد الراسخة :

تسمى طرق السلوك التي يقرها المجتمع ويتفقون عليها بالعادات الجمعية، فالناس يسيرون وفق عادات مجتمعهم دون وعي منهم

فـي معظـم الأحيـان ، وذلـك لأن العـادات جـزء أصـيل مـن حياتنـا الجمعية ومتأصلة في نفوسنا.

وتشير العادات الجمعية Customs إلى أنه صورة من صور السلوك الاجتماعي استمرت فترة طويلة من الزمان، واستقرت في مجتمع معين، وأصبحت تقليدية ، واصطبغت إلى حد ما بصبغة رسمية.

أما التقاليد Traditions فهي أنماط السلوك المقننة التي تنتجها الجماعة وتعمل على تدعيم تماسكها ووعيها ، كما تحظى بالقبول من جانب الأعضاء.

يتضح مما سبق أن العادات والتقاليد من نتاج المجتمع والمتوارثة من جيل إلى آخر، وبالتالي فهي من أكثر العناصر الثقافية تأثيراً على سلوك الفرد، وتقوم الأسرة بنقل هذه العادات والتقاليد إلى أبناءها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

وتتضح قوة التقاليد والتمسك بالقديم في المجتمعات التقليدية القروية بوجه خاص عن المجتمعات الحضرية والصناعية ، حيث يتمسك الناس بالقديم وبكل ما تركه الأجداد والآباء ويعتزون به ، ولذلك يكون الاتجاه نحو التغير والتجديد اتجاهاً سلبياً يرتبط بالتقاليد السائدة، والاتجاه نحو القدرية في المجتمعات التقليدية ،

بعكس الحال في المجتمعات الحضرية حيث يسود الإيمان بالقدرة على السيطرة على البيئة الطبيعية.

وقد تشيع بعض العادات والتقاليد التي تقف عقبة أمام تحقيق برامج التنمية لأهدافها، كما أن السلوك الفردي وخاصة بين الطبقات الدنيا يخضع في الغالب للتقاليد المتوازية أكثر منها لقيم جديدة تقتضيها طبيعة التغيير والتنمية، ويتضح ذلك في الطرق المختلفة التقليدية التي يستخدمها الأفراد في حفظ مدخراتهم أو كيفية استثمار تلك المدخرات التي تقف عقبة أمام توفر المدخرات اللازمة للتنمية في مجتمع معين.

3- المعتقدات :-

المعتقد حكم يطلق يتعلق بالواقع يقبله الفرد باعتباره صحيحاً، ويختلف المعتقد عن القيمة فيما نلاحظ أن القيمة تتصل بما يعتبره الفرد مرغوباً فيه أو مرغوباً عنه، فإن المعتقد حكم صادق وواقعي ويعتمد المعتقد على الملاحظة الامبيريقية، والمنطق والتقليد والإيمان وتكون المعتقدات البناء الأساسي لتصور الفرد للعالم (بناؤه المعرفي)، والإطار الذي يشكل إدراكه، كذلك يشار إلى المعتقد على أنه حكم يتناول الواقع.

وللمعتقدات السائدة لها دور فعال في إعاقة برامج التنمية والأمثلة كثيرة في البلاد النامية على ذلك ، ففي الهند أعاق

موقف الهندوس من تقديسهم للأبقار في وجه الاقتصاد الهندي حيث أدى ذلك إلى عدم قبولهم إدخال أي تحسين لسلالات الأبقار لزيادة الثروة الحيوانية ، كذلك ففي كثير من المجتمعات التقليدية التي تنفذ فيها مشروعات التنمية وخاصة التنمية الزراعية توجد مقاومة من السكان لزراعة المحاصيل الجديدة والتمسك بزراعة المحاصيل التقليدية.

4- الأمثال الشعبية :-

الأمثال –عادة – جمل تقترح مسلكاً ما في بعض الحالات أو تصدر حكماً عابراً أو تصف حقيقة ما ، أو تسخر من سلوك أو شخص معين أو تقدم ملاحظة حول الطبيعة والفصول أو تعبر عن وجهة نظر تجاه مسائل الحياة اليومية العملية، أو إرشادات عامة، وقد تفسر تفسيرات مختلفة ، وقد يكون لها مدلولات متنوعة، وقد تتناقض مع أمثلة أخرى.

وتعتبر الأمثال الشعبية أو العامية من العوامل الثقافية التي لها أكبر الأثر في حياة الإنسان فقد تكون من أهم التحديات التي تواجهها التنمية نظراً لشيوع الأمثال بين القاعدة العريضة من الشعب، فهي جملة قصيرة ولكنها ذات مدلول وذات أثر بالغ على الإنسان، وفي المجتمع الكثير من الأمثال العامية التي بعضها يحض على شيء والبعض الآخر يحض على نقيضه وذلك بطبيعة الحال يؤثر على أنماط السلوك وبالتالي على مدى تقبل المواطنين

للمشروعات ومدى مشاركتهم فيها. وتعكس الأمثال الشعبية الكثير من القيم المتناقضة، وهذه القيم المتناقضة يمارسها أعضاء المجتمع في المجالات المتماثلة، والتي يقف أمامها الإنسان المصري حائراً لا يعرف كيف يسلك السلوك المتوقع ، أو تلك القيم التي يتذرع بها الإنسان المصري ليتجنب عن طريقها مواقف الحرج.

ومن الأمثال الشعبية التي تعكس الواقع المصري ما يلي :-

1- أمثال شعبية قدرية :-

- مثل "اجري جري الوحوش وغير رزقك ما بتحوش" .
- الإنسان في التفكير والله في التدبير .
- لا تفكر ، لها مدبر .
- الحذر ما بيمنع القدر .
- المكتوب ما منه مهروب .

2- أمثال أخرى تحض على المسئولية والإرادة والجهاد والاختيار:-

- العيشة تدبير .
- أعقل وتوكل .
- لا تلوم إلا نفسك .
- اللي ما بيحسب لقدام بيقع .

3- أمثال تعكس التواكل:-

- **يرزق الهاجع والناجع واللي نايم على ودنه .**
- **ما يروحش من رزقك حاجة .**
- **اللي لك محرم على غيرك .**
- **القناعة مال وبضاعة .**
- **الأرزاق على الخلاق .**

4- أمثال تدعو إلى الحركة والعمل والنشاط والحرص:-

- **الرزق يحب الخفية ، والمبدر رزقه أكثر .**
- **بالقليل يأتيك الكثير .**
- **إذا كان الرزق بالقوة ما كانش ينول العصفورحاجة مع النسر.**

5- أمثال تعكس الاسراف والتدبير:-

- **أصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب .**

6- أمثال تعكس الادخار:-

- **القرش الأبيض ينفع في اليوم الأسود .**

ثالثاً : عوامل إدارية :-

هناك الكثير من العوامل الإدارية التي تقف في سبيل التنمية يمكن تحديدها في العناصر التالية:-

1- تخلف الأجهزة الإدارية القائمة ، ويتمثل ذلك في بعض السمات أهمها :

- **تعقد في الإجراءات وإغراق في الروتين .**

- البطء الشديد في إصدار القرارات وتناقض بعضها البعض .
- عدم الالتزام بتنفيذ الشعارات المعلنة .
- انتشار اللامبالاة والسلبية وسياسة الأناملية والمعلشية .
- عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب في بعض الأحيان .

2- عدم تطوير التشريعات ، فقد تكون بعض التشريعات والقوانين عقبة في سبيل التغير ولذا وجب تطوير القوانين وتغييرها لخدمة التنمية وحتى لا تصبح قيداً عليها .

3- العجز في الكفاءات الإدارية المؤهلة والقادرة على تحمل مسئوليات التنمية .

4- صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة من ناحية وبينها وبين الأجهزة التقليدية القائمة من ناحية أخرى .

وهناك أيضاً عناصر أخرى هي:-

5- تسرب العمالة الماهرة من كثير من القطاعات الإنتاجية الأساسية إلى خارج المجتمع أو بعيداً عن مجالات تخصصاتهم ومهارتهم داخل المجتمع .

<u>رابعاً : عوامل أخرى :-</u>

وهناك عدة عوامل تقف في سبيل تقدم المجتمعات وتنميتها وهي ما يلي :-

(أ) عوامل نفسية :-

إن قبول أو رفض التجديدات التي تطرأ على المجتمعات تعتمد على العوامل النفسية ويتوقف إدراك الجديد وكيفية ظهوره وانتشاره على الثقافة السائدة إذ يختلف أفراد المجتمع في إدراكهم للجديد باختلاف الثقافات.

وأبسط دليل على ذلك هو شعور المواطنين بعدم الثقة في الحكومة وفيما تقدمه من مشروعات للأفراد. حيث تشرف أجهزة الحكومة على تنفيذ برامج مشروعات التنمية سواء في المناطق الحضرية أو الريفية أو الصحراوية ، ويسود الاتجاه في بعض هذه المناطق نحو عدم الثقة في هذه المشروعات والبرامج وذلك للاعتقاد الذي ساد لفترة طويلة من الزمن بأن الحكومة هدفها تحصيل الضرائب وجمع الشباب للتجنيد الإجباري.

(ب) تجاهل المشاركة الشعبية :-

من الخطورة بمكان ألا يضع المخططون في حسبانهم أهمية لدور المشاركة الشعبية وقد يتجاهلونها سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ وبذا يكون ذلك معوقاً أساسياً من معوقات التنمية قدرة المواطنين واستجابتهم للقرارات لها تأثيراتها وانعكاساتها وبشدة على إنجازات الخطة ومدى تحقيقها لأهدافها.

ثامناً : مؤشرات التقدم والتخلف:

لقد شغلت قضية التقدم والتخلف اهتمام المفكرين الاجتماعيين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وظهور عالمين بينهما فجوه وهما: عالم متقدم غنى يتميز بالعديد من السمات منها القوة والسيطرة و النفوذ ، وعالم آخر فقير يتميز بالفقر والتبعية والحرمان. وكانت الأوساط الرأسمالية فى الولايات المتحدة ثم فى أوروبا أول من استعملت مفهوم التخلف ، ولذا جاء مفهوم التخلف ليعبر عن إيديولوجية رأسمالية تتناسب مع نهاية الاستعمار القديم.

ومن هذا المنطلق يتمركز هذا الفصل حول تحديد المقصود بالتخلف، وانقسام العالم، والمقصود بالدول المتخلفة، أبعاد ومؤشرات التخلف.

"فالنظر إلى التقدم أو التخلف يختلف باختلاف الزمان والمكان فهو نسبى، فما كان يعتبر تقدما فى وقت ما يعتبر تخلفا لاحقا وما كان يعتبر تقدما فى مجتمع ما يمكن اعتباره تخلفا فى مجتمع آخر، كما إطلاق لفظ التقدم أو التخلف على مجتمع أو دوله ما ليس بالسهولة ، وذلك لعدم وجود حد فاصل وواضح ومرضى فى نفس الوقت بين ما يمكن اعتباره تقدما أو تخلفا بالإضافة إلى وجود تفاوت بين الدول فى درجة التقدم أو التخلف. ويترتب على

هذه العقبة وجود العديد من المؤشرات التى يمكن على أساسها تحديد الفرق بين الدول المتقدمة والدول النامية".

1- التقسيمات المختلفة للعالم :-

تعددت تقسيمات العالم وفقا للعلماء فنجد ما يلى

- يقسم البعض العالم إلى ثلاث عوالم أساسية هى :-

أ- العالم الأول:- ويضم دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية والتي كانت الأسبق فى التقدم المادي بسبب الثورة الصناعية فى بريطانيا ثم انتشارها بعد ذلك فى بقيه دول أوروبا الغربية ثم أمريكا الشمالية.

ب- العالم الثانى :- ويضم الدول الاشتراكية وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتي.

جـ- العالم الثالث :- ويضم معظم دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وهى دول خضعت للاستعمار الاوروبى ثم حصلت على الاستقلال السياسي بعد الحرب العالمية الثانية.

-بينما يرى البعض الآخر إن دول العالم تنقسم وفق مصطلحي التقدم والتخلف إلى أربع مجموعات هي :-

أ- المجتمعات الغنية مادياً والمتقدمة اجتماعياً وتكنولوجياً: ومنها الولايات المتحدة وكندا وألمانيا الاتحادية.

ب-المجتمعات الفقيرة مادياً المتقدمة اجتماعياً وتكنولوجياً وتواجه مشاكل نتيجة ارتفاع قيمه وارداتها البترولية بينما

يوجد لديها أيدي عامله ماهرة ومستويات معيشية مرتفعة ومن أمثلتها انجلترا وايطاليا.

ج-المجتمعات الغنية مادياً والمتخلفة اجتماعياً وتكنولوجياً: ومنها الدول البترولية الغنية والتي يعيش اغلب أفرادها فى مستويات اجتماعية وتكنولوجية(*) وحضارية متخلفة.

د- المجتمعات الفقيرة مادياً والمتخلفة اجتماعياً وتكنولوجياً: وهى فى نهاية القائمة ومن خصائصها أنها تعانى من استنزاف مواردها الوطنية، ويعيش سكانها فى مستويات معيشية متخلفة منها كثير من دول أفريقيا.

ويؤدى تقسيم العالم بصفه عامة لبلاد متقدمة ومتخلفة إلى ضرورة تحديد المقصود بالتخلف والدول المتخلفة.

2- المقصود بالتخلف :-

لقد تم تحديد مفهوم التخلف وفق لأمرين هما: التوجيهات القيمية، وإهمال البُعد التاريخى فى تحديد هذا المفهوم خاصة من جانب علماء الغرب نظراً لان هذا البُعد سوف يحيل عملية التخلف منذ نشأتها إلى المرحلة الاستعمارية والتى تم فيها تجميد واستغلال اقتصاديات هذه البلدان المُستعمرة.

- ويقصد بالتخلف ببساطة بأنه "حاله على النقيض من النمو والتقدم".

(*) بعض هذه الدول استطاعت أن تصبح متقدمه تكنولوجيا نوعا ما .

- كما انه " قصور فى رأس المال البشرى والمادي والذى يؤدى إلى عدم إمكانية توفير الخير الاجتماعي للمواطنين"، كما يتضمن التخلف "عدم القدرة على ملاحقة الركب الحضاري التقدمي سواء بسبب عدم وجود هذه القدرة أو فقدان هذه القدرة بعد وجودها فعلاً".

- إن مفهوم التخلف يُعنى "تعريف حالة الدولة المتخلفة بوضعها الراهن التى ينخفض مستوى معيشتها ، ومستوى الدخل الفردي الحقيقي بها ، وكذلك معدل نموها الاقتصادي عن نظيرة فى الدول المتقدمة" .

- كما وضع ايف لاكوست تمييزاً لبعض تعريفات التخلف منها:-

1- التخلف لدى كثير من المؤلفين هو "نقص تجاه ما هو ضروري للناس"، فيرى ميردال Myrdal أن التخلف مصطلح مرادف للفقر.

2- يعتبر عدد كبير من المؤلفين "أن قُطر ما يعتبر متخلف فى حاله أن يكون لديه موارد طبيعية وبشرية يمكن استغلالها ولكن لا تستغل بشكل عام".

ويشير عادل الهوارى إلى أن التخلف هو "ظاهرة تاريخيه نشأت عن طبيعة العلاقة بين البلدان الصناعية الغربية و مستعمراتها فى بلدان العالم التابع ، وبناء على ذلك لا يمكن استخدام التخلف كمفهوم مرادف لتعبير بلد متخلف" .

ويشير محمود الكردى فى كتابه "التخلف ومشكلات المجتمع المصرى " إلى أن التخلف هو "ظاهرة تصيب بعض المجتمعات وتعنى بطء الحركة فى تحقيق النمو الذاتى لها (وليس اللحاق بغيرها) وينبع التخلف أصلا من تأثيرات تفاعلية خارجية (وليس متأصلة في أصل المجتمع) تتجسد فى سوء استغلال الطاقات المادية الكامنة، وضعف التركيب الاجتماعي و الإطار الثقافي السائد ، وعدم كفاية النظام السياسى فى تحقيق استقرار المجتمع وتنجم عن هذه الحالة مشكلات فى المجال الاقتصادي والسياسى".

3- المقصود بالبلاد المتخلفة :-

- ويشير هذا المفهوم الى تلك "الدول التى لم تصل فى نموها الى الدرجة التى تتيح لها إشباع احتياجات أفرادها بشكل مرضى" .

- يعرف نورمان Norman البلاد المتخلفة بأنها" التى يقل متوسط الاستهلاك والرفاهية المادية لسكانها عن البلاد المتقدمة، وذلك على الرغم من إمكان تحسين الأوضاع الاقتصادية فيها بوسائل معروفة" .

- ويرى جاكوب فيرنر أن البلاد المتخلفة هى التى "لا تتوافر لها إمكانيات لزيادة استخدام رأس المال أو العمل أو الموارد الطبيعية فى تحقيق مستوى أعلى من المعيشة لسكانها".

ويتضح من معظم هذه التعريفات خصائص التخلف التى تتصف بها الدول المتخلفة والتى تتنوع وتتشابه وتشترك فيها غالبية هذه الدول، ولتحديد مظاهر أو أبعاد التخلف نجد إن علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة بذلوا جهود كبيرة لتحديد أبعاد التخلف ومظاهرة والتى يمكن تحديدها فى ثلاثة اتجاهات أساسية.

4-أبعاد التخلف :-

انقسمت أراء العلماء فى تحديد الأبعاد أو الاتجاهات التى يمكن من خلالها الاعتماد عليها فى تحديد خصائص التخلف إلى ثلاث اتجاهات أساسية هى :-

الاتجاه الأول:-

يعتمد هذا الاتجاه على بيانات ومؤشرات إحصائية تقارن من خلالها الدول المتخلفة أو النامية، وعادة يعتمد هذا الاتجاه على مؤشر واحد على سبيل المثال: الاعتماد على مؤشر متوسط دخل الفرد، نصيب الفرد من الخدمات التعليمية والطبية وغيرها من الخدمات .

الاتجاه الثانى:-

يعتمد على خصائص متعددة كميه ونوعيه فيحاول بعض المفكرين الاجتماعيين التمييز بين الدول المتقدمة والمتخلفة من خلال مجموعة من مشتركة من الخصائص وهى كما يلى :-

أ- البعض يحدد الفرق فى ضوء ثلاث خصائص هى :- متوسط الدخل الفردى، مستوى التغذية ، المستوى الصحى وتسمى هذه الخصائص بالحلقة المفرغة للفقر.

ب- حدد روبرت الكسندر خصائص الدول المتخلفة من خلال سبع خصائص هى: الاقتصاد غير المتوازن، الموارد الطبيعية غير المستغلة، الاقتصاد الذى تسيطر على العادات والتقاليد، الاعتماد على الايدى العاملة والقوى العضلية أكثر من الاعتماد على المعدات الرأسمالية ، انتشار البطالة ، انخفاض معدل الدخل ، شعور السكان بتخلف دولتهم .

ج- بينما حدد ليبشتاين Libenstein خصائص التخلف فى ثلاث خصائص هى: اقتصادية، سكانية ، ثقافية.

ومن بين الخصائص الاقتصادية: عمل غالبية السكان بالزراعة، انتشار البطالة، انخفاض متوسط دخل الفرد، اعتماد صادرات الدول على الموارد الأولية والخام.

بينما تتمثل الخصائص الاجتماعية فى : ارتفاع معدل المواليد والوفيات، زيادة الكثافة السكانية، انخفاض المستوى الصحي، انتشار أمراض سوء التغذية.

فى حين تتمثل بعض الخصائص الثقافية فى: ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض المركز الاجتماعي للمرأة، وخضوع السلوك الفردي وخاصة للطبقات الفقيرة للعادات والتقاليد المتوارثة .

د- حدد الاقتصادي زكى شافعى خصائص التخلف فى ثلاث خصائص هى: عدم كفاية رؤوس الأموال المنتجة وتخلف أساليب الإنتاج، شيوع ظاهرة البطالة، التبعية الاقتصادية للخارج.

الاتجاه الثالث:-

وفيها ينظر إلى خصائص التخلف من وجهه نظر بنائية :

ويقصد بوجهه النظر البنائية النظر إلى خصائص التخلف من خلال طبيعة خصائص البناء الاقتصادي والاجتماعي السائد فى المجتمع، وفيما يلى شرح موجز لخصائص البناء الاقتصادي والاجتماعي:-

1- الخصائص الاقتصادية للتخلف :-

ويقصد بهذه الخصائص الاختلالات الاقتصادية العديدة فى الدول النامية وتتمثل في اربعة اختلالات: الاختلال الأول بين الموارد المادية والموارد البشرية وذلك بسبب الانفجار السكانى، انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي، والاختلال الثانى هو اختلال الهيكل الانتاجى ويقصد به التوزيع النسبى للقوة العاملة على نفس الأنشطة الاقتصادية، ويتميز الهيكل الانتاجى للدول النامية لكونه هيكل انتاجى زراعي اى أن الزراعة تحتل المرتبة الأولى من حيث الناتج القومى أو استيعابها للقوة العاملة .

بينما الاختلال الثالث يتمثل فى البطالة المقنعة والتى تعنى الانخفاض المطلق فى الإنتاجية بالرغم من وجود قوة عمل.

ويتعلق الاختلال الأخير: بهيكل الصادرات أو التجارة الخارجية. فالدول النامية تعتمد على السوق الدولية فى تصدير منتجاتها ولكن ما يتم تصديره من الدول النامية يتميز بعدم التنوع فيتعلق بسلعه أو سلعتين أوليه لذلك توصف الدول النامية بأنها دول مصدره للمواد الأولية مثل القطن فى مصر والكاكاو فى غانا. وهذا عكس الدول المتقدمة والتى تعتمد كذلك على السوق الدولية فى تصدير منتجاتها والذى تتنوع صادراتها فلا يتمركز حجم الصادرات على سلعه واحده أو سلعتين .

2-الخصائص الاجتماعية والثقافية للتخلف :-

بالرغم الاهتمام المتزايد من قبل العلماء الاقتصاديين وغير الاقتصاديين لقضية التنمية داخل الدول النامية إلا أن معدلات التقدم التى شهدتها الدول النامية ضئيلة جدا فلم تستطيع ان تتجاوز الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة. مما جعل العلماء يبحثون عن العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية السائدة والتى لها دور فى حدوث التخلف داخل هذه الدول . "فالجماعات الحاكمة السائدة داخل الدول النامية لها دور و موقف فى قضية التخلف بالإضافة إلى وجود معوقات اجتماعية وثقافية متمثلة فى البناء الطبقي الجامد والعلاقات القبلية والعائلية والقيم والمعتقدات والتقاليد السائدة والتي تحول وتتعارض مع التنمية وبالتالي عدم تقدم الدول النامية".

5- سمات التقدم والتخلف :-

وبالرغم من تعدد اتجاهات التخلف كما أوضحنا سابقا إلا انه يمكن تحديد أنماط التقدم والتخلف وإبراز أهم خصائصهما طبقا لما اتفقت عليه معظم الكتابات على النحو التالى :-

أولاً : سمات ديموجرافية:

سمات التقدم	سمات التخلف
1-انخفاض معدل المواليد والوفيات.	1-ارتفاع معدل المواليد والوفيات.
2-انخفاض معدلات وفيات الرضع.	2- ارتفاع معدلات وفيات الرضع.
3- ارتفاع المستوى الصحى.	3- انخفاض المستوى الصحى.
4- ارتفاع المستوى الغذائي.	4- انخفاض المستوى الغذائى وانتشار أمراض سوء التغذية.

ثانياً : سمات اقتصادية :-

سمات التقدم	سمات التخلف
1- كفاية الموارد الطبيعية، واستغلالها الاستغلال الأمثل.	1-عدم كفاية الموارد الطبيعية، وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل.
2- وفرة رؤوس الأموال.	2- عدم وفرة رؤوس الأموال.
3- الاعتماد على نشاطات صناعية (ثقيلة ومتطورة)	3-الاعتماد على نشاطات زراعية.
4- الأخذ بالأساليب الحديثة المتطورة والتى تعتمد على القوى الآلية	4-الأخذ بالأساليب التقليدية و للإنتاج التى تعتمد على القوى العضلية.
5- الأخذ بأسلوب الاقتصاد المتوازن	5- قلة الأخذ بأسلوب الاقتصاد المتوازن

بين كل القطاعات.	بين كل القطاعات.
6- انخفاض نسبة البطالة.	6 -ارتفاع نسبة البطالة.
ارتفاع الدخل القومى وعدالة توزيعه	7-انخفاض الدخل القومى وعدم عدالة توزيعه.
8- ارتفاع الدخل الفردى ووفائه باحتياجات الفرد الكمالية والأساسية.	8-انخفاض الدخل الفردى وعدم إمكانية وفائه باحتياجاته الاساسية والكمالية.
9- توفر المدخرات، وزيادة الاتجاه نحو الاستثمار.	9- قله المدخرات، وقله الاتجاه نحو الاستثمار.
10- الاتجاه إلى أنماط الإنفاق غير الاستهلاكية(السلع المعمرة).	10- الاتجاه إلى أنماط الإنفاق نحو السلع الاستهلاكية.
11- اتساع الأسواق الداخلية والخارجية وزيادة التصدير عن الاستيراد أو التوازن بينهما.	11- ضيق الأسواق الداخلية والخارجية وزيادة الاستيراد عن التصدير.
12- الاستقلال الاقتصادي، وتقديم معونات خارجية.	12-الاعتماد على الخارج اقتصاديا، وطلب وقبول معونات خارجية.

ثالثاً : سمات اجتماعية :-

سمات التقدم	سمات التخلف
1- ارتفاع مستوى المعيشة.	1- انخفاض مستوى المعيشة.
2- انخفاض نسبة الأمية، وارتفاع نسبة التعليم والتدريب والأخذ بالأساليب الحديثة فى التعليم والتدريب.	2- ارتفاع نسبة الأمية، وانخفاض نسبه التعليم والتدريب والأخذ بالأساليب القديمة فى التعليم والتدريب
3-توفرالرعاية الاجتماعية بكل أبعادها من تعليم وصحةوإسكان ووسائل اتصال.	3- عدم توافر الرعاية الاجتماعية كليا أو جزئياً.

4-تطبيق نتائج البحوث العلمية والفنية على نطاق واسع.	4- قله تطبيق نتائج البحوث العلمية.
5- حدوث الحراك الاجتماعي.	5- تعثر حدوث الحراك الاجتماعي وجموده.

رابعاً : سمات ثقافية :-

سمات التقدم	سمات التخلف
1- ارتفاع المركز الاجتماعي للمرأة.	1- انخفاض المركز الاجتماعي للمرأة.
2- التحرر من تحكم العادات والتقاليد الموروثة(الضار منها)فى السلوك.	2-التمسك بالعادات والتقاليد فى السلوك.
3- سيادة العلاقات الاجتماعية المعقدة وامتدادها عادة خارج نسق الأسرة.	3-سيادة العلاقات الاجتماعية الأولية البسيطة المباشرة واقتصارها غالبا على داخل النسق.
4- القدرة على الانفتاح العقلي على الأفكار الجديدة والعالم الخارجى.	4-عدم القدرة على الانفتاح العقلى على الأفكار الجديدة والعالم الخارجي.

خامساً : سمات سياسية :-

سمات التقدم	سمات التخلف
1-أقامه مجتمع امن يتمتع فيه الأفراد بالآمن والطمأنينة.	1- عدم إمكان أقامه مجتمع امن يتمتع فيه الأفراد بالآمن والطمأنينة.
2-أقامه مجتمع تسود فيه الحرية والديمقراطية، ويبعد عن التسلط والقهر.	2- عدم التمكن من أقامه مجتمع تسوده الحرية ولذا فهو يقترب من التسلط والقهر.
3-أقامة مجتمع تتاح فيه الفرصة لأفراده بالمشاركة الشعبية.	3- عدم التمكن من أقامة مجتمع يسمح لأفراده بالمشاركة الشعبية.

أسئلة للتفكير والتقييم الذاتي

السؤال الأول: اكتب المصطلح أمام ما يناسبه من تعريف؟

التعريف	المصطلح
العمليات التي عن طريقها تتوحد جهود المواطنين مع جهود السلطات الحكومية لتحسين أحوال المجتمعات المحلية الاقتصادية واجتماعية والثقافية، ولإدماج هذه المجتمعات في حياة الأمة وليسير إسهامها في التقدم القومي بأقصى قدر مستطاع.	
حدوث تغيرات في الظواهر والأشياء دون أن يكون لهذا التغير اتجاه واضح يميزه عما كان وما سيكون.	
يرجع هذا الاتجاه معوقات التنمية إلى عدم قدرة المجتمع على تخطى المراحل التى تمر بها عملية التنمية.	
انبثاق أشكال جديدة من الأشكال الأصلية من خلال عناصر التشابه والاختلاف وبتلقائية.	
ينهض على نقل العناصر المادية واللامادية السائدة فى الدول المتقدمة إلى الدول النامية.	

السؤال الثاني: حدد الاجابة الصحيحة من بين البدائل التالية؟

1-عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة:

- النمو - التطور – التنمية - المعرفة

2-تحتاج الي دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف الي حالة التقدم والنمو :

- **النمو - التطور - التنمية - التقدم**

3- تحتاج الي دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف الي حالة التقدم والنمو :

- النمو - التطور - التنمية - المعرفة

4- من مرادفات اصطلاح التنمية الاجتماعية :

- المفهوم الضيق للرعاية الاجتماعية
- الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهني وتنمية المجتمعات المحلية.
- عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي .
- **جميع ما سبق** .

5-تهدف التنمية الاقتصادية إلى :

أ- تحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد. ب - إشباع حاجات الأفراد.

ج-تحقيق الزيادة في الدخل القومي فقط. د - أ ، ج.

6-تستهدف التنمية الاقتصادية :

- رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته. ب - تغيير البناء الاجتماعي
- توفير استراتيجية ملائمة. د – لا شئ مما سبق.

7- يراعي عن التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية أن يكون هناك :

- توازن وتناسق بينهما. – أسبقية لأحدهما عن الاخري.
- استراتيجية محددة. - استثمار للوقت المحدد.

8-من أهم العوامل الاجتماعية المعوقة للتنمية :

- تجاهل المشاركة الشعبية. – العوامل النفسية.
- النظم التعليمي. - المعتقدات.

9-يمكن تحقيق معدلات سريعة في التنمية عن طريق :

- زيادة معدل السكان. - تلافي العوامل المعوقة للتنمية
- التبعية للدول المتقدمة . - لا شيء مما سبق .

10- يقسم مراحل التطور الاقتصادي إلي خمس مراحل :

- روستو - دوركايم

- بتلهايم - سبنسر

11- تتميز البلاد النامية بأن حجم الإنتاج القومي فيها :

- عالي - منخفض
- منعدم - متوسط

12- يفرق أصحاب هذا الاتجاه بين المجتمع والانسان العصري:

- الاتجاه السيكولوجي - الاتجاه الانتشاري
- الاتجاه التطوري الحديث -لا شيء مما سبق

13- من بين المفكرين الذين قدموا إسهامات في اتجاه المؤشرات:

- رو – هيجن .
- ليرنر - جميع ما سبق.

14- حدد الاقتصادي ---------- خصائص التخلف فى ثلاث خصائص هى: عدم كفاية رؤوس الأموال المنتجة وتخلف أساليب الإنتاج، شيوع ظاهرة البطالة، التبعية الاقتصادية للخارج.

- زكى شافعى - كارل ماركس
- ماكس فيبر – آدم سميث

15- حدد ---------- خصائص التخلف فى ثلاث خصائص هى: اقتصادية، سكانية ، ثقافية.

- براين - شادويك
- ليبشتاين - لا يوجد اجابة صحيحة

<u>السؤال الثالث: حدد العبارة الصحيحة والعبارة الخاطئة مما يلى:-</u>

1. يقصد بالتطورالانتقال من حالة البسيط المتجانس إلى المركب اللامتجانس.

2. وجد ماكس فيبرإن مبادئ العقيدة الكاثوليكية تتفق مع مبادئ النظام الرأسمالية.

3. وضع دانيل ليرنر عدة مؤشرات للتحديث منها : التحضر والمشاركة السياسية.

4. تعرف الحاجة إلى الانجاز وفقاً لافرت هيجن بأنها الدافع على صنع الأشياء بطريقة أفضل.
5. من المؤشرات الاجتماعية التي تدل على تقدم الدولة:التمسك بالعادات والتقاليد فى السلوك.
6. من المؤشرات السياسية التي تدل على تقدم الدولة أقامه مجتمع امن يتمتع فيه الأفراد بالآمن والطمأنينة.
7. يعتبرأنصارالاتجاه الثاني التنمية الاجتماعية مرادفه لاصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية .
8. يعرف الفقر بأنه الدول التى لم تصل فى نموها الى الدرجة التى تتيح لها إشباع احتياجات أفرادها بشكل مرضى.

الفصل الثاني

التخطيط للتنمية

أولاً : المقصود بالتخطيط

ثانيًا : خصائص التخطيط.

ثالثًا : أهداف التخطيط.

رابعًا: أهمية التخطيط للتنمية.

خامسًا : مستويات التخطيط.

سادسًا : أنواع التخطيط.

سابعًا: مبادئ التخطيط.

ثامنًا : مراحل التخطيط.

تاسعًا : الإطار التاريخي للتخطيط.

تمهيد

للتخطيط بصفة عامة أهمية في تنمية موارد المجتمعات وللتخطيط الاجتماعى بصفة خاصة في تنمية العلاقات الاجتماعية عن طريق برامج الإنعاش الاجتماعى والاقتصادى.

أولاً : المقصود بالتخطيط:-

بما أن التخطيط وسيلة لتحقيق غاية فإنه لا يوجد اتفاق تام على إيجاد تعريف محدد للتخطيط الا ان بداية يجب ان نذكر أن أول من أدخل لفظ التخطيط فى تعريفه للنشاط المبذول فى المجتمع، هو الاقتصادى النمساوى «كريستيان شوينذر C. Shwinder فى مقال طبع له عام 1910 . وقد أخذ هذا الاصطلاح شكلا تطبيقيا ظهرت آثاره من خلال إنجازات الإدارة العسكرية فى ألمانيا أثناء الحرب العالمية الأولي[1]. لكن لم تصل شهرة هذا المصطلح في انحاء العالم الا بعد تم استخدامه في الاتحاد السوفيتي عام 1928.

وسوف نعرض بعض اراء العلماء وتعريفهم للتخطيط فيما يلي:-

([1]) مني عويس وعبله الافندي : التخطيط الاجتماعي و السياسة الاجتماعية بين النظرية و التطبيق،مرجع سابق، ص 33 .

1- يعرف الدكتور حسن عبد القادر بأنه التوجيه الواعي لموارد المجتمع لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

2- ويذهب بالدوين Baldwin بأن التخطيط هو أسلوب استخدام الموارد النادرة المتاحة في المجتمع بما يحقق له الحصول على أقصى إشباع ممكن.

3-في حين يعّرفه البرت واترستون A.Waterson بأنه عبارة عن اختبار أحسن البدائل المتاحة لتحقيق أهداف محددة.

4- يعرفه فايول بأنه " التنبؤ بالمستقبل و الاستعداد له بإعداد الخطة المناسبة. فالتخطيط عملية تتضمن توقع الأحداث المستقبلية والعمل على الاستعداد لها. وذلك بدلاً من إتباع أسلوب الانتظار والملاحظة والذي يكون فيه عنصر الزمن في صالح المشكلات. ولاشك أن الأسلوب الأول يقلل من التضحيات إلى أقل قدر ممكن ويتيح استخدام أفضل للموارد.

5- يري روبرت باركر R. Barker ان التخطيط هو إجراءات منتظمة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تتضمن قيام الأفراد والمنظمات بتصميم ملائم لجمع الحقائق ووضع البدائل من برامج العمل واتخاذ التوصيات والتدابير اللازمة للقيام بها.

6- ويعرف جوزيف هايمز J.Himes التخطيط الاجتماعي بأنه عملية إرادية متشابكة تتضمن البحث والمناقشة والاتفاق ثم

العمل من اجل تحقيق الظروف والروابط والقيم التى ينظر إليها باعتبارها شيئاً مرغوبا فيه" .

7- عرف جلبرت وسبكت (Gilbert & Spect)التخطيط على أنه" المحاولة الواعية لحل المشكلات والتحكم في مسار أحداث المستقبل من خلال البصيرة والتنبؤ والتفكير المنظم والاستقصاء على أن يؤخذ في الاعتبار عنصر القيم عند الاختيار من بين البدائل."

8-عرف ريشتارد (M. Richard)التخطيط بأنه:" عملية عقلية للمواءمة بين الموارد والاحتياجات. واختيار أفضل مسار للفعل من بين مسارات بديلة ووضع ذلك في شكل خطة وميزانية لتحقيق محدد في المستقبل."

9-عرف روبرت باركر (R. Barker)التخطيط بأنه عملية تحديد الأهداف المستقبلية وتقييم الوسائل التي يمكن عن طريقها تحقيق هذه الأهداف واختيار الخيارات(البدائل (المتأنية عن مسارات العمل المناسبة.

10-عرف روبرت أبليي R. Appleby التخطيط بأنه أحد الوظائف الرئيسية للإدارة. وأنه عملية اختيار الأهداف ووسائل تحقيقها.

11- تعريف أحمد كمال احمد :-

"عملية تغيير اجتماعي مقصود ووسيلة فعالة لنقل مجتمع من صورة إلى صورة أخرى أفضل عن طريق الوصول إلى مجموعة من القرارات المتتابعة المتكاملة غير المتعارضة بحيث لو نفذت لقادتنا إلى تحقيق الأهداف الكاملة و في المواعيد المطلوبة و بأقل التكاليف مع حسن الأداء".

وفقا لهذا التعريف فالتخطيط "عملية اجتماعية مستمرة يقوم بها قيادات شعبية و مهنيون متخصصون، وذلك بتعبئة موارد المجتمع البشرية والمادية لتحقيق أهدافه فى الوقت المحدد وبأقل التكاليف .

12- عبد الباسط محمد حسن :-

التخطيط هو "أسلوب تنظيمى يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال فترات زمنية معلومة و ذلك عن طريق حصر إمكانيات المجتمع المادية والبشرية وتعبئة هذه الإمكانيات و تحريكها نحو تحقيق أهداف المجتمع و غاياته فى هدى الفلسفةالاجتماعية التى يريد المجتمع أن ينمو فى إطارها".

13- محمد طلعت عيسى:-

التخطيط نوع من العمل التعاوني الشامل الذي يقوم على المنهج العلمي في البحث بقصد رسم خطة قابلة للتنفيذ في حدود الإمكانات والموارد القابلة للاستثمار.

14-عرف محمد صديق هادي:-

التخطيط هو عملية إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم القرارات التي تنطوي على الأساليب والإجراءات، والسياسات التي تنظم استخدام موارد المجتمع لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المحددة للمجتمع في المستقبل بطريقة مثلى.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تحديد عناصر التخطيط فيما يلي:-

1- حصر الحاجات الأساسية وتحديدها تحديداً واقعياً ثم ترتيبها ترتيبا تنازليا في سلم الأولوية.

2- تقدير موارد المجتمع تقديرًا دقيقًا للوقوف على إمكانياته المادية والبشرية.

3- وضع الأهداف وتحديدها بدقة لتحقيق الحاجات الأساسية.

4-توضيح الوسائل والنظم والتنظيمات التي يمكن الاستعانة بها لتحقيق هذه الأهداف.

5-تحديد فترة زمنية لابد ان تتحقق خلالها هذه الأهداف. وتحديد مراحل التخطيط عادة بخمس سنوات. وقد تزيد او تنقص عن هذا الحد ويتوقف ذلك على الامكانيات التخطيطية للدولة في بداية اخذها بسبيل التخطيط.

6- تحديد الفلسفة الاجتماعية التي يريد المجتمع ان يتحرك وينمو في إطارها.

في ضوء ما سبق، يمكن أن نقول إن التخطيط هو بوصلة تحديد الاتجاه المرغوب، المرسوم لإنجاح الأعمال والإنجازات وهو الدليل نحو المستقبل وصولاً إلى الأهداف المطلوبة .

كما إنه عملية إنسانية مقصودة وواقعية تتضمن إحداث حالة من التوازن بين عناصر ثلاثة هي الهدف والموارد والزمن.

كما يجب ان نشير إلى ان التخطيط ليس هو ذاته الذي يحدث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإنما هو يعمل على تنظيم الظروف التي تحدد وتنسق عوامل التنمية فتدعمها وتؤدي إلى التعجيل بها، فالتخطيط لا يعدوا أن يكون وسيلة منهجية (ضمن وسائل آخرى كثيرة) تسعى إلى تحقيق الهدف الأكبر وهو رفاهية المجتمع.

ثانياً : الخصائص العامة للتخطيط :-

للتخطيط العديد من الخصائص يمكن ايجازها فيمايلي [1]:-

1- الاعتماد على المنهج العلمي فى عملياته المختلفة ووصولا إلى الأهداف المطلوب تحقيقها؛ حيث يرتبط بالقدرة العقلية للفرد من أجل الوصول إلى الحقائق بإستخدام أسلوب منطقي علمي يستند على طرق التفكير العلمي والقدرات العقلية.

2- القصد والتعمد تجاه تحقيق الأهداف المطلوبة، وهنا يتضح دور الإنسان في عملية التخطيط.

(1) منى عويس و عبله الافندى : التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، دار الفكر العربى، القاهرة، 2005، ص ص60-62.

فالتخطيط = إرادة إنسانية + رغبة فى التغيير.

3- التخطيط يرتكز على أساسين هما:

أ – أساس نظري علمي متفق عليه.

ب- أساس تطبيقي عملي يختلف بإختلاف أيديولوجية كل مجتمع.

4- التخطيط عملية: حيث يعتمد على مراحل وخطوات علمية تكون مرتبة ومترابطة مع بعضها البعض وتمثل فى حد ذاتها "مراحل التخطيط" لإحداث تنمية المجتمع.

5- الاستمرارية: بمعنى أن تبدأ الخطة الثانية من حيث انتهت الخطة الأولى وهكذا، ويستمر التخطيط باستمرار بقاء المجتمع، حتى يصبح التخطيط جزءا من نسيج المجتمع.

6- الواقعية: ويقصد بها أن تكون الخطة نابعة من ظروف المجتمع، ومتفقة مع أيديولوجيته.

7- التوجه نحو تحقيق تغييرات هيكلية ووظيفية للمحافظة على بقاء ونمو المجتمع، وصولا به للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

8- الموازنة: يوازن التخطيط بين ثلاث محكات أساسية للخطة هى:

أ – الأهداف: وتحدد فى ضوء احتياجات المجتمع.

ب- الإمكانيات سواء كانت :

- مادية مثل رأس مال، أثاث، مبانى .

- بشرية وتمثل قوة العمل بمختلف التخصصات المطلوبة.

- تنظيمية مثل اللوائح والقوانين المنظمة للعمل.

ج- الفترة الزمنية: وهي المدة الزمنية اللازمة لتنفيذ الأهداف (خطة إستراتيجية طويلة المدى أكثر من10سنوات، خطة متوسطة المدى من 6–10سنوات، خطة قصيرة المدى من 5 سنوات فأقل).

9- يؤكد التخطيط على عده اعتبارات أساسية تمثل فى نفس الوقت شروط نجاحه وهى :

- تحقيق الأهداف بكفاءة عالية. وبأقل إمكانيات سواء مادية أم بشرية أم تنظيمية. وبأقل وقت ممكن.

10- خاصية التنبؤ بالمستقبل: بمعنى اعتماده على المنهج العلمي فى دراسة ماضي المجتمع وحاضره، والتخطيط لتحقيق الأهداف مستقبلا، وعلية ترتبط عملية التخطيط بمراحل زمنية عديدة هى : دراسة ماضى المجتمع، دراسة وضع الخطة فى الحاضر، تحقيق الأهداف مستقبلاً.

11- عملية إنسانية: بمعنى أن أسلوب التخطيط العلمي، يتضمن عمليات تتعلق بالتفكير والتدبير، والتنظيم، والتنسيق، والتى يقوم بها الإنسان. فالإنسان هو الذي يخطط، وينفذ، ويتحمل أعباء الإنتاج المادي والاجتماعي، ويتابع عمليات التنفيذ، ثم يقيم النتائج التي توصل إليها.

ومن ضمن خصائص التخطيط [1] :

12- يتطلب التخطيط وجود هيئة مركزية مسئولة تقوم بتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع، وباختيار الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الاهداف، كما تقوم بالتنسيق بين الاهداف الجزئية للقطاعات المختلفة بحيث تتكامل جميعها مع الأهداف العامة للخطة.

13- بالرغم من أهمية وجود هيئة مركزية تحدد الأهداف العامة للمجتمع والوسائل الكفيلة لتحقيقها الا ان التخطيط الشامل لا يعني بالضرورة ان تصدر كافة القرارات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي عن جهاز مركزي واحد فإن مدى المركزية واللامركزية في التخطيط يختلف من دولة إلى آخرى طبقًا للظروف السائدة.

ثالثاً: أهداف التخطيط [2] :-

تتحدد أهداف التخطيط لكل دولة بما يتناسب مع ظروفها وأيديولوجيتها السائدة، ويمكن تحديد أهداف التخطيط بصفة عامة في العناصر التالية:

([1]) ابراهيم سعد الدين : التخطيط القومي الشامل، وثيقة (23)، معهد التخطيط القومي، القاهرة ، يوليه 1961، ص10-11.

(1) منى عويس وعبلة الأفندي: التخطيط الاجتماعي و السياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 41-43.

(1) أهداف إستراتيجية بعيدة المدى وتحقق هذه الأهداف للمجتمع تغييرات اجتماعية واقتصادية مما يترتب عليه نقل المجتمع من مرحلة إلى مرحلة أفضل من حيث التنمية فتتحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وتكون هذه الأهداف محددة فى إطار السياسة العامة للمجتمع ومعبرة عن تطلعاته المستقبلية.

(٢) أهداف تكتيكية قريبة المدى: وهى أهداف جزئية من مجموعة الأهداف الإستراتيجية ويتم تنفيذها وتحقيقها على فترات زمنية قصيرة، وترتبط هذه الأهداف بالخطط والبرامج فى شتى قطاعات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية. وبتراكم تحقيق الأهداف التكتيكية يتحقق للمجتمع أهدافه الإستراتيجية الاجتماعيةً والاقتصادية.

ولاشك أن "الخطة الاجتماعية تحقق أهدافا اجتماعية أساسية مباشرة، وأهدافا اقتصادية غير مباشرة علي المدي البعيد بتحقيق أقصى استثمار للإمكانيات البشرية فى المجتمع، أما الخطة الاقتصادية فتحقق أهدافا اقتصادية أساسية مباشرة، وأهدافا اجتماعية غير مباشرة على المدى البعيد بتحقيق رفع مستوي معيشة أفراد المجتمع وهذه الحقيقة تؤكد الترابط بين البناء الاجتماعي والبناء الاقتصادي فى المجتمع. وبتراكم تحقيق الأهداف التكتيكية يتحقق للمجتمع أهدافه الإستراتيجية اجتماعياً واقتصادياً".

رابعاً: أهمية التخطيط للتنمية :-

يمكن من خلال ما تقدم عرض أهمية تلازم التخطيط والتنمية وهى تتضح من خلال الحقائق الأساسية التالية :-

1- إن التنمية بدون أن يخطط لها تصبح تنمية عشوائية ولا تخدم إلا صالح فئة بعينها في المجتمع فلا تحقق أفضل النتائج في العائد القومى.

2- إن التنمية غير المخططة قد تؤدى إلى فاقد اقتصادي حيث تقل أوتنعدم الضوابط المختلفة التى تحكم سير الخطة ابتداء من تحديد هدفها حتى نهايتها .

3- كثيرا ما تعزف التنمية غير المخططة عن القيام ببعض المشروعات الحيوية التى تأخذ وقتا وجهدا طويلين كمشروعات التنمية الثقيلة والسبب فى ذلك يرجع الى الاتجاه الى المشروعات التى تجلب ربحاً وفيراً فى اقرب وقت. ولهذا فإن المجتمعات الرأسمالية يوجد بها التنمية المخططة حيث يسود مبدأ الحرية الاقتصادية.

5- أن التنمية غير المخططة لا تضمن حسن اختيار مشروعات التنمية.

6- إن التنمية غير المخططة تكون قاصرة عن تحقيق العدالة الاجتماعية لجمهور المنتفعين من أبناء المجتمع.

ومن ضمن أهمية التخطيط للتنمية ما يلى :

1- يوازن التخطيط بين الموارد والاحتياجات ويعمل على استخدام الإمكانيات بأقصى طاقاتها دون يطلق طاقات معطلة.

2- يعمل التخطيط على تحقيق الأهداف الاجتماعية المتمثلة فى تحقيق الرفاهية وسعادة المجتمع .

3- يحقق التخطيط الأهداف القومية التى رسمتها السياسة العامة للدولة.

4-يعمل التخطيط على دقة التنبؤ بالنتائج وما يتخللها من صعوبات يعالجها بالدراسة والفهم على اسس علمية من التحليل والبحث والتقويم الصحيح.

5- يساعد التخطيط فى تنظيم الاستفادة من كل الطاقات البشرية المتاحة للعمل على تحقيق العمالة الكاملة.

6- يمكن التخطيط أفراد المجتمع من المشاركة الفعالة فى اقتراح ووضع الخطط ومتابعتها وتقويمها .

ومما سبق تتضح أهمية التخطيط لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية فهو ضرورة ملازمة للخطة على كافة المستويات

ابتداء من المجتمع المحلى إلي المستوى الإقليمي وصولا إلى المستوى القومى .

خامساً : مستويات التخطيط:- Planning Levels:

تختلف مستويات التخطيط وتتعدد بحسب الهدف الذي ترمي إليه الخطة. وتنقسم إلى مايلى [1]:

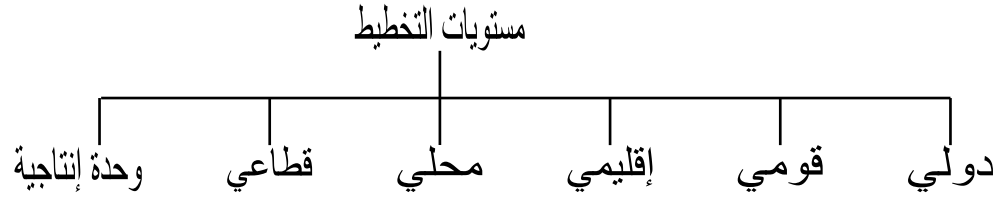

1- التخطيط على المستوى الدولى:

ويقوم بهذا التخطيط منظمات متخصصة تابعة لهيئة الأمم المتحدة مثل: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، منظمة الأغذية والزراعةF.A.O، منظمة العمل الدوليةI.L.O منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةO.E.C.D.

2- التخطيط على المستوى القومى(الشامل):

ويكون التخطيط مركزيًا وشاملا لجميع المستويات وكافة قطاعات الأنشطة، وكان للدول الاشتراكية فضل السبق في استخدام هذا المستوى من التخطيط، بينما أحجمت عنه الدول الرأسمالية باعتباره نوعًا من الديكتاتورية والسيطرة من جانب الحكومة

([1]) محمد طلعت عيسى: دراسات في التخطيط الاجتماعي، القاهرة الحديثة ، القاهرة، 1961، ص 195

والدولة.

3- التخطيط على المستوى الإقليمي:

"ويكون التخطيط فيه على مستوى جغرافي محدد وذلك لعدم وجود تجانس بين أقاليم الوطن الواحد مع توافر قدر معين من الموارد التي تميز أقاليم الدولة وظيفيا، يعتبر التخطيط الإقليمي وسطا بين التخطيط القومي والتخطيط المحلي. ومن ثم يعمل على توجيه عمليات التنمية المحلية ويزيد فاعليتها، كما انه يعمل على ضمان درجة مناسبة من التوازن بين التخطيط على المستويين القومي والمحلي. مثال على ذلك تشتمل مصر على عده أقاليم منها إقليم القاهرة الكبرى ويشمل القاهرة – الجيزة – القليوبية يتم إجراء تخطيط لإقليم القاهرة الكبرى".

4- التخطيط على المستوى المحلى:

وفيه يتم الاهتمام بالوحدات الصغيرة فى المجتمع والاستخدام الأمثل لموارد المجتمع المحلي والاستفادة من مشاركة أهالى ذلك المجتمع فى وضع وتنفيذ الخطة.

5- التخطيط على المستوى القطاعى:

يتم التخطيط لقطاع معين فى المجتمع مثل الصناعة، والزراعة، والتجارة، والخدمات...الخ، ويرتبط التخطيط على المستوى القطاعي بالتخطيط على المستوى القومي؛ حيث تتخذ بعض الدول التخطيط لكل قطاع من القطاعات الكبرى بحيث نجد في النهاية

تخطيطًا قوميًا.

6- التخطيط على مستوى الوحدة الإنتاجية:

ويتم ذلك بتقسيم القطاعات الإنتاجية فى المجتمع إلى وحدات تتمثل فى مؤسسة أو شركة أو مصنع تضع هدفًا لها وتخطط له بوسائل وبرامج متعددة بهدف تحقيقه فى إطار متكامل مع الهدف العام من تخطيط القطاع.

سادسًا : أنواع التخطيط :-

تعددت وجهات نظر العلماء فى تحديد تصنيفات متعددة لأنواع التخطيط، نعرضها فيما يلي [1] :-

1- من حيث الأهداف:

أ – تخطيط بنياني: الهدف منه إحداث تغييرات جذرية في البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع وإقامة أوضاع جديدة.

ب- تخطيط وظيفي: يهدف إلى إحداث تغييرات فى الوظائف التي يؤديها النظام.

2- من حيث المجالات:

أ – تخطيط جزئي: ويتناول قطاعا أو مجالا واحدا من قطاعات المجتمع مثل: الزراعة – الصناعة – التعليم – الصحة وغيرها من القطاعات.

ب- تخطيط شامل: ويتناول جميع قطاعات المجتمع وأنشطته.

---

(2) منى عويس و عبله الافندى : التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية،مرجع سابق.ص ص 63–70

3- من حيث الميادين:

أ – تخطيط طبيعي: Physical Planning ويهدف إلى المحافظة على الموارد الطبيعية للمجتمع مثل التربة الزراعية، موارد المياه توزيع الطرق وخطوط الكهرباء وغيرها من الخدمات العامة.

ب- تخطيط اجتماعي: Social Planning ويهدف إلى رفع مستوى الخدمات الاجتماعية(الصحية، التعليمية ، الترويحية) وتوفير الرعاية الاجتماعية ومحاربة الجريمة والانحراف.

ج- تخطيط اقتصادي: يهدف إلى رفع مستويات المعيشة، والدخل القومي، وتوزيعه توزيعا عادلا، وتوفير الاحتياجات الضرورية لمختلف فئات المجتمع.

د- تخطيط ثقافي: يهدف إلى تنظيم شئون الثقافة، والعمل على خلق وعي ثقافي يسهم فى تكوين رأي عام مستنير.

4- من حيث: التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي:

أ – التخطيط المركزي:

ويعني قيام أجهزة التخطيط على المستوى القومي بإتخاذ القرارات الخاصة بالخطة، مع الإهتمام بعملية التنسيق والتوازن والتكامل بين جميع قطاعات المجتمع.

ب-التخطيط اللامركزي:

ويعني قيام المستويات المحلية والقطاعية والوحدات الإنتاجية اللامركزية بالمشاركة فى اتخاذ بالقرارات التخطيطية، وخاصة فيما يتعلق بإجراءات التنفيذ.

وتتضح العلاقة بين المركزية واللامركزية فى التخطيط، فى أن التخطيط المركزي على المستوى القومي يتم من خلال مشاركة المستويات المحلية اللامركزية، بالآراء والمقترحات، ثم تصدر الخطة النهائية مركزية، وعلى المستويات المحلية اللامركزية ترجمة الخطة إلى إجراءات قابلة للتنفيذ، للقيام بمهام التنفيذ.

5- <u>من حيث الفترة الزمنية:</u>

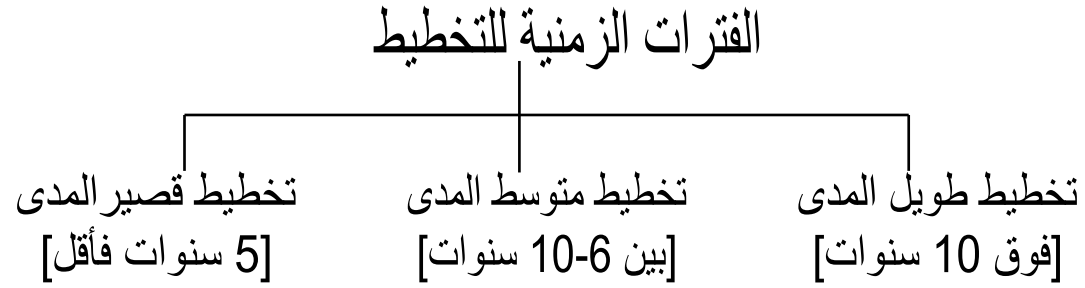

يرتبط هذا النوع من التخطيط بالفترة الزمنية لتنفيذ الخطة لأهدافها، وتنقسم إلى:

أ- تخطيط طويل المدى: يهدف إلى تحقيق أهداف إستراتيجية بعيدة المدى تصل إلى أكثر من10سنوات.

ب- تخطيط متوسط المدى: ويتم تحقيق أهدافه فى فترة زمنية

بين 6-10 سنوات.

ج-تخطيط قصيرالمدى: يهدف إلى حقيق أهداف تكتيكية قريبة المدى، وتتحدد مدتها في خمس سنوات فأقل.

6- من حيث الأنظمة الاقتصادية:

يرتبط التخطيط بالأنظمة الاقتصادية المطبقة فى المجتمع والإيديولوجية السائدة فيه، ولذا ينقسم إلى:-

أ- التخطيط الرأسمالي:

ويناسب المجتمعات التي يسود فيها النظام الرأسمالي، ويعتمد على التوجيه حيث تحاول الدول إقناع وتوجيه المؤسسات المختلفة لتوجيه نشاطها بما يحقق الأهداف العامة، وقد تلجأ بعض الدول إلى فرض سياسات ضريبية أو منح بعض الإعفاءات أو القروض كأدوات للحفز، ويعتبر هذا التخطيط جزئيا على المستوى المحلي.

ب- التخطيط الاشتراكي:

وفيه يتم استخدام جميع موارد المجتمع لتحقيق أهداف عامة، وتكون المسئولية مركزة فى يد الدولة، ويعتبر هذا التخطيط تخطيطا شاملا على المستوى القومي.

ج- التخطيط المتوازن:

وهو يجمع مميزات كل من التخطيط الرأسمالي والتخطيط الاشتراكي، ليصبح متوازنا حيث يجمع بين مسئولية الدولة

ومسئولية الأفراد فى التخطيط لتحقيق أهداف المجتمع، ويطبق حسب أنظمة المجتمع وأيديولوجيته.

7- من حيث: التخطيط الدائم وتخطيط الطوارئ:

أ- التخطيط الدائم:

وهو تخطيط طويل المدى الذي يرمي إلى تحقيق أهداف إستراتيجية بعيدة المدى، كما يتصف بالاستمرارية.

ب- التخطيط للطوارئ:

وهو تخطيط نلجأ إليه عند وجود ظروف طارئة تستدعي المواجهة والمعالجة بالخطط والبرامج، ثم يزول بزوال هذه الظروف، ويتصف بعدم الاستمرارية فهو مؤقت.

8- من حيث طبيعة المجتمع:

يرتبط هذا النوع من التخطيط بطبيعة المجتمعات المحلية المكونة للمجتمع القومي؛ حيث يشتمل المجتمع القومي على ثلاثة أنواع من المستويات المحلية سواء مجتمع صناعي أم مجتمع حضري أم مجتمع ريفي. وفيما يلى شرح كل مستوى :-

أ- تخطيط بالمجتمع الصناعي:

المقصود به التخطيط للمجتمع الذي يتميز بالخصائص الصناعية، ويمكن أن يكون شاملا لجميع الخدمات، ومن الممكن أن يكون تخطيطا جزئيا أيضًا.

ب- تخطيط بالمجتمع الحضري:

وهو التخطيط للمجتمع ذي الخصائص الحضرية، ويكون أيضًا التخطيط شاملا أو جزئيا حسب احتياجات المجتمع الحضري التي سينفذ به الخطة.

ج- تخطيط بالمجتمع الريفي:

ويعني به التخطيط للمجتمع ذي الخصائص الريفية، للنهوض به وإحداث تنمية ريفية، عن طريق تخطيط شامل أو جزئي للمجتمع الريفي.

9- من حيث: التخطيط من القمة إلى القاعدة والتخطيط من القاعدة إلى القمة:

أ- التخطيط من القمة إلى القاعدة:

يقصد به أن تتم عمليات التخطيط بدءا من القمة ومنتهيا بالقاعدة. ويتميز هذا النوع بالدقة والتنسيق، غير انه لا يتوافر فيه موضوعية تقدير الاحتياجات المحلية.

ب- التخطيط من القاعدة إلى القمة:

يقصد به أن تتم عمليات التخطيط بدءا من القاعدة ومنتهيا بالقمة. ويتميز بالدقة فى تقدير الاحتياجات الفعلية المحلية، غير انه لا يتوافر فيه الشمول والارتباط فى الإطار العام للخطة.

ويؤكد الغالبية العظمي من علماء التخطيط على أهمية الجمع بين هذين النوعين فى وقت واحد.

سابعًا: مبادئ التخطيط[1] :-

تسعي مختلف دول العالم لتحقيق تنمية سريعة، فأدرت هذه الدول أن التخطيط العلمي هو الضمان الوحيد لاستخدام الموارد القومية (المادية والطبيعية والبشرية) بطريقة علمية وعملية وإنسانية من أجل تحقيق رفاهية الشعوب، وأن التلقائية والفردية لا يمكن أن تؤدي إلى تقدم حقيقي، ويعتبر التخطيط أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة للدول النامية خاصة وأنها تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية لا يمكن مواجهتها إلا بالتخطيط كسوء توزيع الثروة، وانخفاض المستويات التعليمية، وانتشار الأمية، وانخفاض المستويات الصحية، وارتفاع معدلات الوفاة، وفي معظم الدول النامية نجد أن الأهداف المعلنة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي تتمثل فى توفير فرص العمل للأعداد المتزايدة من السكان، والحد من تفاوت توزيع الثروات، ورفع مستويات المعيشة، والنهوض بالمناطق الأشد تخلفا، وهذه الأهداف لا يمكن تحقيقها بالأساليب التقليدية، ومن ثم يصبح التخطيط الشامل هو الوسيلة الأساسية لتحقيق هذه الأهداف.

وتكون الدول النامية أحوج إلى التخطيط البنائي الذي يهدف إلى إحداث تغييرات جوهرية فى البناء الاجتماعي والنظم والعلاقات الاجتماعية السائدة، كما على هذه الدول أن تأخذ

([1]) هذا الجزء من كتاب أ.د/محمد الجوهرى وآخرون ، علم اجتماع التنمية، الهلال للطباعة، القاهرة، 1984 ، ص ص 100-101.

بـالتخطيط الشـامل الـذي يـتم علـى مسـتوى المجتمـع بمختلـف نشـاطاته وقطاعاتـه، وألا يقتصـر علـى نـوع واحـد مـن أنـواع التخطـيط كـالتخطيط الطبيعـي أو الاجتمـاعي أو الاقتصـادي أو الثقـافي، بـل ينبغـي أن تأخـذ بهـذه الأنـواع كافـة لتحـدث تغييـرات أساسية فـى كافـة ميـادين الحيـاة، ولتحقق التـوازن والتكامـل بـين مختلف المجالات والميادين.

وأشار الدكتور محمد الجوهرى فـي كتابـه علـم اجتمـاع التنميـة أن عمليـة التخطـيط لا يكتـب لهـا النجـاح إلا إذا اعتمـدت علـى مجموعـة مـن المبـادئ العلميـة والأسـس الموضـوعية حتـى تخـرج الخطـط الاقتصـادية والاجتماعيـة إلـى حيـز الوجـود متكاملـة فـى وظائفهـا، متوازنـة فـى أهـدافها، محققـة الغايـات المنشـودة، وفـي اقصـر وقـت ممكـن، وبـأدنى قـدر مـن فقـدان فـي المـواد الماديـة والبشرية، ويمكننا أن نشير فيما يلي إلى أهم المبـادئ التـي يستند إليها التخطيط فيما يلى[1]:-

1- الواقعية:

يقصـد بواقعيـة التخطـيط وضـع الخطـط علـى أسـس علميـة تسـتند إلـى حصـر الاحتياجـات الحقيقيـة للأفـراد وتقـدير دقيـق للإمكانيات الفعلية المتاحة للمجتمع ثم العمل على تحقيق أفضل مطابقة ممكنة بين الموارد والحاجات وفقا لمعايير علمية دقيقة،

([1]) هذا الجزء من كتاب أ.د/محمد الجوهرى وآخرون ، علم اجتماع التنمية، الهلال للطباعة، القاهرة، 1984 ، ص ص 101-105.

وتستلزم واقعية التخطيط تقدير الموارد والحاجات من الناحيتين الاستاتيكية والديناميكية.

ويقصد بالتقدير الاستاتيكي: إثبات الوضع القائم فى المجتمع من حيث: عدد السكان والتوزيع الجغرافي لهم، وتركيبهم من حيث السن والنوع والمواليد والوفيات، ومصادر الثروة، وأنواع النشاط مثل الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار والعمالة والبطالة والعجز والمرض والترويح والثقافة والفكر.

أما التقدير الديناميكي فيقصد به إظهار ما بين هذه العلاقات المختلفة من تفاعل وترابط وتداخل، وتوضيح العوامل المؤثرة فى هذه العلاقات واتجاهات التطور فيها.

ويتم ذلك بإجراء دراسات واقعية من شأنها الوقوف على الموارد والحاجات الحقيقية للأفراد.

ولكن تواجه الدول النامية عند إعداد خططها الاقتصادية والاجتماعية مشكلة قلة البيانات والمعلومات المتصلة بمواردها نتيجة لظروف التخلف التي عاشتها خلال فترة الاستعمار، لذلك فإن من الضروري أن تبدي هذه الدول اهتماما أكبر بتطوير أجهزة البحث العلمي والإحصاء حتى يمكن وضع الخطط على أساس علمي يقوم على تقدير الواقع والممكن بطريقة موضوعية.

2- الشمول:

يقصد بهذا المبدأ وضع الخطط الشاملة التي تتناول مختلف القطاعات الوظيفية القائمة فى المجتمع دون الإخلال بمبدأ التوازن الجغرافي.

فعلى سبيل المثال يجب على المخطط الاجتماعي عند وضع الخطة ان تشتمل على الجوانب التعليمية والثقافية والصحية والترويحية والأسرية والدينية وغيرها لما بينها من ترابط وتساند وظيفي، بالإضافة إلى ذلك أن وضع البرامج والمشروعات ينبغي أن يتم على مستوى جميع المناطق الجغرافية حتى يمكن تجنب اختلال التوازن الجغرافي للنمو.

ويقصد باختلال التوازن الجغرافي وجود وحدات إدارية أو مناطق جغرافية فى المجتمع أقل تقدما عن غيرها من المناطق في الجانبين الاقتصادية والاجتماعية، فاختلال التوازن الجغرافي يؤدي إلى عواقب اقتصادية واجتماعية، فالمناطق الأقل تقدما تعتبر مناطق طاردة للسكان، في حين تعتبر المناطق المتقدمة مناطق جاذبة للسكان، مما يترتب عليه حدوث ظاهرة الهجرة بأعداد ضخمة وبطريقة غير مخططة إلى المناطق المتقدمة، وغالبا ما ترتبط هذه الظاهرة بحدوث مشكلات اجتماعية عديدة كالإسكان، والمواصلات، والازدحام، والتلوث، وسوء التكيف الاجتماعي، فضلا عن الاستثمارات الإضافية التي قد تخصصها

الدولة لمواجهة هذه المشكلات.

3- التكامل:

يجب أن يحكم مشروعات الخطة الترابط، ومن أهم مظاهر الترابط تحقيق التكامل على مستويات مختلفة لمشروعات الخطة، فإذا ما قرر المخطط – مثلا – إنشاء مصنع فى منطقة معينة؛ فإن مبدأ التكامل يقضي بضرورة إيجاد صلة قوية بين هذا المصنع وغيرها من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة فى المنطقة، وإذا ما نظر المخطط إلى المصنع على انه مجرد وحدة إنتاجية تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية فقط، فإنه يكون بذلك قد أخل بمبدأ التكامل، إذ يجب أن يتم تحديد موقع المصنع فى إطار المنطقة التي يعتمد عليها فى مختلف نشاطاته، على أن يؤخذ فى الاعتبار التنسيق بين نشاطات هذا المصنع ونشاطات المؤسسات الأخرى، ومعنى ذلك أن ينظر المخطط إلى عناصر الحياة الاجتماعية باعتبارها كلا متكاملا حتى يمكن تحقيق تنمية شاملة غير متوزانة.

4- الاستمرار والتجدد:

من الضروري عند وضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية مراعاة مبدأ الاستمرار والتجدد، وبمقتضى هذا المبدأ يجب ألا تنفصل أية مرحلة من مراحل التخطيط عن المراحل التالية لها، فمرحلة الإعداد والتصميم لا تنفصل عن المراحل الأخرى كالتنفيذ

والمتابعة والتقويم، لذلك فإن الربط بين هذه المراحل يعتبر من أهم عوامل نجاح الخطط الاقتصادية والاجتماعية. ويظهر التجدد فى التخطيط الاجتماعي أما داخل العملية التخطيطية الواحدة بأن يعمل المخطط على البدء فى وضع الخطة الثانية بمجرد دخول الخطة الأولى مرحلة التنفيذ، أو عن طريق تعديل أساليب التخطيط وأجهزته من مشروع لآخر بحسب طبيعة المشروعات والبرامج من ناحية وفقا للظروف الزمانية والمكانية المحيطة بها من ناحية أخرى.

5- التنسيق:

يتم التنسيق على مستويين: الأول يتم بين الأهداف التي تسعى الخطة إلى تحقيقها، والثاني، يتم بين الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذ الخطة وإمكان تحقيق أهدافها.

فبالنسبة للتنسيق بين الأهداف فلكل خطة أهدافًا أساسية وأخرى فرعية، كما أن لها أهدافًا إستراتيجية وأخرى تكتيكية، ويستلزم تحقيق تلك الأهداف التنسيق بينها بحيث لا تكرر الجهود أو تتداخل إلى الحق الذي يحول دون بلوغ مستوى الموازنة الضرورية بين الموارد والحاجات، أو تتضارب بحيث تتجاذب المشروعات قوى متعارضة تؤثر فى نتائجها أو تقضي عليها قضاءً كليًا.

وفيما يتعلق بالتنسيق بين الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذ

الخطة فإن ذلك يعد من الأمور الضرورية الكفيلة بتبديد أى غموض لدى مختلف قطاعات المجتمع حول انجاز الخطة، كما أن التنسيق فى هذا المجال يدفع العمل التنموي خطوات إلى الأمام.

6- المرونة:

قد يتعرض المخطط لارتكاب بعض الأخطاء بسبب قلة البيانات والمعلومات الإحصائية حول بعض الجوانب الحياة الاجتماعية، وفي مواجهة ذلك ينبغي فى عملية التخطيط الأخذ بمبدأ المرونة، ومعنى ذلك أن عناصر الخطة يجب أن تكون قابلة للتغيير والتبديل فى ضوء البيانات الواقعية والظروف غير المتوقعة (كالحروب والكوارث الطبيعية) التي قد تطرأ، كذلك ينبغي عند أعداد الخطة مراعاة مبدأ المرونة الزمانية والمكانية. ويقصد بالمرونة الزمانية مراعاة مبدأ التغير الاجتماعي التلقائي الذي قد يحدث خلال المجال الزمني المحدد لتنفيذ الخطة.

أما المرونة المكانية فيقصد بها: أن يكون التخطيط الذي يوضع على المستوى القومي قابلا للتنفيذ على المستوى المحلي مع إجراء تعديلات طفيفة تقتضيها ظروف المجتمع المحلي أو خصائصه المميزة له.

وبالمثل يمكن للتخطيط الذي يوضع على المستوى المحلي أن تراعى فيه الظروف والخصائص العامة للمجتمع الكبير، وبحيث يكون قابلا للتنفيذ مع إدخال التعديلات الطفيفة التي تقتضيها

ظروف المجتمعات المحلية الأخرى وذلك فى حدود الإطار العام للخطة التي يراعى فى إعدادها وتصميمها الاعتبارات المكانية التي تضم الوطن الواحد.

ثامنًا : مراحل التخطيط [1] :-

يذهب علماء التخطيط إلى أن هناك أربع مراحل أساسية عند التخطيط الاقتصادية والاجتماعية هى: وضع الخطة، وتنفيذها، ومتابعتها، وتقويمها، وبالرغم من هذا التقسيم إلا أن الواقع يشير حدوث تداخل بين هذه المراحل مما يجعل من الصعب فى بعض الأحيان وضع فواصل محددة بينها، ويمكن توضيح كل مرحلة فيما يلى على حدة.

1- وضع الخطة:

يتطلب وضع الخطة وإعدادها والموافقة عليها ثم تنفيذها، تحديد مجموعة من الخطوات الفرعية فى : أ- جمع البيانات الأساطسية، ب- تحديد أهداف الخطة، ج - تصميم إطار الخطة. وسنتناول شرح كل عنصر فيما يلى :-

أ - جمع البيانات: تحتاج أجهزة التخطيط إلى قدر كاف من المعلومات المتصلة بظروف المجتمع وأوضاعه الاقتصادية والسياسية حتى تستطيع اقتراح الأهداف الأولية للخطة بصورة واقعية تجعلها قابلة للتنفيذ.

([1]) هذا الجزء من كتاب أ.د/محمد الجوهرى وآخرون،علم اجتماع التنمية، مرجع سابق،ص ص105-110.

ويمكن الحصول على البيانات الأساسية من خلال: السجلات الإحصائية أو إجراء دراسات وبحوث اجتماعية بهدف الحصول على بعض البيانات والمعلومات غير المتاحة فى السجلات الإحصائية، ويتطلب التخطيط للتنمية الاجتماعية توافر إحصاءات مختلفة تتناول مجالات السكان، والمواليد والوفاة، والقوة العاملة، والتعليم، والصحة، والإسكان، والخدمات الاجتماعية والإعلام والسياحة، وقد تواجه المخطط عدة مشكلات فى هذا المجال تتمثل في: عدم دقة وندرة البيانات الإحصائية، واختلاف مصطلحاتها من فترة لأخرى ومن مكان لآخر، وتبدو هذه المشكلة أوضح ما تكون فى الدول النامية بسبب انخفاض الوعي الإحصائي وافتقارها إلى الكفاءات العلمية فى المجال الإحصائي، والواقع أن التخطيط الناجح يتطلب توفير بيانات إحصائية على درجة عالية من الشمول والخصوصية والاكتمال والمرونة والدقة.

ب - تحديد أهداف الخطة:- بعد الانتهاءمن جمع البيانات يبدأ جهاز التخطيط فى اقتراح أهداف الخطة، ولا تنفصل أهداف الخطة الاقتصادية عن أهداف الخطة الاجتماعية، ذلك لأن التنمية الاقتصادية تجعل التنمية الاجتماعية هدفا من أهدافها من حيث أنها تستهدف فى المدى البعيد رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته، ولما كانت التنمية عملية شاملة فإن أهداف الخطط

الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تتناول جانبين: الأول إحداث تغييرات على البناء الاجتماعية بمكوناته السكانية والطبقية والسياسية والأسرية والتعليمية والصحية، بالإضافة إلى تغيير العلاقات والقيم الاجتماعية التي تتصف بالجمود وتدعو إلى التواكل والتبعية، أما الجانب الثانى: العمل على إشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية وذلك عن طريق تعليم الأفراد، وتوفير فرص العمل لهم، والقضاء على البطالة، والنهوض بالمستويات الصحية، والظروف السكنية، وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية.

ومن الضروري أن تكون أهداف الخطة الاجتماعية محددة المعالم قابلة للقياس والتقويم الموضوعي، كما أن هذه الأهداف يجب أن تتحدد فى ضوء مشاركة شعبية واسعة على أن تمارس فيها السلطات السياسية وأجهزة التخطيط دورًا حيوية.

ج - تصميم إطار الخطة:- قد يتم تصميم الخطة بأحد الطريقين:

الطريق الأول : من القمة إلى القاعدة؛ حيث تقوم السلطات المركزية وأجهزة التخطيط بهذا التصميم ثم تهبط به إلى المستويات المحلية. وفي هذه الحالة توضع برامج ومشروعات التنمية على المستوى المركزي ثم تقسم إلى خطط إقليمية لتقرها تلك المستويات.

أما الطريق الثاني: من القاعدة إلى القمة؛ حيث يبدأ التصميم من القاعدة حتى يصل إلى السلطات المركزية وأجهزة التخطيط. وفى

هذه الحالة تسير عملية التخطيط فى سلسلة من الحلقات تبدأ من القرية أو الحي حيث تقوم المجالس المحلية بدراسة الاحتياجات على المستوى المحلي بالنسبة لجميع الخدمات، وصياغة هذه الاحتياجات فى شكل برامج ومشروعات مع تحديد أهدافها، ووضع الأولويات، وتقدير التكاليف، ثم إرسال هذه المقترحات إلى وزارات الخدمات كل حسب اختصاصها، ثم تقوم كل وزارة بدراسة المقترحات الخاصة بها، وتعمل على ترتيب المشروعات حسب أهميتها فى كشف أولويات، وتبعث كل وزارة بمقترحاتها إلى أجهزة التخطيط حيث تقوم بدراساتها والتنسيق بينها، وموازنتها مع باقي القطاعات ومع الموارد المتاحة، ثم تقوم بعمل تصميم مبدئي لإطار الخطة، ومن الضروري بعد صياغة الإطار النهائي للخطة عرضه على الهيئات الشعبية والسياسية لإبداء الرأي فيه، وذلك أن المشاركة الشعبية هى دعامة أساسية من دعامات التخطيط للتنمية.

2- تنفيذ الخطة:

إن نجاح تنفيذ أى خطة يتوقف على وضوح أهدافها، وارتباطها بالاحتياجات الفعلية للسكان، ومراعاتها للإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة، ويحتاج تنفيذ الخطة إلى دراسة إجراءات التنفيذ وتحديد أولياتها وفقا للشكل المحدد فى إطار الخطة، ولضمان تقسيم العمل وتوزيع الاختصاصات ينبغي تحديد

المشـروعات التـي تقـوم بتنفيـذها الأجهـزة المركزيـة وحـدها، والمشـروعات التـي تنفـذها الأجهـزة التنفيذيـة المحليـة، والمشروعات التي تشترك فى تنفيذها الأجهزة التنفيذية القومية والمحليـة، ويجـب أن يكـون المبـدأ العـام الـذي يحكـم تنفيـذ المشروعات المختلفة هى تحقيق التعاون والمشاركة بين مختلف المستويات سواء كان ذلك فى مجال التمويل، أو تقديم الخبرات الفنيـة، أو تهيئـة الظـروف الملائمـة للعمـل، ومـن الضـروري الاستعانة بجداول زمنية تحدد مراحل تنفيذ المشروعات مع وجود مرونـة فـى التنفيذ تسمح بإدخـال تعديلات طبقـا لتغير الظـروف المحلية، وهناك مجموعة من العوامل ينبغي مراعاتها عند تنفيذ الخطة أهمها مدى توافر الإمكانيات البشرية والفنية والمادية فى كل بيئة، وعلاقة المشروع المراد تنفيذه فى الخطة بالمشروعات المنفذة بالفعل، وكذلك العلاقة بين مختلف الهيئات التي تتولى إجراءات التنفيذ، كذلك فإن التنفيذ على المستوى المحلي يتطلب بذلك جهد كبير من أجل تحقيق التنسيق بين مختلف القطاعات والنشاطات حتى يمكن تحقيق أهداف الخطة وفقا لبرنامجها الزمني المقرر.

3- المتابعة:

يتطلب نجاح خطط التنمية التعرف على طريقة تنفيذها فى ضوء اعتبارات الزمان والمكان والتكلفة والأداء، ومن الطبيعي

أن يسهم ذلك فى التعرف على مواطن الضعف وجوانب القصور فى تنفيذ المشروعات، لذلك فمن الضروري متابعة الإجراءات التنفيذية منذ بداية مراحل الخطة، وللمتابعة فى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية أهداف تطبيقية وأخرى نظرية، فمن الناحية التطبيقية : تنفيذ المتابعة فى تحديد الصورة الحقيقية للمشروعات الاجتماعية التي يتم تنفيذها، والتعرف على المشكلات والمعوقات التي تعترض سير العمل، كذلك تفيد المتابعة فى التعرف على طبيعة ومناخ العمل فى مختلف البيئات، فضلا عن أنها (أى المتابعة) تمثل أهمية خاصة بالنسبة لأجهزة التخطيط، حيث أنها قد تزود المخططين ببيانات جديدة ربما لم تكن متوافرة لديهم عند الشروع فى إعداد الخطة، وعن طريق تلك البيانات يمكن إدخال التعديلات اللازمة على تفاصيل الخطة الموضوعة، والاستفادة بها عند وضع الخطط المقبلة، وفضلا عن ذلك فإن المتابعة تساعد فى تدعيم الثقة بين المواطنين من ناحية والأجهزة التنفيذية والتخطيطية من ناحية أخرى، وبالإضافة إلى الأهمية النظرية للمتابعة : حيث تعتمد مشروعات التنمية على قيادات بشرية تتصل بالمواطنين وتتفاعل معهم، وعلى الرغم من تقدم النظريات المتعلقة بالقيادة والاتصال، إلا أن التفاعل بين الفكر والتجربة يمنح هذه النظريات قوة، ويمكن أن تتحقق الفائدة النظرية بصورة أكثر فاعلية إذا ما كانت أحكام المتابعة قائمة على

أسس موضوعية بحيث تتيح للباحثين البيانات والمعلومات التي تمكنهم من تحليل الخبرات الميدانية على أسس علمية دقيقة.

وهناك نوعان من المتابعة؛ النوع الأول: ويتم على مستوى المشروعات التي يتضمنها كل قطاع من قطاعات الخدمات، أما النوع الثاني: فيتم على مستوى القطاعات الكلية للمجتمع، وتفيد المتابعة على مستوى القطاع فى التعرف على الآثار المباشرة وغير المباشرة لمختلف المشروعات فى كل قطاع على حدة، بينما تفيد المتابعة على مستوى القطاعات الكلية للمجتمع فى إظهار العلاقات بين آثار المشروعات التي تتم فى قطاع معين على غيره من القطاعات، بل والأهم من ذلك آثار تلك المشروعات على الأهداف القومية العامة للتنمية، ولنجاح المتابعة ينبغي أن تستند أحكامها إلى أسس موضوعية بعيدة عن الاعتبارات الشخصية، والأهواء الذاتية، وأن ينظر إليها على أنها مجرد وسيلة لتصحيح الانحرافات وليست هدفا فى حد ذاتها، وإلا تحولت إلى مجموعة من الإجراءات الشكلية المضيعة للوقت والجهد والمال، ومن الممكن زيادة فعالية المتابعة إذا ما اشترك الإداريون والمشرفون والعاملون أنفسهم فى وضع خطط المتابعة وتنفيذها حتى يضمن المخططون تعاونهم وتدعيم ثقتهم فى الأجهزة التنفيذية والتخطيطية.

4- التقويم:

يهدف التقويم إلى دراسة ما حققته البرامج والمشروعات المختلفة من أهداف، والكشف عن حقيقة التغيرات التي طرأت على الجوانب المادية والمعنوية فى المجتمع، فعلى المستوى المادي يكشف التقويم عن حقيقة التغيير فى وسائل الإنتاج القومي والمحلي والمستويات المعيشية وغير ذلك من جوانب اقتصادية وبيئية، وعلى المستوى المعنوي يكشف التقويم عما حدث من تغيير فى العلاقات بين أفراد المجتمع وبين جماعاته، كما يوضح التغيرات التي طرأت على اتجاهات السكان بعد تنفيذ مشروعات التنمية، ويسهم ذلك كله فى الكشف عن مدى فعالية برامج التنمية بتوضيح مواطن القوة والضعف فيها، وبهذا المعنى فإن التقويم وسيلة تستهدف الكشف عن مدى نجاح خطة التنمية فى تحقيق أهدافها.

ويتم تقويم برامج التنمية على مستويين: الأول هو التقويم الخاص بكل مشروع أو برنامج على حدة، أما الثاني فهو التقويم على مستوى الرفاهية العامة الذي يترتب على تنفيذ مختلف المشروعات والبرامج، وما يقوم بينها من تفاعلات وتأثيرات متبادلة مما يستدعي النظر إليها فى ضوء نتائجها النهائية المتمثلة فى إشباع حاجات الأفراد.

ولتقويم برامج ومشروعات التنمية ينبغي وجود أجهزة فنية

متخصصة تتولى القيام بهذا العمل، وهناك وجهات نظر متعددة حول طبيعة هذه الأجهزة، فثمة وجهة نظر تذهب إلى أن أجهزة التخطيط ذاتها ينبغي أن تقوم بمهمة تقويم مشروعات التنمية، ذلك لأن هذه الأجهزة قادرة على الإحاطة بمحتوى الخطة وأساليبها وأهدافها عن غيرها من الأجهزة الأخرى، وأنها (أى أجهزة التخطيط) تمتلك الخبرة والمعرفة الضروريتان لانجاز عملية التقويم، فضلا عن أنها تستطيع تزويد السلطات لامركزية بنتائج التقويم، وهناك وجهة نظر أخرى تذهب إلى أن الأجهزة التنفيذية يجب أن تتولى تقويم المشروعات التي تقوم بتنفيذها، حيث أن ذلك من شأنه أن يشعر العاملين فيها بأنهم شركاء فى تنفيذ ومتابعة وتقويم البرامج والمشروعات المختلفة، ويحفزهم على التعاون الكامل مع أجهزة التخطيط، وهناك وجهة نظر ثالثة تذهب إلى ضرورة أن يقوم جهاز محايد بتقويم المشروعات، بحيث تستعين الحكومات فى تقويم برامجها بخبراء لا صلة لهم بتلك البرامج ضمانا للحياد والموضوعية، ونتيجة للصعوبات التي تنشأ عن سيطرة جهاز بعينه على عملية لتقويم، نجد كثيرا من الدول تجمع بين أجهزة التخطيط والتنفيذ عند تقويم المشروعات، حيث أن ذلك من شأنه إشاعة مناخ ديمقراطي يتسم بالمشاركة فى تحديد الأهداف، ووضع الخطط، وتنفيذ الإجراءات، ومتابعة وتقويم المشروعات.

تاسعًا : الإطار التاريخي للتخطيط:-

ذكرنا ان اصطلاح التخطيط قد اخذ شكلا تطبيقيا ظهرت آثاره من خلال إنجازات الإدارة العسكرية فى ألمانيا أثناء الحرب العالمية الأولي الا ان انتشار هذا المصطلح على المستوى العالم حدث بعد استخدامه في الاتحاد السوفيتي عام 1928.

وسنتناول عرض التخطيط على مستوى العالم من خلال العناصر التالية :

1- التخطيط فى الدول المتقدمة .

أ- الفرق بين التخطيط الاشتراكي والتخطيط الرأسمالي.

ب- التخطيط فى الاتحاد السوفيتي.

ج- التخطيط فى المجتمع الأمريكي.

2- التخطيط فى البلاد النامية .

وسنتناول شرح كل عنصر بالتفصيل فيما يلى :-

1- التخطيط فى الدول المتقدمة[1] :-

ظهر أسلوب التخطيط القومي الشامل عام 1928 فى الاتحاد السوفيتي عندما لجأت إليه ثورة أكتوبر 1917 ، ثم اتجهت الدول الاشتراكية بهذا الأسلوب لتحقيق التنمية الشاملة بعد ذلك.

(1) هذا الجزء من كتاب أ.د/ إقبال الأمير السمالوطى : مقدمة فى التخطيط الاجتماعى، مكتبة نهضة الشرق،القاهرة،1991،ص ص 32-39.

ولما كانت الدول الاشتراكية قد سبقت غيرها عن الدول فى الأخذ بهذا المنهج فقد ساد الاعتقاد بأن منهج التخطيط لا يصلح إلا فى المجتمعات الاشتراكية حيث تتركز السلطة فى يد الدولة، ولكن ما كادت الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها حتى سارعت كثير من الدول الرأسمالية إلى الأخذ بهذا المنهج بصورة مختلفة وبدرجات متفاوتة، واستطاعت الدول- الاشتراكية أو الشيوعية أو الرأسمالية- التي تأخذ بنظام التخطيط أن تحقق عن طريقه أهداف لم تكن من الممكن أن تحققها لو لم تكن تأخذ بهذا المنهج الذي يمكنها من استخدام مواردها وإمكانياتها المادية والبشرية أحسن استخدام ممكن، كما يعطيها القدرة على تحريك هذه الموارد والطاقات نحو تحقيق أهداف المجتمع فى الوقت المحدد للتنفيذ، وفي إطار أيديولوجيته وسياساته العامة والظروف.

كذلك تأخذ الدول النامية بنظام التخطيط لاقتناعها بأهميته لتحقيق تنمية سريعة، كما يعتبر التخطيط العلمي هو الأسلوب الوحيد الذي يضمن تخليصها من مشكلاتها التي ترسبت وتراكمت عبر السنين والتي أصبحت تتمثل فى خصائص البلاد النامية ذاتها.

وقد ظل النظام الرأسمالي الحر يسود دول العالم المتقدمة من منتصف القرن الثامن عشر حتى أواخر القرن العشرين أى ما يقرب من المائة وخمسين عاما، وفي السنوات الأولى من القرن

العشرين ظهرت عيوب كثيرة وانحرافات فى اقتصاديات معظم الدول، لقد أصبح من الواضح ضرورة تدخل السلطات العامة فى النشاط الاقتصادي لعلاج العيوب والانحرافات، وهكذا ظهر النظام الرأسمالي المقيد أو ما عرف باسم "الاقتصاد الموجه" ولكن سرعان ما تبين العيب الرئيسي لهذا النظام وهو تدخل السلطات العامة لحل المشكلات الاقتصادية بعد وقوعها وما يكون في ترتب عليها من آثار سيئة، وهنا ظهر "التخطيط الاقتصادي" الذي يهدف إلى رسم السياسة الاقتصادية والمالية لفترة مقبلة بما يضمن تجنب وقوع المشكلات الاقتصادية.

أ- الفرق بين التخطيط الاشتراكى والتخطيط الرأسمالى :-

يفرق شارل بتلهايم بين التخطيط الاشتراكي والتخطيط الرأسمالي بقوله ان بعض الدول الرأسمالية حاولت ان تلجأ الي التخطيط مع إنها تسود فيها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتقوم الدولة بخدمة مصالح المالكين لوسائل الإنتاج أو الذين يسيطرون عليها في نفس الوقت، لكن اقتصاديات هذه البلاد الرأسمالية لا يمكن ان تكون- في حقيقة الامر- اقتصاديات مختلطة لأنها اقتصاديات سوق حرة، ويتخذ فيها المالكون لوسائل الانتاج القرارات النهائية، وهؤلاء الملاك لا يسعون بالطبع إلى إشباع الاحتياجات الاجتماعية بل إلى زيادة أرباحهم وفي مثل هذه الظروف يظل الاقتصاد خاضعاً لقوانين إعادة إنتاج رأسمال المال،

ولإستثناء طبقة إجتماعية متميزة بالأرباح[1].

ولذا يمكن القول بأن التخطيط فى المجتمع الاشتراكي يختلف عن التخطيط المتبع فى بعض الدول الرأسمالية من حيث: أن الأول يقوم على أساس الملكية العامة لوسائل الإنتاج وإتباع التخطيط الشامل والملزم ودرجة أكبر من المركزية، بينما يقوم الثاني على أساس الاحتفاظ بمبدأ الملكية الخاصة إلا فى حالات استثنائية، ومحاولة توجيه النشاط الاقتصادي للأفراد والمشروعات الخاصة من خلال التأثير فى الحافز لتحقيق أقصى ربح والنفع الخاص.

ومن خلال العرض السابق سوف نعرض التخطيط فى الاتحاد السوفيتي كمجتمع يأخذ بالتخطيط الاشتراكي أو التخطيط الملزم Imperative planning ، والتخطيط فى المجتمع الأمريكي كمجتمع رأسمالي والذي يأخذ بأسلوب التخطيط الموجه، ثم نناقش تطور التخطيط فى المجتمع المصري.

نص للقراءة والدراسة

ب- التخطيط فى الاتحاد السوفيتي :-

كان الاتحاد السوفيتي أول من اخذ بنظام التخطيط الاقتصادي عام 1928 وذلك بهدف تحويل المجتمع الزراعي المتخلف إلى دولة صناعية متطورة ومتقدمة.

---

(1) شارل بتلهايم : التخطيط الاشتراكي والتخطيط الرأسمالي ، مجلة الطليعة ، فبراير 1965، ص 64.

وبالنظر إلى تطور التخطيط فى المجتمع الروسي، نجد أن روسيا القيصرية قبل قيام الثورة البلشفية فى 25 أكتوبر 1917 كانت دولة زراعية متخلفة بكل ما تحمله كلمة "التخلف" من معان، فقد كانت تحتل المكان الثالث عشر بين دول العالم من حيث متوسط دخل الفرد، وكان عدد سكانها سنة 1913 يزيد قليلا عن 125 مليون فرد، منهم حوالي 100 مليون يعملون بالزراعة، ولم يزد عدد العاملين بالصناعة عن ثلاثة ملايين فرد، ولا شك أن الحرب العالمية الأولى تعتبر خير دليل على مدى ضعف الاقتصاد السوفيتي قبل قيام الثورة، فلا أحد يجهل أن أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى قيام ثورة عام 1917 هو ضعف الجيش الروسي نتيجة ضعف الصناعة الروسية التي لم تكن قادرة على إمداد الجيش بما كان يحتاج إليه من أسلحة وذخيرة وعتاد، ونخلص مما تقدم إلى أن الاقتصاد السوفيتي كان حتى قيام الثورة البلشفية الكبرى فى حالة من التأخر والارتباط، ويعتمد بصفة أساسية على الزراعة، وبعد قيام الثورة البلشفية سنة 1917 حاول الحزب الشيوعي الروسي تطبيق الآراء والتعاليم التي نادى بها "كارل ماركس" فى منتصف القرن التاسع عشر حيث قامت الحكومة بتأميم الأراضي الزراعية بما فى ذلك الأراضي التي كان يملكها صغار المزارعين، وقد شمل التأميم أيضًا الصناعة والتجارة، والواقع أن الإسراع فى التأميم دون إجراء دراسات

متعمقة للظروف السائدة ودون إدخال نظام للحوافز لضمان زيادة الإنتاج، وبالإضافة إلى الفوضى التي سادت فى قطاع الزراعة، وتذمر كثير من الأفراد فى قرارات التأميم ولاسيما فى أواخر عام 1920، كان ذلك أدى إلى نتائج سيئة حيث هبط الإنتاج الزراعي حتى بلغ عام 1920 نصف ما كان عليه عام 1913، وهبط الإنتاج الصناعي إلى خمس ما كان عليه عام 1913.

ومن ثم فقد أعلن لينين فشل السياسة الاقتصادية خلال فترة 1917-1921 ورأى ضرورة وجود فترة انتقالية تطبق خلالها رأسمالية الدولة حتى يمكن أن ينتقل الاقتصاد السوفيتي من الرأسمالية إلى الاشتراكية والشيوعية، ومن هنا بدأت روسيا من أواخر عام 1921 فى تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة New Economic policy والتي تقضى بالتراجع جزئيا ومؤقتا عن التأميم وإعطاء قسط من الحرية للأفراد لإقامة بعض المشروعات.

والواقع أن هذه السياسة قد أدت إلى نهضة الاقتصاد السوفيتي زراعيا وصناعيا، وفى عام 1927 قرر المسئولون فى روسيا إنهاء "السياسة الاقتصادية الجديدة" لأنه من جهة يبدو أن هذه السياسة قد أدت الغرض منها وهو وجود فترة انتقال من الرأسمالية الفردية إلى الاشتراكية الشيوعية، ومن جهة أخرى فكانت هناك رغبة أكيدة فى الإسراع بخطى التصنيع الكامل للبلاد،

وفى أواخر 1928 بدا الاقتصاد السوفيتي يدخل فترة جديدة فى حياته حيث بدأت روسيا فى إتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي، وقد شهد الاقتصاد السوفيتي منذ ذلك الوقت وحتى اليوم تنفيذ تسعة خطط "الخطة الخمسية الأولى (1929-1933)، الخطة الخمسية الثانية (1933-1937)، الخطة الخمسية الثالثة (1937-1940) وكان من المفروض أن تمتد هذه الخطة حتى عام 1942 ولكن تنفيذها توقف عام 1940 بسبب الحرب العالمية الثانية، الخطة الخمسية الرابعة (1946-1950)، الخطة الخمسية الخامسة (1951-1955)، وفى عام 1956 بدا الاتحاد السوفيتي فى تطبيق الخطة الخمسية السادسة، وكان المفروض أن يعتمد تنفيذها حتى عام 1960، ولكن في أواخر عام 1957 أعلن الرئيس خروشوف أن تنفيذ هذه الخطة سيتوقف وسيتم إعداد خطة جديدة لتغطي فترة سبع سنوات وفى آخر يناير 1959 بدا الاتحاد السوفيتي فى تطبيق خطة جديدة لتغطي فترة سبع سنوات أى حتى يناير عام 1965، وفى عام 1966 بدا الاتحاد السوفيتي فترة سبع سنوات أى حتى يناير عام 1965، وبدأ الاتحاد السوفيتي فى تنفيذ الخطة الخمسية التاسعة عام 1971 .

نص للقراءة والدراسة

ج- تطور التخطيط فى المجتمع الأمريكى:

يلاحظ أن الدول الغربية حاربت فلسفة التخطيط الكامل حربا شعواء إلى أن حلت بها الأزمة الاقتصادية عام 1930، وأصبح النظام الرأسمالي مهددًا تهديدًا شديد بكارثة وتدهور، وتدهور بها الاقتصاد القومي تدهورا كبيرا، فقام بعض الاقتصاديين الرأسماليين بالمطالبة بتدخل الدولة المباشر فى الجهاز الاقتصادي، ونجد أن الولايات المتحدة والتي كانت متمسكة بالاقتصاد المرسل والحرية الاقتصادية أصبحت منذ عام 1935 لا تجد غضاضة فى أن تأخذ بالتخطيط الاقتصادي، متأثرة بنظريات لبورد كينز فقد أخذت الحكومة المركزية فى إقامة السدود والطرق الرئيسية ومعسكرات العمل للعاطلين وبناء المساكن وفي الإشراف على مشروعات الرعاية الاجتماعية؛ كالضمان والتأمينات الاجتماعية والخدمات الصحية والخدمات التعليمية فى مراحلها المختلفة، ومن ابرز مشروعات الحكومة الأمريكية مشروع وادي تنسي؛ وهو برنامج شامل متكامل حول الوادي القاحل إلى مزارع خصبة وأقيمت فيه المصانع ومصادر الطاقات الكهربائية الضخمة وشارك الأهالي فى التخطيط والإدارة والرقابة والتقويم وهذا ما يسمى هناك Grassroots أى ديمقراطية القاعدة.

وقد أخذت الدول الرأسمالية ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية بأسلوب التخطيط الشامل للأسباب الآتية:

1-الأزمات الاقتصادية وخاصة عام 1930 وعدم تأثر الاتحاد السوفيتي بها لأخذه بالتخطيط الشامل.

2-الضغوط والتحديات الداخلية.

3-الصراع الدولي والمنافسة.

4-نجاح التخطيط فى الدول الاشتراكية.

5-نجاح ذلك الأسلوب فى تحقيق أهداف الدول الرأسمالية عند استخدامه فى الحرب.

6-نجاح التخطيط فى الهند كدولة رأسمالية.

ويعتبر التخطيط الاجتماعي فى المجتمع الأمريكي أسلوب للتدخل ينصب على النظامين الأسري والاقتصادي لأنهما أساس المجتمع، فالتخطيط للرعاية الاجتماعية يتم عند حدوث وتصدع أو خلل فى احد النظامين أو كلاهما.

والتخطيط فى ممارسته فى أمريكا لم يسير على وتيرة واحدة، فأحيانا يأخذ الطابع الفردي وأحيانًا يأخذ الطابع المجتمعي حسب الفلسفة السائدة فى ذلك الوقت وعلى ذلك فإنه عندما أنشأت جمعيات تنظيم الإحسان والمحلات الاجتماعية سنة 1827 وكان الهدف منها التنسيق بين المؤسسات الخيرية التي كانت تمد المحتاجين بإعانات مادية حتى لا يحدث التكرار والازدواج فى تقديم الخدمات، فالتخطيط هنا كان يأخذ طابع التخطيط الفردي العلاجي الالكينيكي Clinical therapeutic planning،

ولكن عند حدوث الأزمة الاقتصادية سنة 1930 وما أحدثته من اضطراب فى بناء المجتمع ووظائفه وظهرت فى تلك الفترة آراء كنز فوجدت المناخ الملائم لكي تطبق فيه وأصبح تدخل الدولة على أساس قومي حيث أن هناك مشكلات قومية كالبطالة والجوع وسوء المساكن وانخفاض الأجور فاخذ التخطيط الاتجاه المجتمعي حيث أن التدخل قومي وشامل ويقوم على المركزية وظل الحال كذلك حتى أواخر الأربعينات.

وفى بداية الخمسينات اخذ التركيز على مواجهة مشكلات قطاعية ونوعية حيث بدأت فى الظهور مشكلة الزنوج والهجرة المستمرة فظهر التخطيط القطاعي على مستوى القرية والجيرة وكان طابع التدخل علاجي.

2- التخطيط فى الدول النامية :-

هناك مجموعة من الاتجاهات و المحددات التى تحكم التخطيط في الدول النامية يمكن إجمالها في العناصر التالية[1]:-

أ- الدول النامية كمجتمعات تغلب فيها محدودية الموارد وكثرة الاحتياجات وتحتاج التنمية فيها إلى الاعتماد على العلم والاستفادة من الخبرات الناجحة في المجتمعات الاخرى .

([1])هذا الجزء من كتاب أ.د. إقبال الأمير السمالوطي التخطيط الاجتماعي ، مرجع سابق ،ص ص254-255.

ب- إن التخطـيط للتنميــة أصــبح ضــرورة لا غنــى عنهــا فــى المجتمعات النامية حيث أن هذا الاسلوب يكفل تحقيق الأهداف التنموية المجتمعية فى اقصر وقت واقل جهد وتكلفة وبأدنى قدر من ضياع الموارد المادية والبشرية المحدودة .

ج-إن التخطيط أصبح ضرورة وحتمية استوجبت طبيعة العصر من جهة وظروف البلاد النامية من جهة أخرى والتقدم العلمى والتكنولوجيا من جهة ثالثة.

ء- التخطيط الشامل يعتبر انسب أنواع التخطيط للدول النامية من منطلق انه يعني بتعبئة وتنسيق كافة الجهود وتوجيه جميع الإمكانات و الطاقات في جميع القطاعات و المستويات كما يعتبر اقصر الطرق التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية في إطارها الزمني و المادي المحدد .

هـ- من الضروري ارتباط التخطيط بسياسة الدولة في الدول النامية حيث تترجم أهداف هذه السياسة إلي أساليب إجرائية في شكل برامج ومشروعات تنتهي بتحقيق هذه الأهداف المجتمعية.

و- مشاركة المواطنين في التخطيط في الدول النامية أمر تستوجبه الديمقراطية حيث إن ذلك يكفل للتخطيط الواقعية ومن ثم النجاح والمساندة الشعبية في تنفيذ الخطط الناجمة عنه.

ل – من الضروري أن تتمشي فلسفة التخطيط في البلاد النامية مع الاعتبارات الإنسانية بمعني انه يجب تبتعد الدول النامية عن وضع خططها للتنمية معتمدة في ذلك علي استغلال طبقة لطبقة ولا علي أساس التضحية بجيل في سبيل الأجيال المقبلة.

وسنأخذ مصر كمثال للتخطيط فى الدول النامية .

- تجربة التخطيط فى مصر[1]:

يلاحظ أن المجتمع المصري اتسم ببعض الخصائص والصفات فى أنظمته الاجتماعية والاقتصادية، وذلك فى الفترة قبل ثورة 1952 أى قبل الاتجاه نحو التخطيط، وفهم هذه الخصائص تفيدنا فى فهم التجربة التخطيطية فى مصر واهم هذه الخصائص:

1- كان النظام الاقتصادي نظاما زراعيا يرتكز على الإنتاج الأولي وتصديره للخارج، مع وجود علاقات وروابط شديدة بينه وبين الاقتصاد الانجليزي ناشئة عن السيطرة السياسية والتحكم الاقتصادي، فقد كانت مصر بلدا تابعا بتبعية اقتصادية وسياسية شبه كاملة لانجلترا.

2- كان اقتصادا قائما على متناقضات طبقية عميقة بدت مظاهرها فى أكثر من ناحية من نواحي الحياة الاقتصادية

(1) هذا الجزء من كتاب أ.د.إقبال الأمير السمالوطى : مقدمة فى التخطيط الاجتماعى، مرجع سابق، ص ص 40-46.

والاجتماعية، فتراكم الثروات واستقلال أصحاب رؤوس الأموال من ناحية، والفقر والجهل وسوء الأحوال الاجتماعية من ناحية أخرى، واستثناء قلة من كبار ملاك الأراضي الزراعية بجزء كبير من الثروة الزراعية، بينما تفتت الجزء الآخر إلى ملكيات صغيرة مع وجود عدد كبير من المعدمين من ناحية ثالثة ثم وجود قلة من الرأسمالية تحتكر ملكية رؤوس الأموال فى نطاق الصناعة والتجارة والائتمان يساندها رجال الحكم والنفوذ الأجنبي مما أدى إلى وجود فجوة عميقة بين طبقة كبار الملاك الزراعية والرأسمالية وطبقة صغار الفلاحين والعمال والأجراء.

وفي ظل هذه الظروف قامت ثورة يوليو 1952، وكان لزاما إتباع الأسلوب العلمي متمثلا فى أسلوب التخطيط حيث بدأ التحضير للخطة الخمسية الأولى بالإعداد لها منذ عام 1957، فقد أوكلت للجنة التخطيط القومي هذا العمل على أن يبدأ التنفيذ الفعلي لها 1960/1959، وكان الهدف إعداد خطة عشرية مقسمة إلى خطتين خمسيتين. وقد تلخصت أهداف الخطة في هدفين أساسيين هما: مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات، وعدالة توزيع هذا الدخل مما يحقق الرفاهية لكل فرد في المجتمع.

ومع تغير الظروف السياسية التي مرت بها مصر بعد عدوان 1967 وانعكاس آثار هذه الظروف على كافة القطاعات

والأنشطة مما ترتب عليه تعديل الأهداف والخطة والعمل على أساس خطط سنوية بعد أن تحول الاقتصاد المصري إلى اقتصاد حرب، وتحددت أهداف هذه الفترة في:

1- استكمال المرحلة الثانية للسد العالي وإقامة محطات توليد الكهرباء.

2- إقامة دعامة قوية من الصناعات الاستهلاكية، والتوسع فى إنتاج السلع الاستهلاكية.

خصائص تجربة التخطيط فى الفترة (1952-1965) :-

اعتمدت تجربة التخطيط المصرية خلال هذه الفترة الأولى على عده خصائص هى:

أ- التخطيط المركزي: مركزية الدولة وقيادة القطاع العام فى كل الأنشطة سواء المتصل منها بالإنتاج أو الخدمات.

ب- أخذت التنمية بأسلوب التخطيط الجزئي فى البداية ثم التخطيط الشامل فى الفترة من 60-1965.

ت- جهاز بيروقراطي – تكنوقراطي.

ث- الموارد الذاتية إلى حد كبير وعلى الخارج بدرجة محدودة.

ج- هيمنة القيادة الكارزمية الملهمة لعبد الناصر على مسيرة هذه الجهود التنموية بما انطوت عليه هذه الهيمنة من ايجابيات وسلبيات، فقد كانت تنمية فوقية تستند إلى شخصية الزعيم وتتم من خلال جهاز بيروقراطي – تكنوقراطي قوامه أبناء الطبقة

الوسطى بكل شرائحها العسكرية والمدنية، ودون مشاركة شعبية حقيقية فى اتخذا القرارات الكبرى سياسية كانت أو اقتصادية، ذلك رغم انتفاع الطبقات الشعبية الدنيا فى الريف والحضر بنصيب وافر من ثمرات التجربة فى التنمية.

التخطيط فى فترة السبعينات :-

صدور قانون ينص على أن "التخطيط فى مصر يقوم على مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ" بمعنى إقرار الخطة القومية الشاملة على المستوى المركزي(يقوم بإعداد الخطة وتجميع بياناتها والدراسات المرتبطة بها الجهاز المركزي للتخطيط وهو الذي يتمثل فى وزارة التخطيط) إلا أن دراسة تجربة التخطيط فى فترة السبعينات توضح انه لم تنفذ غير خطط وبرامج سنوية على مدى هذا العقد، أى انه لم تكن هناك خطة خمسية ثابتة بالمعنى المفهوم، بل كانت خطط سنوية ولم تتضح الرؤية أمام المخططين إلا عام 1973، حين بدأت الخطة الانتقالية 1975/74 والعمل بها لحين إعداد الخطة الخمسية 78-82.

خصائص التخطيط خلال فترة السبعينات :-

أوضحت دوافع التجربة التخطيطية خلال هذه الفترة أن هناك سمات بارزة لهذه المرحلة تتمثل فى:-

1- إهمال مبدأ التخطيط وإضعاف أجهزته.

2- تشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية والانفتاح

الاقتصادي.

3- الهجوم على القطاع العام وتجميده بهدف إطلاق الحرية الجديدة للقطاع الخاص واتجاهه إلى المشروعات الخدمية والإنتاجية.

4- ظهور الكثير من المنتجات الجديدة وخلق المنافسة فى قطاع البنوك.

5- ظهور مشروعات جديدة يشترك فيها التمويل الأجنبي.

وأخيراً يمكن القول بان التخطيط جهد حقيقي موجه، ومحكوم بشروط نظرية وتطبيقية على مستوى عالٍ من الدقة لتحقيق أهداف محددة فى زمن محدد، وبجهد ومال محددين تحديدًا دقيقا، فإهمال الجزئيات والتفاصيل يشكل عائقا للتخطيط التنموي، ويفضل خبراء التخطيط الجادون إتباع سياسة المراحل لتخطي قطاع بعد آخر لتسهل عملية التنفيذ، والإشراف والتقييم والترشيد بصورة مستمرة .

وتحاول هذه المجتمعات بقدر الإمكان اجتياز الهوة الاقتصادية التى تفصل بينها وبين الدول المقدمة في أقل فترة زمنية ممكنة، كما تحاول أن تجتاز فترة الانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم وذلك بإجراء تغييرات عديدة الجوانب في التنظيمات الاجتماعية القائمة وتغيير العادات والتقاليد السائدة إلي جانب تنمية عادة الادخار حتى تصبح سلوكاً عند الفرد و الجماعة

لاسيما إذا ما تذكرنا ضآلة موارد هذه الدول النامية بالنسبة للآمال التى يراد تحقيقها خلال فترة زمنية محددة .

للتخطيط أهمية بصفة عامة في تنمية موارد المجتمعات والتخطيط الاجتماعى بصفة خاصة في تنمية العلاقات الاجتماعية عن طريق برامج الإنعاش الاجتماعى والاقتصادى. فهو ضرورة ملازمة للخطة على كافة المستويات ابتداء من المجتمع المحلى إلي المستوى الإقليمي وصولا إلى المستوى القومى .

أما عن أخذ الدول النامية بإسلوب التخطيط يتضح ان التغيرات التي حدثت في الدول النامية جعلت هذه الدول لديها القناعة بأهمية التخطيط للتنمية. فالتخطيط أصبح ضرورة وترجع ضرورته وحتميته إلى طبيعة العصر من ناحية وظروف البلاد النامية من ناحية أخرى: فمن حيث طبيعة العصر: فقد أصبح التخطيط العلمى احدى سمات العصر الحاضر وخاصة بالنسبة للدول التى بدأت حكومتها تضطلع بمزيد من المسؤوليات والتبعات فى الميادين الاجتماعية والاقتصادية.

ولتخليص الدول النامية من المشكلات التي تراكمت عبر السنين اتجهت هذه الدول إلى الأخذ بإسلوب التخطط للتنمية كما يلى:

عاشراً : أسباب ودوافع الأخذ بأسلوب التخطيط للتنمية فى الدول النامية :-

هناك أسباب عديدة دفعت عدد كبير من الدول النامية إلي الأخذ بإسلوب التخطيط للتنمية ومن هذه الأسباب ما يلى :-

1- إن هذه الدول تحاول أن تجتاز الهوة الاقتصادية بينها وبين الدول الأكثر تصنيعا فى أقل فترة زمنية ممكنة، ومن الملاحظ أن الفروق اليوم بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة هى أقوى مما كانت عليه فى الماضى، وقد ترتب على ذلك ان الدول الحديثة النمو تواجه مشكلات جديدة لم تواجهها الدول المصنعة قديما، حيث تواجه الدول الحديثة النمو منافسة شديدة من أجهزة اقتصادية أكثر تقدما.

2- إن الانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم يتطلب إجراء تغيرات عديدة الجوانب فى التنظيم الاجتماعى القائم للإنتاج والاستهلاك فى المجتمعات الحديثة النمو، وان ما تحاوله هذه المجتمعات هو فى الواقع دفع عجلة التطور بسرعة أكثر من هذه السرعة التى تتبعها الظروف الحالية السائدة فى هذه الدول .

3- إن الموارد المتاحة فى البلاد المتخلفة والتى هى فى سبيلها إلي النمو هى ضئيلة نسبيا بالنسبة إلى ما يراه تحقيقه فى خلال

فترة تاريخية قصيرة وكل هذه عمليات تحتاج الى تخطيط على أسس علمية

4- أدركت غالبية المجتمعات النامية ان التخطيط العلمى هو الضمان الوحيد لاستخدام جميع الموارد والطاقات والقوى الوطنية بطريقة علمية وعملية وإنسانية لتحقيق الخير لجموع الشعب وتوفير الرفاهية لهم.

عاشرًا: المعوقات التى تواجه الدول النامية للتخطيط للتنمية:-

بالرغم من أهمية التخطيط بالنسبة لهذه الدول إلا أن حركة التخطيط تصادفها الكثير من العقبات المتعلقة بالواقع الاجتماعي نذكر منها على سبيل المثال مايلى : -

1- يوجد في الدول النامية قوى معطلة بنسبة كبيرة وتلجأ الدولة إلى تشغيل هذه القوي بأية وسيلة لعلاج ظاهرة البطالة.

2- اعتماد الدول النامية على الصناعات الخفيفة هو في واقع الأمر ضرورة تمليها عليها ظروفها الاجتماعية والاقتصادية بسبب سهولة استخدام هذه الصناعات محليا مما يشجع على الاستهلاك في حين أن دخول هذه الدول النامية مرحلة الصناعات الثقيلة يعد أمرا على جانب من الأهمية ، ويعرضها في كثير من الأحيان الى زيادة خطر التضخم وفرض تكاليف ثقيلة لا تتحملها ميزانية المجتمعات النامية .

3- تكديس الموارد المحلية لخطة الاستثمار .

4- هنالك بعض المعوقات التى تحول دون زيادة الوعاء الضريبى في الدول النامية منها : وسائل التهرب من دفع الضرائب مع ضعف جهاز الضرائب وعجزه ، كما يوجد قطاع غير نقدى كبير في المناطق الريفية التى لا يمكن أن تحصل منها على المال اللازم عن طريق الوسائل الضريبية العادية .

5- أن حجم المدخرات في الدول النامية ضئيل إذا قيس بمعدل الادخار فى الدول التى تقدمت وذلك بسبب انخفاض الدخل الفردى إلي جانب وجود ظاهرة البطالة المقنعة أو العمالة الجزئية خاصة في المناطق الريفية .

<u>اثنى عشر: معوقات التخطيط للتنمية الاجتماعية :-</u>

تواجه عمليات التخطيط للتنمية الاجتماعية معوقات تحول دون تحقيق التنمية الاجتماعية منها مايلى :-

1. **الاعتماد على نماذج تخطيطية مستوردة من مجتمعات لا تتوافق ظروفها مع ظروف المجتمع.**
2. **زيادة حجم السكان الذى يعتبرا معوقاً إذا لم يقابله زيادة فى الطاقة الإنتاجية لأفراد المجتمع .**
3. **قلة الموارد وضعفها وعدم قدراتها عل المساهمة فى إعداد الموارد البشرية.**

4- النقص الشديد فى معرفة حصر البيانات والمعلومات اللازمة مما يترتب عليه نقص المعرفة التى يجب ان تتوافر لأجهزة التخطيط.

5- زيادة الفجوة بين الموارد والإمكانيات المحددة وبين الحاجات والمشكلات المتزايدة لأفراد المجتمع.

أسئلة للتفكير والتقييم الذاتي

السؤال الأول: ضع المصطلح أمام ما يناسبه من تعريف؟

التعريف	المصطلح
وجود وحدات إدارية أو مناطق جغرافية فى المجتمع أقل تقدما من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية عن غيرها من المناطق.	
يعتبر أول من أدخل لفظ التخطيط فى تعريفه للنشاط القائم فى المجتمع الاقتصادى النمساوى"شادوييك" عام 1910.	
يهدف التخطيط الاجتماعي إلى رفع مستوى الخدمات الاجتماعية، وتوفير الرعاية الاجتماعية.	
أول الدول التي اخذ بنظام التخطيط الاقتصادي عام 1928 وذلك بهدف تحويل المجتمع الزراعي المتخلف إلى دولة صناعية متطورة ومتقدمة.	

السؤال الثانى: ضع علامة صح فى حالة الاجابة الصحيحة وضع علامة خطأ امام الاجابة الخاطئة من العبارات التالية؟

1- من خصائص التخطيط ارتكازه على أساسين هما: نظري وتطبيقي( ).

2- تعتبرالأهداف تكتيكية أهداف جزئية من مجموعة الأهداف الإستراتيجية ويتم تنفيذها وتحقيقهاعلى فترات زمنية قصيرة( ).

3- يعتبر التخطيط وظيفيًا ٌإذا أحدث تغييرات جذرية في البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ( ).

4- التخطيط المتوسط المدى هو تخطيط يهدف إلى تحقيق أهداف قريبة المدى ويمكن ان تكون مدتها 6 سنوات( ).

5-يقصد بشمولية التخطيط: وضع الخطط على أسس علمية تستند إلى حصر الاحتياجات الحقيقية للأفراد وتقدير دقيق للإمكانيات الفعلية المتاحة للمجتمع( ).

6-يعتبر تطبيق بعض نماذج تخطيطية تنموية أجنبية لا تتفق مع واقع الدول النامية من معوقات التخطيط للتنمية.

7-يعتبر قلة حجم المدخرات في الدول النامية اذا تم قياسة بمعدل الادخار معوق من معوقات التنمية.

8-لا يضع المخططون أهمية لدور المشاركة الشعبية فى مرحلتى التخطيط أو التنفيذ ولذا فهى معوق رئيس من معوقات التنمية.

9-التخطيط من أجل التنمية نوع من السلوك الذي يخضع إلي

تقدير واع للتوقعات المستقبلية.

10- التخطيط وفقاً لحسن عبدالقادر هو التوجيه الواعي لموارد المجتمع لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

11- من ضمن المعوقات التى تواجه الدول النامية للتخطيط للتنمية قلة الموارد المالية داخل الوعاء الضريبي.

<u>السؤال الثانى :-</u>

1- اشرح المعوقات التى تواجه الدول النامية للتخطيط للتنمية؟

2- أسباب الأخذ بأسلوب التخطيط في الدول النامية؟

الفصل الثالث

التخطيط للتنمية بالمشاركة.

أولاً : المقصود بالمشاركة .

ثانياً : تصنيف التخطيط بالمشاركة .

ثالثاً : مبادئ المشاركة .

رابعاً : صور المشاركة .

خامساً : درجات المشاركة .

سادساً : أهمية المشاركة في عملية التنمية .

تمهيد

لقد اهتم العقد الماضي بتحفيز وتوجيه الجهود لتحقيق منهج التخطيط بالمشاركة إلا أن مفهوم التخطيط بالمشاركة ليس جديد، فبنهاية الأربعينات كانت المبادرات الأولى لدعم أعمال التنمية والتطوير بالدول النامية من خلال المشاركة لتحقيق التنمية، وفى الستينات كان هناك جهد كبير للمبادرات الداعية إلى دعم منهج التخطيط بالمشاركة من خلال انخراط المواطنين المحليين فى الجهود لتحسين الوضع المعيشي لمجتمعاتهم، وحثهم للمشاركة وان يصبحوا أكثر تفاعلا بشكل مباشرة لأخذ دور فى تنفيذ مخططات التنمية.

وعرفت اللجنة الدولية المعنية بالتنمية والتخطيط سنة 1987 المشاركة بأنها واحدة من أهم المبادئ الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة وعند التطرق لمفهوم المشاركة فنقصد أن يتشارك الجميع ممن يتأثرون بالقرارات التنموية وفي تحديد غاياتها وأهدافها في عملية صناعتها أو تنفيذها أيضاً. ومن ثم يمكن النظر للمشاركة العامة هنا على أنها جزءاً رئيسياً من عملية التخطيط ومع أن الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الأوروبي تُشير إلى ضرورة وجود مبدأ المشاركة العامة في كافة مراحل عملية التخطيط وصولاً لعملية تنفيذها إلا أن المشاركة العامة الفعلية لا تزال دون المستوى المطلوب .

أولاً : المقصود بالمشاركة :-

يعتبر مفهوم المشاركة الشعبية من أهم الموضوعات التي تشغل بال علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والإدارة كما تشغل بال السياسيين والتنفيذيين سواء كان ذلك في الدول النامية أو الدول المتقدمة ، ولقد أخذ لفظ المشاركة الشعبية في الانتشار بكثرة بين المخططين ورجال الإدارة خلال العقد الماضي وذلك على المستويين القومي والعالمي .

وسوف نعرض بعض هذه التعريفات بشيء من الإيجاز.

يعني مفهوم " المشاركة الشعبية " المشاركة في النواحي السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية على اعتبار أن المجتمع مثلث الأطراف تربطه هذه النواحي الثلاث.

كما يقصد بالمشاركة العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف.

وتعرف المشاركة في التنمية إلى " أنها عملية إشراك لجميع أصحاب الشأن بصورة متساوية ونشطة في صياغة سياسات التنمية واستراتيجياتها، وفي تحليل وتخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم النشاطات الإنمائية ويتعين من أجل إتاحة الفرصة لوضع عملية تنمية أكثر عدلاً تمكن أصحاب الشأن المحرومين

من زيادة مستوى معارفهم، وتأثيرهم وسيطرتهم على سبل معيشتهم بما في ذلك مبادرات التنمية التي تؤثر فيهم.

كما تعرف الأمم المتحدة مشاركة المواطنين في التنمية بأنها " مساهمة جماهير الأهالي الفعلية في عمليات اتخاذ القرار لتجديد الأهداف المجتمعية وحصر وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وكذلك مساهمات الأهالي التطوعية في برامج ومشروعات التنمية ".

وتشير المشاركة في عمليات التنمية الريفية بأنها " كافة الجهود التي يبذلها المواطنون للتأثير في الإدارة ومعاونتها في اتخاذ وتنفيذ القرارات والسياسات التي تتجاوب مع احتياجاتهم وتحقق الصالح العام، والمشاركة قيمة اجتماعية في ذاتها وأسلوب اجتماعي يحقق مزايا عديدة.

أشار كوهين (1973) بأنّ المشاركة تتضمن اشتراك المواطنين في عملية اتخاذ القرارات، في إنجاز برامج التنمية المحلية، كذلك اشتراكهم في الاستفادة من هذه البرامج وفي الجهود لتقييم مثل هذه البرامج.

<u>ثانياً : تصنيف التخطيط بالمشاركة :-</u>

قام ملبرث(1965) Milbrath بتصنيف التخطيط بالمشاركة إلى ثلاث مستويات أساسية وفقاً لسلوك مشاركة أفراد المجتمع المحلى وفقاً لما يلى :-

المستوى الأول :-

والذى يدعى " اللامبالاة " يركز فيه ملبرث على أن شكل مشاركة سكان المجتمع المحلى لا تتعدى أكثر من رد على الاستبيانات والتصويت بدون علم، وبذلك يجد أنهم يلعبون دور المشاهدين كما يفتقرون إلى تفاعلهم مع القرارات المصيرية التى تهم مجتمعهم .

المستوى الثانى :-

يكون بين سكان مواطنين المجتمع المحلى وبين الجهات الرسمية نوع من التواصل من خلال مشاركتهم فى المنتديات العامة واللجان الرسمية وهم يمثلون المستوى الثانى والذى أطلق علية "الانتقالي".

المستوى الثالث :-

وفيه يحدث أعلى مستوى من المشاركة ويسميه ملبرث "المقاتل" والذى يصبح فيه المواطن جزء فى الحقيقة من عملية اتخاذ القرارات ويحصل على مسئولية وتمثيل فى اللجان مثل لجنة التخطيط أو يساعد فى تأسيس وتنظيم الجمعيات العامة .

ثالثاً : مبادئ المشاركة :-

ولذا تقوم المشاركة على أربع مبادئ هي :-

(1) لا تعني المشاركة مشاركة أفقية فقط أي بين أناس من طبيعة واحدة وإنما مشاركة أفقية ورأسية بين مختلف المستويات والهيئات.

(2) اتخاذ القرار من أجل التخطيط وأولوياته لا يجب أن تزاوله مجموعة فقط تعتبر نفسها صفوة المجتمع وهي الجديرة بتحديد الأولويات واتخاذ القرارات، وإنما لابد أن تكون المشاركة الشعبية واسعة النطاق.

(3) يجب أن يعكس التخطيط احتياجات الناس بصفة خاصة بالإضافة إلى أن نماذج خطط التنمية لا يجب أن تضعها الصفوة فقط وإنما تشارك في وضعها الجماهير .

(4) يجب أن تتضمن عملية المشاركة عملية الضبط والرقابة والمشاركة في اتخاذ القرار بجانب تبادل الآراء بين القاعدة والقمة والعكس .

رابعاً : دوافع المشاركة الشعبية :-

وتعتبر المشاركة أو التطوع ضرورة مجتمعية لازمت المجتمع منذ القدم واستمرت حتى الوقت الحالي، إذن فلابد من وجود دوافع قوية لدى المتطوعين تجعلهم يقبلون على التطوع. وتتحدد دوافع المشاركة من خلال الإجابة على تساؤل مؤداه لماذا يشارك المواطنون ؟

وتختلف هذه الدوافع، فمنها ما هو اجتماعي أو نفسي أو اقتصادي، كما أن هذه الدوافع تختلف من فرد لآخر. كما تتبلور هذه الدوافع من خلال السياق الاجتماعي والسياسي الذي يرتبط به الفرد ويتعامل معه، وما يحكم هذا السياق من قيم وتوجهات استراتيجية ومبدئية، أو نتيجة لانفتاح الفرد أو الجماعة على العالم الخارجي سواء بالاحتكاك المباشر بهذا العالم ومعطياته أو التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري وما تبثه ومن وسائل تنطوي على مضامين سياسية مباشرة أو غير مباشرة .

ومن الدوافع التي تدفع المواطن للمشاركة سياسياً أو اجتماعياً ما يلي:

1- العمل من أجل الصالح العام .

2- حب العمل مع الآخرين .

3- الرغبة في كسب شعبية بين المواطنين .

4- الحصول على مركز في الهيئات والجمعيات أو الأحزاب .

5- كسب تقدير واحترام المواطنين .

6- مزاملة الأصدقاء .

7- مصلحة مادية .

8- الدافع الذاتي للمشاركة والعمل ويتمثل ذلك في وجود حاجات للإنسان من بينها :

- حاجات اجتماعية تتمثل في الانتماء .

- حاجات المركز .
- حاجات التقدير .
- حاجات تحقيق الذات .

9- وجود حوافز مادية للمشاركة .

بالإضافة إلى ما يلي :-

10- الانتماءات الحزبية ودعم الدولة من خلال التطوع في مجالات متعددة .

11- تناول بعض المشكلات الفردية بالحل من خلال العمل التطوعي .

12- دعم جهود بعض المنظمات الاجتماعية التي تعمل في المجتمع والتي يرى فيها أنها تقوم بدور هام يجب دعمه لضمان استمراريته.

13- العرفان بالجميل لبعض مؤسسات المجتمع من شأنه أن يولد الدافع لدى الفرد إلى تقديم بعض الجهود التطوعية لهذه المؤسسات.

14- محاولة شغل وقت الفراغ بصورة إيجابية تعود بالنفع على الفرد وعلى مؤسسات المجتمع في نفس الوقت .

15- إشباع الحاجة إلى ممارسة بعض الأعمال التي تتفق مع الميول والرغبات للفرد والتي لا يجد في العمل الرسمي متسعاً لتحقيقها .

ومن الدوافع التي تدفع الفرد وتحفزه للمشاركة ما يلي:

16- عملية التنشئة الاجتماعية والتي عن طريقها يصبح الفرد اجتماعياً ويرغب في الانتماء إلى حاجة ما .

ويتضح مما سبق تنوع الدوافع التي تحفز المشاركين والمواطنين إلى المشاركة في عمليات التنمية ، وبالرغم من تنوع الدوافع إلا أنها في النهاية تؤثر على تقدم المجتمع وعلى إحداث تنمية داخل المجتمع .

ومن ذلك يتضح مدى أهمية المشاركة في عملية التنمية .

خامساً : صور المشاركة :-

تأخذ المشاركة الشعبية صوراً عديدة وترتبط هذه الصور بمراحل التنمية في المجتمع وطبيعة نظامه السياسي وبنائه الاجتماعي، بالإضافة إلى ارتباطها بظروف كل برنامج أو مشروع بحسب الهدف منه وفلسفته والقائمين عليه ، وفي بعض الأحيان تحدد الحكومات صور المشاركة وتنظيمها وذلك عن طريق :-

1- إصدار بعض التشريعات التي تنظم شكل المشاركة وطرق ممارستها وحقوق وواجبات المشاركين.

2- تتنازل عن كثير من سلطاتها المركزية وتفوض المستويات المحلية في كثير من الاختصاصات المركزية.

3- تقوم بعض الحكومات بالأخذ بنظام الإدارة المحلية، وهناك أشكال كثيرة لمشاركة المواطنين منها:

- الاشتراك عن طريق الوحدات والمجالس المحلية على كافة مستوياتها .
- الاشتراك عن طريق الجمعيات التعاونية .
- الاشتراك عن طريق الجمعيات الأهلية .
- الاشتراك عن طريق الأحزاب السياسية .
- الاشتراك عن طريق اللجان المحلية .
- الاشتراك عن طريق إبداء الرأي أو الشكاوي العامة الخ .

وهناك عدة تصنيفات للمشاركة على سبيل المثال :-

1- هناك مشاركة مباشرة وأخرى غير مباشرة .
2- مشاركة رسمية وأخرى غير رسمية .
3- مشاركة نظامية وأخرى غير نظامية .

وسوف نعرض المشاركة المباشرة والغير مباشرة . وذلك لأن هذان النوعان يتوجدان معاً في معظم الدول وإن اختلفت أساليب التطبيق.

وفيما يلي شرح موجز لكل منهما:

1- مشاركة غير مباشرة Indirect Participation

وهي تتم من خلال التمثيل السياسي في الأجهزة النيابية التقليدية أو الحديثة وتميز فيها بين نوعين من المشاركة الغير مباشرة وهما :

- مشاركة غير مباشرة عن طريق التمثيل السياسي .
- مشاركة غير مباشرة عن طريق العضوية في الهيئات الاجتماعية والاقتصادية والاتحادات والجمعيات الثقافية للمواطنين .

2- مشاركة مباشرة Direct Participation :-

ويعني إشراك المواطنين جميعاً في حكم أنفسهم بدون أي تمثيل وأبرز أنواعها ثلاثة هي :

- الاستثناءات .
- الاقتراح والمبادرة من جانب المواطنين بحيث يسمح لهم باقتراح أو تعديل قانون معين .
- سحب الثقة، أي حق المواطنين في تنحية بعض الموظفين والممثلين المنتخبين عن مناصبهم .

وهناك أيضاً الشكل الرسمي للمشاركة والغير رسمي:

1- الشكل الرسمي للمشاركة :- Formal :-

ويقصد به المشاركة المباشرة المقننة التي تسير وفقاً لنظم وقوانين دستور الدولة سواء كانت هذه المشاركة في العمل السياسي أو مشاركة غير مباشرة في الشئون الإدارية في جميع مراحل التنمية بداية من اتخاذ القرارات حتى المتابعة والقيم .

2- الشكل الغير رسمي للمشاركة Informal:-

وهي مشاركة غير مباشرة يشترك فيها الأفراد في مرحلة أو أكثر من مراحل التنمية في أعمال التنفيذ أو المتابعة أو تقييم الخطة، وهذه المشاركة غير المباشرة قد تكون مشاركة غير المباشرة قد تكون : غير مباشرة مقننة وهي تلك التي تعمل من خلال قوانين تنظم نشاطها ومن أمثلتها نشاط الجمعيات التطوعية، ومشاركة غير مباشرة حرة تلقائية ذاتية وهي مشاركة غير مقيدة بنصوص دستورية وهدفها العمل الحر .

سادساً : أهمية المشاركة فى عملية التنمية :-

إن الإنسان سيظل هو القيمة الأولى في كل مكان وزمان ، فالقوة البشرية في أي مجتمع هي عامل أساسي في تحديد القدرة الشاملة لتلك الدولة والفرد هو العنصر الأساسي للإنتاج، والعامل الرئيسي للتقدم والدافع الأول لعجلة التنمية. فالتنمية تقوم على ساقين أحدهما الحكومة والأخرى الأهالي ومن الخطورة بمكان أن تسير التنمية على ساق واحد. أو تسير دون التخطيط لها .

ولذا فيذهب نيلز أندرسون Nels Anderson إلى أنه من غير الممكن الحديث عن تخطيط ديمقراطي للتنمية في وقت يكون فيه أفراد المجتمع في موقف سلبي يتمكنون من الحديث عن السلبيات بينما يعجزون عن الحديث عن آراء إيجابية بناءة.

ومن هذه المنطلق فعلى الجماعات والتنظيمات دور كبير في أن تشعر الناس أن التخطيط نابع منهم، وأنه ليس هناك مجال لعرض أمور عليهم لا يرضون بها.

ويمكن إبراز أهمية المشاركة في عملية التنمية في النقاط التالية:

1- المشاركة مبدأ أساسي من مبادئ من مبادئ تنمية المجتمع فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة شعبية .

2- من خلال المشاركة يتعلم المواطنون كيف يحلون مشاكلهم.

3- يؤدي اشتراك المواطنين في عمليات التنمية إلى مساندتهم لتلك العمليات والاهتمام بها ومؤازرتها مما يجعلها أكثر ثباتاً وأعم فائدة.

4- يعتبر المواطنون المحليون في العادة أكثر حساسية من غيرهم لما يصلح لمجتمعهم .

5- أصبحت المشاكل المجتمعية كثيرة مما يصعب اكتشافها والعمل على حلها عن طريق العاملين المهنيين فقط .

6- توفير الجهد الحكومي لما هو أهم من المسئوليات الكبرى على المستوى القومي .

7-مساهمة الجهود التطوعية من خلال المشاركة الشعبية يعمل على تحقيق مبدأ ديمقراطية الخدمات التي تؤدى عن طريق الشعب لصالح الشعب نفسه.

8- في المشاركة الشعبية مساندة حقيقية للإنفاق الحكومي .

9- الحكومة لا تستطيع أن تقوم بجميع الأعمال والخدمات وأن المشاركة الشعبية دور تدعيمي وتكميلي لدور الحكومة وهو ضروري وأساسي لتحقيق الخطة .

10- يمكن للمشاركة الشعبية من خلال الهيئات غير الحكومية أن تؤدي دوراً رائداً قد تعجز بعض المؤسسات الحكومية في بعض المستويات أن تؤديه نظراً لما بالهيئات غير الحكومية من مرونة تجعلها تستجيب بيسر وسرعة لرغبات الجماهير.

11- المشاركة الشعبية من خلال الهيئات الأهلية تفتح في بعض الأحيان ميادين جديدة للخدمات والنشاط وهي بذلك بجانب مساهمتها المادية والمعنوية توجه أنظار الحكومة إلى ميادين جديدة .

12- تزيد عمليات المشاركة الشعبية من الوعي الاجتماعي لاضطرار القائمين عليها إلى شرح الخدمات والمشروعات باستمرار بغرض جمع المال وحث بقية المواطنين على الاشتراك والمساهمة.

13- المشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف ويقلل بل يمنع أحياناً من وقوع أخطاء من المسئولين التنفيذيين إذ أن ذلك

يكون بمثابة صمام أمن أمام أية احتمالات للانحراف والقيادة في أي بلد نام كمصر لابد وأن تكون حريصة كل الحرص على منع الانحرافات وتطبيق سياسة الثواب والعقاب وضرورة تيسير حل مشاكل الجماهير وتحقيق مجتمع يكون فيه المواطنون مشاركين لا متفرجين أو مهرجين .

14- أن مشاركة المواطنين تعتبر أفضل وسيلة لتدعيم وتنمية الشخصية الديمقراطية على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع كما أنها تحقق رضا المواطنين عن الخدمات والسلع التي يشتركون في التخطيط لها .

15- أن المشاركة تعود المواطنين الحرص على المال العام وهي مشكلة تعاني منها الدول النامية.

16- أن المشاركة تجعل المواطنين أكثر إدراكاً لحجم مشاكل مجتمعه وللإمكانات المتاحة لها .

17- أن مشاركة المواطنين الكاملة تفتح بابا للتعاون للبناء بين المواطنين والمؤسسات الحكومية كما تفتح قنوات الاتصال السلمية بينهما.

18- أن المشاركة تسرع بإدخال التغيرات اللازمة لمساندة نجاح عملية التنمية إذ كثيراً ما تقف بعض الاتجاهات أو التقاليد أو القيم السائدة عقبة في سبيل التنمية بالمشاركة يمكن تغييرها حيث يختار المواطنون بأنفسهم ويقررون التغيير ويحددون

اتجاهه ويرسمون وسائل أحداثه في المجتمع قال تعالى " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " سورة الرعد آية [11] .

19- أن المشاركة تساعد على ترشيد السياسات والقرارات المتعلقة بمشروعات وبرامج التنمية ومتطلباتها .

20- أن المشاركة تؤدي إلى تعليم الشعب عن طريق الممارسة فيعرف بمرور الوقت كيف يحل مشكلاته فأغنى الدول والمجتمعات رسوخاً في نظمها الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية لم تصل إلى ما وصلت إليه إلا بممارسات لتلك الأنظمة تخطئ في بعضها فتعد لها وتصيب في بعضها فتحسنها وهكذا حتى وصلت إلى ما وصلت إليه من استقرار وازدهار .

بالإضافة إلى ما سبق فإن مشاركة المواطنين في التنمية ترجع أهميتها إلى :

21- الإحساس بالمسئولية الناتج عن تلك المشاركة حيث تعطي لهم المشاركة نوعاً من الإحساس بالأهمية لأنهم سوف يشاركون في اتخاذ القرارات وتشير الدلائل إلى أن نتائج البرامج تكون أكثر نجاحاً لو كانت هناك نية لأن يكون للمستفيدين دور في تعميم وتنفيذ البرامج .

22- أن المشاركة وخاصة لجماعات الدخل المنخفض (الفقراء) يمكن أن تعطي بصيرة واضحة في الحكم على الأشياء تماماً كما هو الحال مع الطبقات المتوسطة والعليا وذلك بلا شك

سيعدل المفاهيم الخاطئة المتوارثة لدى طبقة المخططين والتي ترى بعكس ذلك .

كما ترجع أهمية المشاركة في التنمية إلى:

23- أن مشاركة المواطنين تضفي على عائد التنمية صفة الاستمرارية لأنها سوف تجعلهم يشعرون بأن هذا العائد هو نتاج لجهودهم سواء كانت جسمية أو عقلية أو مساهمة بالمال ، ومن ثم يحرصون على المحافظة على البرامج والمشرعات التي يشاركون فيها أكثر من محافظتهم على البرامج والمشروعات التي لا يشاركون فيها .

أسئلة للتفكير والتقييم الذاتي

السؤال الأول: ضع المصطلح أمام ما يناسبه من تعريف؟

التعريف	المصطلح
مشاركة تسير وفقاً لنظم وقوانين دستور الدولة سواء كانت هذه المشاركة في العمل السياسي أو مشاركة غير مباشرة في الشئون الإدارية في جميع مراحل التنمية بداية من اتخاذ القرارات حتى المتابعة والقيم .	
المشاركة الشعبية هي مشاركة أفقية ورأسية بين مختلف المستويات والهيئات.	
مساهمة جماهير الفعلية في عمليات اتخاذ القرار لتجدية الأهداف المجتمعية وحصر وتحديد الموارد الازمة لتحقيق هذه الأهداف.	

السؤال الثاني: ضع علامة صح فى حالة الاجابة الصحيحة وضع علامة خطأ امام الاجابة الخاطئة من العبارات التالية؟

1- قام مالكوم رتزر عام 1965 بتصنيف التخطيط بالمشاركة إلى ثلاث مستويات أساسية وذلك وفقاً لسلوك مشاركة أفراد المجتمع المحلى. ( )

2-ترتكز اللامبالاة على أن شكل مشاركة سكان المجتمع المحلى لا تتعدى أكثر من رد على الاستبيانات والتصويت بدون علم( ).

3- **وجدت فى الاربعينات مبادرات داعية إلى دعم منهج التخطيط بالمشاركة من خلال انخراط المواطنين المحليين بالمشاركة فى الجهود لتحسين الوضع المعيشي لمجتمعاتهم ().**

4- عرفة اللجنة الدولية المعنية بالتنمية والتخطة 1978 المشاركة بأنها واحدة من أهم المبادئ الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة() .

السؤال الثالث :

1- اشرح أهمية المشاركة الشعبية في الخطط التنموية؟

2- اشرح مبادئ المشاركة ؟

3- اشرح الفرق بين الشكل الرسمي والغير رسمي للمشاركة؟

المراجع

1. إبراهيم أحمد شعلان : الشعب المصري في أمثاله العامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، 1972.
2. إقبال الأمير السمالوطي : التنمية الاجتماعية ، دار وهدان للطباعة، القاهرة ، 1992.
3. ----------:مقدمة فى التخطيط الاجتماعي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1991.
4. أنور عطية العدل : التخطيط للتقدم الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1987.
5. السيد الحسيني : التنمية والتخلف ، دراسة تاريخية بنائية ، ط1 ، مطابع سجل العرب، القاهرة، 1980 .
6. السيد عبد العاطي السيد : التصنيع والمجتمع – دراسة تطبيقية في علم الاجتماع الصناعي، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1996 .
7. ---------- : المجتمع والثقافة والشخصية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999 .
8. جلال مدبولى: القيم الاجتماعية والتنمية بين الريف والحضر- بحث ميدانى لمجتمع الخرطوم بالسودان، المجلة الاجتماعية القومية، مجلد (23)، 1986.

9. حربي محمد عريقات : مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي ، ط2، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، عمان ، 1997.
10. سعد الدين إبراهيم : نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث (إستراتيجية التنمية في مصر ، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1978.
11. سميرة كامل محمد : التنمية الاجتماعية – مفهومات أساسية – رؤية واقعية،المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ،1984.
12. سناء الخولي : مدخل إلى علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984.
13. سيد عويس: نظرات باحث علمى اجتماعي مصري، روزاليوسف، القاهرة ،1988.
14. عادل فهمي محمد بدره : دراسات حول التنمية في الوطن العربي، مؤسسة الخدمات العربية،عمان، 1988.
15. عادل مختار الهوارى : التغير الاجتماعي والتنمية فى الوطن العربي ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت ،1988.

16. عباس فاضل السعدي : التباين المكاني للتنمية وسكان الريف في منطقة أهوار جنوبي العراق ، مجلة البحوث والدراسات العربية ، عدد (21) ، 1993 .
17. عبد الباسط عبد المعطي وآخرون:السكان والمجتمع،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1994.
18. عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية، مكتبه وهبه، القاهرة، 1988.
19. عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، ط5، مكتبة وهبه، القاهرة، 1988.
20. عبد الحميد محمود سعد : دراسات في علم الاجتماع الثقافي – التغير والحضارة، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ، 1980.
21. عبد الحميد محمود سعد : دراسات في علم الاجتماع الثقافي – التغير والحضارة، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ،1980 .
22. عبد الرؤوف الضبع : التغير الاجتماعي ، المكتبة المصرية ، الإسكندرية ، 2002 .
23. عبد الهادي الجوهري : أصل علم الاجتماع ، ط4 ، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ، 1997.
24. عبد الهادي الجوهري : أصول علم الاجتماع ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، 1997 .

25. عبد الهادي الجوهري: دراسات في علم الاجتماع السياسي، مكتبة نهضةالشرق، القاهرة ،1985.
26. عبد الهادي الجوهري وآخرون : دراسات في التنمية الاجتماعية ، ط3 ، مكتبه نهضة الشرق ،القاهرة، 1995.
27. عبد الهادي محمد والي : التنمية الاجتماعية ، مدخل لدراسة المفهومات الأساسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1988 .
28. عبدالهادى الجوهرى وآخرون: دراسات فى التنمية الاجتماعية– مدخل اسلامى، المكتب الجامعى الحديث،الإسكندرية،1999.
29. عبدالهادى محمد والى :التنمية الاجتماعية-مدخل لدراسة المفهومات الأساسية، دارالمعرفة الجامعية، الإسكندرية ،1988.
30. على الكاشف: التنمية الاجتماعية – المفاهيم والقضايا، عالم الكتب، القاهرة، 1985.
31. على الكاشف:التنمية الاجتماعية–المفاهيم والقضايا،عالم الكتب ،القاهرة، 1985.
32. علي حلمي : دور الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، 1973 .

33. غريب محمد سيد أحمد وعبد الباسط محمد عبد المعطي : مجتمع القرية – دراسات وبحوث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1987 .
34. فاديه عمر الجولاني:التغير الاجتماعي-مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 1993 .
35. فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر،القاهرة ، 1966.
36. كمال التابعي : دراسات في علم الاجتماع الريفي ، ط1 ، دار المعارف ، القاهرة ،1993.
37. كمال الدسوقي : الاجتماع ودراسة المجتمع ، ط2، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، 1976.
38. محمد الجوهرى وآخرون : علم اجتماع التنمية ، الهلال للطباعة ، القاهرة، 1984.
39. محمد الجوهري:علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث،ط4، دار المعارف، القاهرة،1985 .
40. محمد الغريب عبد الكريم: محاضرات تمهيدية في علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ، د.ت .

41. محمد حامد يوسف : علم الاجتماع – النشأة والمجالات ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، الإسكندرية، 1995 .
42. محمد شفيق:التنمية الاجتماعية-دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث،
43. محمد شكري سلام : سوسيولوجيا التحديث والتغير في المجتمع الفردي . قراءة تركيبية ونقدية في الحالة المغربية ، مجلة عالم الفكر ، مج30 ، عدد 3 (يناير – مارس) ، الكويت ، 2002 .
44. محمد عاطف غيث ومحمد على محمد:دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية،1989.
45. محمد علي محمد وآخرون : دراسات فى التغير الاجتماعي، دار الكتب الجامعية، القاهرة،1974.
46. محمد على وآخرون: المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ،1985.
47. محمد محمد محمد فتيحه : معوقات برامج التنمية الاجتماعية في الريف المصري – دراسة ميدانية على بعض قرى محافظة المنوفية ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية ،1983.

48. محمد ياسر الخواجة : علم اجتماع التنمية – المفاهيم والقضايا ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، 2014.
49. محمود الكردي : التخطيط للتنمية الاجتماعية – دراسة لتجربة التخطيط الإقليمي في أسوان، دار المعارف، القاهرة ، 1977.
50. مريم أحمد مصطفى عبد الحميد : قضايا التنظير للتنمية في العالم الثالث – مع تحليل تاريخي للمجتمع المصري ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،1985 .
51. مصطفى العلواني : دراسة تنمية المجتمعات من منظومات مختلفة ، مجلة التربية ، عدد (112) ، السنة (24) ، مارس 1995.
52. موسى عبد الرحيم حلس : الثقافة والشخصية ، مكتبة دار المنارة ، د ن ، 1998.
53. نادية رضوان : أثر الواقع الاجتماعي والاقتصادي على الدور التربوي للأسرة المصرية – مركز دراسات الطفولة – المؤتمر السنوي الأول للطفل المصري . تنشئته ورعايته ، المجلد الأول ، القاهرة ، 1988.
54. هند محمدالمأمون مكى : الثقافة الريفية ومشاركة المرأة فى التنمية ، دراسة سوسيولوجية مقارنة بين الريف و الحضر

بمحافظة سوهاج ،رسالة ماجستير ، جامعة أسيوط، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع ،2006.

55. هنية محمد أحمد قاسم : العوامل الاجتماعية المؤثرة على مشاركة المرأة العاملة في تنمية المجتمع ، رسالة ماجستير، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع ، 1994 .